حلول دائمة في العراق
Iraq Durable Solutions

استراتيجية العراق للحلول الدائمة

إطار العَمل

مجموعة العَمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة (DSTWG)

٣٠ نيسان ٢٠٢١

الحلول الدائمة في العراق

دعماً لجهود الحكومة العراقيّة في حلّ أزمة النزوح الداخلي في العراق، صاغَ المجتمع الدولي آليّة لإيجاد حلول دائمة لأزمة النزوح، بقيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام، مُنسّق الشؤون الإنسانيّة والمنسّق المُقيم للأمم المتحدة. والغرض من هذه الآليّة هو أن تكون بمثابة همزة وَصل بين مجالات الإنسانيّة والتنمية والسَلام، وأن تجمع بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة المتخصصة في الأنشطة الإنسانيّة والإنمائيّة وأنشطة تحقيق الاستقرار وبناء السلام. كما ستعمل الآلية كمنصة مشتركة لأغراض تنسيق وتنفيذ الأنشطة التي من شأنها أن تُسهم في إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخليّ، وصولاً للأهداف التالية: (١) تهيئة المجال لجميع الجهات الفاعلة المتشاركة للتصدّي للنزوح المُطوَّل (٢) دَعم تنظيم وتوحيد أنشطة جميع الجهات الفاعلة بالشكل الذي يدعم نتائج الحلول الدائمة؛ و (٣) صياغة وتكييف الأُطر والمناهج الخاصّة بسياق العراق، التيّ تعزز الالتزام بالمعايير الدوليّة. وقد صيغَت هذه الآليّة لكي تدعم قدرة الجهات الفاعلة في مجال المَعونة على أداء دور مُكمّل للحكومة على الصعيدَين الوطنيّ والمحليّ، مع الإقرار بتحمل السلطات المحليّة والوطنيّة المسؤولية الرئيسة عن تهيئة الظروف، ودعم الحلول الدائمة للنازحين. وقد صُمِّمَت هذه الوثيقة بغية تأطير المُشاركة الدولية بشأن الحلول الدائمة، تأسيساً على الجهود التي تقودها الحكومة العراقية لحلّ أزمة النزوح الداخليّ. وهي إطارٌ مُكمّل للخطة الوطنيّة التي وضعتها الحكومة العراقيّة واعتمدتها في آذار ٢٠٢١، لإعادة النازحين إلى المناطق المحررة، عن طريق وضع أهداف استراتيجيّة ومحددة، وتحديد الأنشطة الخاصة باستراتيجيّة التنمية، وصياغة آليّات التنسيق اللازمة على المستويَين الوطنيّ والمحليّ لتحقيق نتائج الحلول الدائمة. إضافة لذلك، تمّ تصميم هذا الإطار ليكون بمثابة خارطة طريق تنفيذيّة لجهود المجتمع الدوليّ لدعم الحلول الدائمة، كجزء من إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة، الذي يتضمن حلولاً دائمة كأولويّة استراتيجيّة. وقد ساهمت مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة بشكل كبير في صياغة هذا الإطار، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكوميّة الوطنيّة والدوليّة، والجهات المانحة، ومجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الأخرى.

المُحتويات

مقدّمة ٤

نُبذة عن الوَضع

نُبذة عن الوَضع

نُبذة عن العَودة

العقبات أمام تحقيق حلول دائمة

موانع العودة إلى الديار

العقبات التي تحول دون تحقيق حلول دائمة في مناطق العودة

الديناميكيّات المؤثرة على الاندماج المحليّ في مواقع النزوح

١. الحلول الدائمة: الوَصل بين مجالات الإنسانيّة والتنمية والسَلام ٢٢

١,١ السّكان المُستهدَفون

٢. الإطار التشغيليّ: الأهداف، الأنشطة ومناهج التنفيذ ٢٥

١-٢ الأهداف المحددة

الهدف الأوّل- القيادة الحكوميّة: تتولى السلطات الوطنيّة والمحليّة قيادة عملية تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة وشاملة لدعم حلول دائمة للنزوح في العراق ولجميع الأشخاص المتضررين من النزوح

الهدف الثاني- السَكَن والأرض والممتلكات: تمكين السكان المتضررين من النزوح من الوصول إلى السَكن وضَمان الحيازة

الهدف الثالث- سُبل العيش: تمكين السكان المتضررين من النزوح من الحصول على الدخل وسُبل العيش المُستدامة

الهدف الرابع- الخدمات الأساسيّة: إتاحة الفرصة للسكان المتضررين من النزوح للحصول على الخدمات الأساسيّة (المدارس والصحة والكهرباء والماء والحماية الاجتماعية)

الهدف الخامس- الوثائق الثبوتية والحقوق: تمكين السكان المتضررين من النزوح الحصول على الوثائق الثبوتية الشخصيّة والمدنيّة، وبفرص متساوية للوصول إلى العدالة

الهدف السادس- التماسك الاجتماعي: تمكين السكان المتضررين من النزوح على العيش معاً بسلام وأمان، وتعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف المكونات

الهدف السابع- السلامة والأمن: شعور السكان المتضررين من النزوح بالأمان في مناطق استيطانهم

الهدف الثامن - تسهيل التحركات: دعم النازحين في مواقع النزوح ذات الأولويّة لمتابعة نواياهم بطريقة آمنة وكريمة

٢-٢ التنسيق والتنفيذ

١-٢-٢ هيكليّة تنسيق وحوَكمة الحلول الدائمة

٢-٢-٢ تصميم الاستجابة المحليّة: التنسيق القائم على أساس المنطقة وخطط العمل

٣-٢-٢ التغييرات في السياسات وأولويات الدعوة

٤-٢-٢ أدوات ومناهج التنفيذ

٣. رَصد التقدّم والجَودة ٣٨

رَصد التقدم المُحرَز نحو الحلول الدائمة

المُلحق ١: الأنشطة المساهمة في تحقيق نتائج الحلول الدائمة ٣٩

مقدّمة

بقيادة مكتب رئيس الوزراء، وضعت وزارة التخطيط ووزارة الهجرة والمهجريّن خطة وطنيّة لمعالجة النزوح المُطوّل. ولإنجاز هذه الخطة، قدّم ممثلوّن من الجهات الفاعلة في مجالات الإنسانيّة والتنمية والاستقرار وبناء السلام، الدعم التقنيّ اللازم والمُدخَلات المطلوبة عن طريق فريق العمل من أجل الحلول الدائمة. وتتضمّن هذه الوثيقة، إطار عمل استراتيجيّ لتنفيذ الخطّة الوطنيّة بناءً على الاستراتيجيات الشاملة للحكومة العراقية، في محاولة لدعم الحكومة العراقيّة بإنهاء النزوح المُطوّل[1].

تدرك الجهات الفاعلة في مجال المَعونة وأصحاب المصلحة في العراق، صعوبات تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والطوعيّة والكريمة أو الاندماج أو إعادة توطين الأفراد الذين ما زالوا نازحين في البلاد؛ كما إنّ مسألة تعزيز استدامة العودة وغيرها من مسارات الحلول الدائمة، تطرح تحديات عديدة. فالنازحون العراقيون يعيشون حالياً في ظلّ مجموعة من الظروف والسياقات. من بينهم، أفراد وأسَر يعيشون في مخيّمات من المقرر إغلاقها على المدى القريب؛ وآخرون يعيشون تحت ظروف قاسية في أماكن تقع خارج المخيّمات كالمستوطنات غير الرسميّة؛ والعائدون الذين عادوا إلى مناطق لا تزال الظروف فيها حرجة. ولمعالجة هذه التحديات الفريدة، ينبغي وجود مساهمات مشتركة من الحكومة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي وبناء السلام وتحقيق الاستقرار.

وستعمل الجهات الفاعلة في مجال المعونة بالاشتراك مع الحكومة العراقية على الصعيدَين الوطنيّ والمحليّ لدعم نتائج الحلول الدائمة. فعلى الصعيد الوطنيّ، سيتولى فريق العمل من أجل الحلول الدائمة مع نظرائه الحكوميين تعديل إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة لإدراج استراتيجية خامسة ضمن أولويّات الحلول الدائمة. ويتطلب إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة موافقة الحكومة العراقية، وسيتم تعديله لكي يتماشى مع الخطة الوطنيّة لمعالجة النزوح التي أقرتها الحكومة العراقيّة مؤخراً. كذلك، يتطلب وضع استراتيجية خامسة كأولويّة تحديد الأنشطة والنتائج المتوقعة وآليّات الإبلاغ عن التقدم المُحرَز ورَصده، وتحديد الثغرات، وتشجيع المساهَمات التي تقدمها الجهات الفاعلة الدوليّة وغير الحكوميّة في مكونات الخطة الوطنيّة بطريقة منهجيّة وقابلة للمساءلة على حد سواء. وحيث أنّ إطار التعاون لن يكون الآليّة الوحيدة لرَصد وتتبّع التقدم نحو الحلول الدائمة بالاشتراك مع الحكومة، نظراً لكَونه آليّة خاصة بالأمم المتحدة تركز على التنمية، سيوفر ذلك سبيلاً هاماً لضمان بذل جهود مشتركة ومنسّقة مع النظراء الحكوميين لتحقيق الحلول الدائمة.

أمّا على المستوى المحلي، فسيكون السّعي نحو تحقيق الحلول الدائمة من خلال وضع خطط عمل محليّة للحلول الدائمة، وضعتها بشكل مشترك، مجموعات التنسيق القائمة على أساس المنطقة، التي تضم ممثلين عن الجهات الفاعلة الإنسانيّة والإنمائيّة وتحقيق الاستقرار وبناء السلام، والذين سيعملون جنباً إلى جنب مع السلطات المحليّة. وستحدد هذه المجموعات مع السلطات المحليّة ذات الصلة، المواقع ذات الأولويّة التدخلات الرئيسة، وستوافق على إشراك أصحاب المصلحة؛ بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكوميّة، والمنظمات المجتمعيّة، وممثلي المجتمعات المحليّة، والسلطات المحليّة الأخرى، والمجتمعات المتضررة من النزوح والتهجير، وغير ذلك من أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين؛ وصياغة خطط عمل تستند إلى الالتزامات والمساهمات المُتفق عليها مع الكيانات الحكوميّة والدوليّة وغير الحكوميّة. وسيتم بعد ذلك تنفيذ خطط العمل هذه ورَصدها بالاشتراك مع الحكومة ومن خلال اللجان القائمة أو المُشكلة حديثاً.

ويستند النّهج المبيّن في هذه الوثيقة إلى أساس قويّ من الأنشطة الجارية التي تسهم بالفعل في تحقيق الحلول الدائمة في العراق، ويتجنب ازدواجيّة الجهود، ويسعى إلى توسيع نطاق المناهج الناجحة[2]. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى رَدم الفجوة بين خطة الاستجابة الإنسانيّة وبين إطار الأمم المتحدّة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة، من خلال توفير نهج انتقالي يركز على حلّ النزوح المُطوّل في العراق عن طريق البرامج المشتركة الفعالة لدَعم تحقيق الأهداف الإنمائيّة على المدى الطويل.

وتستند الاستراتيجية إلى إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة للنازحين (المشار إليه في هذه الوثيقة باسم «إطار عمل اللجّنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة». وتتوافق الاستراتيجيّة مع استراتيجية الفريق القُطري الإنساني بشأن الحماية، وهدفها الاستراتيجي المتمثل في إدماج مركزيّة الحماية خلال المرحلة الانتقاليّة بعد انتهاء الصراع، نحو حلول دائمة. كما تتمحوَر الاستراتيجية حول حماية المدنيين، وتسعى إلى تعزيز برامج الحلول الدائمة التي تدعم احترام حقوق الأفراد مع الحفاظ على سلامتهم وكرامتهم. وتعزز الأنشطة المُنفّذة كجزء من هذه الاستراتيجية، سلامة الأفراد المتضررين وكرامتهم وحمايتهم القانونيّة، استناداً إلى إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة، والقانون العراقي والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان والقانون الإنسانيّ الدولي. وتحترم الاستراتيجية مبادئ الحماية وحساسيّة الصراع، وتستخدم نهجاً قائماً على أساس المنطقة نحو حلول دائمة. وعليه، تحظى المجتمعات المحليّة المتضررة من النزوح بالأولويّة، بغض النظر عن حالة النزوح، بالدعم والمساعدة المتعددة القطاعات الموصوفة في هذه الوثيقة.

١ يمكن الإشارة إلى هذه الوثيقة لاحقاً باسم «الإطار العملياتي والاستراتيجي»، أو «الاستراتيجية والإطار العملياتي»، أو «الاستراتيجية»، أو «إطار العمل»، أو «الإطار الاستراتيجي».

٢ سواء تعلق ذلك بالمجالات الانسانية أو الاستقرار أو التنمية أو بناء السلام، كانت هناك ولا تزال استثمارات وجهود كبيرة لدعم السّكان المتضرّرين من النزوح. ويشمل هذا الدعم جهود تحقيق الاستقرار الرامية إلى تحسين الخدمات الأساسية وإعادة بناء المساكن والتماسك الاجتماعي، وأنشطة سبل العيش والبيانات والبحوث، وغيرها، وكلها تسهم في تحقيق الحلول الدائمة، وسوف تكون بمثابة الأساس لتوسيع هذه النهج في إطار هذه الاستراتيجية.

وتهدف الاستراتيجيّة بشكل عام إلى توجيه التدخلات المُنسَّقة الرامية إلى تعزيز **«دَعم النازحين والعائدين وغيرهم من السكان المتضررين من النزوح لتحقيق حلول دائمة طوعيّة وآمنة وكريمة لنزوحهم، من خلال العَودة أو الاندماج المحليّ أو التوطين في أماكن أخرى من العراق»**[٣]. وسيكون لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة الرامية إلى التصدي للعقبات التي تحول دون الوصول إلى حلول مُستدامة دورٌ رئيس لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي. وهكذا، يمكن القول إنّ هذه الاستراتيجية تستند على المبادئ التالية:

- لحلّ أزمة النزوح بشكل مُستدام، يجب على مرحلتَي البرمجة والتنفيذ **الإقرار بالدور القياديّ العام للسلطات الوطنيّة والمحليّة.** إذ تقع على عاتق السلطات المحليّة المسؤوليّة النهائيّة عن تهيئة الظروف الملائمة لإنهاء النزوح، فضلاً عن تحديد ودعم سُبل إيجاد حلول للنزوح. وينبغي أن تعزز التدخلات التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في مجال المعونة، ملكيّة السلطات الوطنيّة والمحليّة وأن تشجعّها وتدعمها وتُيسرّها، عن طريق تعميم العمليات التي تعزز من الجهود المشتركة مع النظراء الحكوميين الذين ينبغي أن يكونوا جزءاً من البرامج أو يقودون التخطيط وتحديد الأولويات وتنفيذها ورَصدها. ويتضمن إطار العمل الاستراتيجي مناهج تهدف إلى دعم بناء القدرات لتحقيق هذا الهدف.
- يجب أن تلتزم جميع الجهود الرامية إلى معالجة النزوح في العراق **بمعايير حقوق الإنسان والحماية وحساسيّة النزاعات؛** والمبادئ التوجيهيّة بشأن النزوح؛ وإطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة؛ وغيرها من مبادئ القانونَين الدَولي والعراقي.
- **الخيارات الطوعيّة والآمنة والكريمة** ضروريّة لنجاح تحقيق الحلول الدائمة. إذ تُعّد هذه المبادئ، الأساس لأيّ دعم يُقدّم ضمن هذا الإطار الاستراتيجي. ولكي تكون القرارات والحلول مُستدامة، ينبغي أن تمثّل حقوق النازحين واحتياجاتهم ومصالحهم المشروعة الاعتبارات الرئيسة التي توجه جميع السياسات والقرارات المتعلقة بالنزوح الداخليّ والحلول الدائمة. وينبغي أيضاً لأيّ برنامج يدعم تحقيق الحلول الدائمة أن يتضّمن جميع الضمانات اللازمة للحفاظ على هذه المبادئ الأساسيّة والتمسك بها.
- ترتبط الجهود المبذولة لدعم الحلول الدائمة في العراق ارتباطاً وثيقاً بما يلي: (١) التزام خطة الاستجابة الانسانيّة لعام ٢٠٢١ بأن يعمل المجتمع الإنساني بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة في مجال تحقيق الاستقرار والحلول الدائمة بغية تيسير اتباع نهج مُنسّق لمعالجة الدوافع التي تؤدي إلى الاحتياجات الإنسانيّة، وتيسير الجهود الرامية إلى إنهاء النزوح (٢) استراتيجية الحماية التي وضعها الفريق القُطري الانساني، وغرضها الاستراتيجي المتمثل في إدماج مركزية الحماية في مرحلة الانتقال بعد انتهاء الصراع نحو تحقيق حلول دائمة (٣) نهج الأمم المتحدة المشترك إزاء المصالحة المجتمعيّة وإعادة إدماج الأطفال والشباب والبالغين الذين ارتبطوا سابقاً بتنظيم داعش؛ وتركيز هذا النهج القويّ على الحاجة إلى تحسين جهود الحماية من خلال معالجة قضايا السياسة العامة والتشريعات التي تعيق العودة والمصالحة المجتمعيّة في المجتمعات المحليّة. ومنها على سبيل المثال؛ قضايا التعويضات والوثائق الثبوتيّة المدنيّة وعمليات التدقيق الأمني؛ (٤) إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توجيه عمل الشركاء الدوليين وغير الحكوميين في سياق الأولويات الاستراتيجيّة للحلول الدائمة ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة، والتي تقر في الوقت نفسه بالطرق التي يندرج بها نهج الحلول الدائمة ضمن إطار العلاقة الإنسانيّة أو الإنمائيّة، سعياً إلى الربط مع خطة الاستجابة الانسانيّة لعام ٢٠٢١، عند الاقتضاء.
- يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية **تدخلّات مُنسَّقة ومتعددة القطاعات والطبقات** يكون فيها الدعم المقدم من الوكالات ذات الكفاءات والأساليب القطاعية المتنوّعة (الإنسانية، وتحقيق الاستقرار، والتنمية، والسلام) ضرورياً لفعاليّة هذه الاستراتيجية. وإقراراً بالعمل الكبير الجاري لدعم الحلول الدائمة في العراق، تستند هذه الاستراتيجية إلى المشاريع والموارد وآليّات التنسيق والمنهجيّات القائمة وتجنب ازدواجيّة الجهود إلى أقصى حدٍ ممكن.
- سوف يخضع التقدم المُحرَز نحو الحلول الدائمة للرَصد والمتابعة مع مرور الوقت، لجميع الفئات السكانية المتضررة من النزوح. وستبقى معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحلول الدائمة بمثابة إطار مرجعيّ لرَصد التقدم المُحرَز، حسب الاقتضاء، وبإشراف مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة.

٣ يشير مصطلح «السّكان المتضررّين من النزوح» أو المجتمعات المحليّة المتضرّرة من النزوح إلى جميع الأفراد الذين تأثروا بالنزوح (سواء إيجابياً أو سلبياً) حتى لو لم يكونوا أنفسهم نازحين. وتشمل هذه المجموعات عادة المجتمعات المضيفة (أثناء النزوح أو في مواقع العودة أو الاندماج) واللاجئين أو المهاجرين الذين يعيشون في المجتمعات المتضرّرة من النزوح. لتحقيق حلول دائمة ناجعة، «[...] ينبغي عدم إهمال السّكان والمجتمعات المحليّة التي (تعيد إدماج النازحين) والتي قد تكون احتياجاتها قابلة للمقارنة. ومن المرّجح أن يؤدي وصول وإدماج النازحين إلى إضافة أعباء كبيرة على الخدمات والموارد المجتمعية القائمة. إن ضمان اتباع نهج مجتمعي يلبي احتياجات النازحين وأولئك الذين يتلقونها، من شأنه أن يخفف من مخاطر التوترات بين فئتي السّكان، ودعم إدماج أو إعادة إدماج أكثر فعالية للنازحين « (مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٠)، رقم الوثيقةA/HRC/١٣/٢١/Add.٤ - إطار عمل بشأن الحلول الدائمة للنازحين، القسم الثالث (h)، ص ١١)

نُبذة عن الوَضع

في ٢٨ شباط ٢٠٢١، لم يبقَ في العراق سوى ١,٢ مليون شخص نازح ومهجّر أو أكثر قليلاً، بسبب الصراع مع تنظيم داعش. ومن بين هؤلاء النازحين، يقيم ١٨٧,٠٠٠ نازح في المخيّمات، عاد منهم ٤,٨٥ مليون شخص إلى مناطقهم الأصلية[٤].

وشهدت المناطق المتضرّرة من النزاع، بمجرّد انتهاء الصراع في جميع أنحاء العراق، زيادة في أعداد العائدين اليها من سكّانها النازحين والمهجريّن. ثُمّ تباطأت وتيرة العودة بمرور الوقت، وأصبح النازحون الذين لم يعودوا مُعرّضين أكثر لخطر النزوح المُطوّل. ويواجه العديد منهم عقبات كبيرة في التوّصل إلى حلّ دائم، سواء في مناطق النزوح أو في مناطق أخرى. وفي الوقت نفسه، هناك رغبة متزايدة لدى الحكومة المتزايدة في توحيد المخيّمات أو إغلاقها وتيسير عودة الباقين من النازحين والمهجريّن خلال فترة قصيرة نسبياً (خلال عام ٢٠٢١).

لشكل ١: مناطق وجود النازحين والعائدين في جميع أنحاء العراق كما في ٢٨ شباط ٢٠٢١[٥]

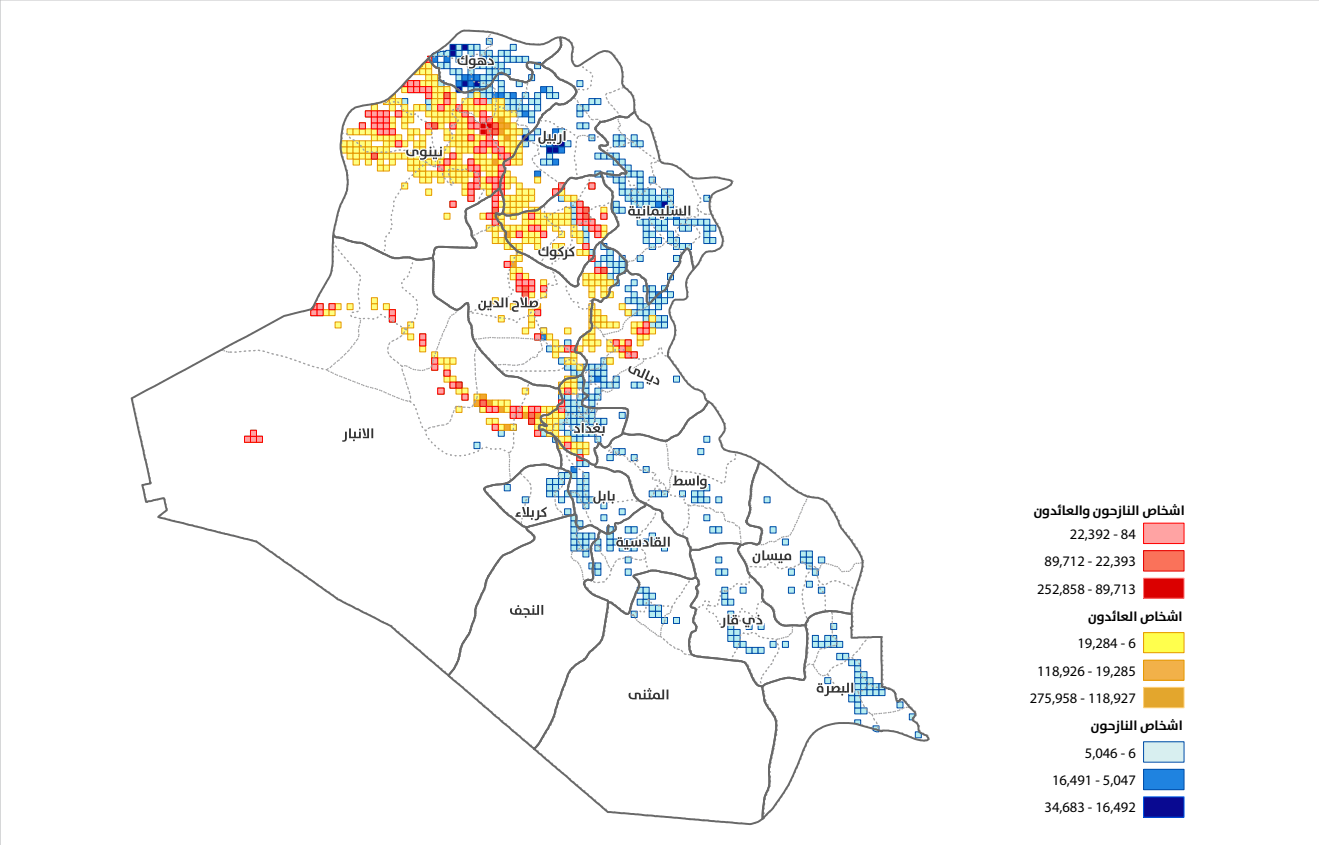

٤ أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

٥ أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

الشكل ٢: عدد النازحين والعائدين بمرور الزّمن (٢٠١٤-٢٠٢١)[٦]

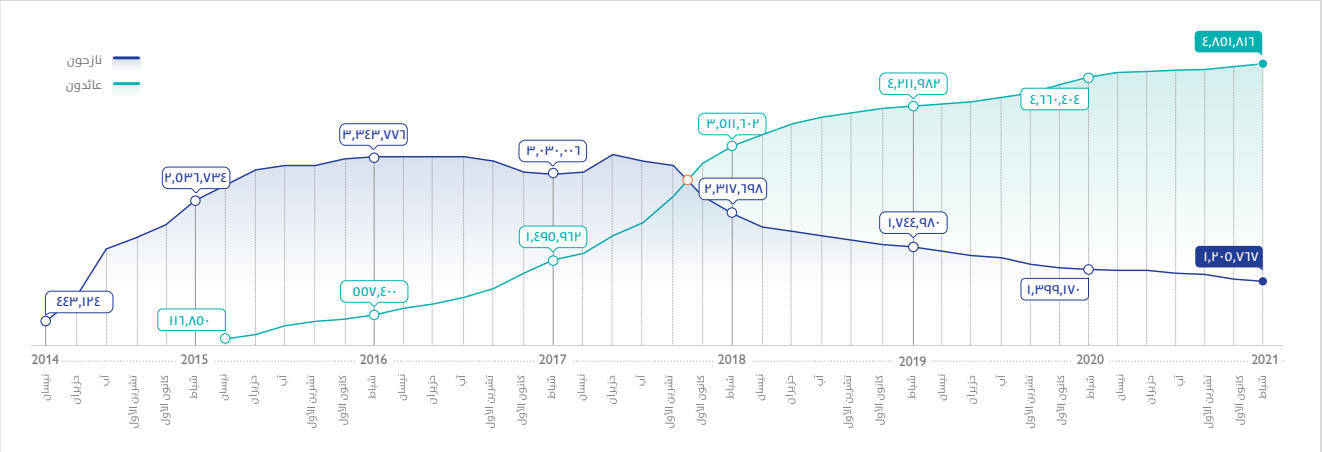

ولا تزال هناك تحديّات كبيرة أمام التوصل إلى حلول مُستدامة ودائمة حتى بين الذين عادوا بالفعل، بالشكل الذي يجعلهم في منأى عن احتمال النزوح ثانية، أو ارتفاع مستويات الهشاشة الناجمة عن النزوح. وكثيراً ما ترتبط هذه التحديّات بارتفاع مستويات الأضرار المتصلة بالنزاع ذات الصِلة بالمَساكن والهياكل الأساسيّة؛ وعدم الحصول على العمل والأنشطة المُدرّة للدَخل، لا سيّما بين النساء والشباب؛ وتحديّات التماسك الاجتماعي؛ وقضايا السلامة والأمن، بما فيها ارتفاع مستويات العُنف المجتمعيّ والعنف القائم على أساس نوع الجنس ضد النساء والفتيات، وضد الرجال والفتيان؛ وعدم الحصول على الوثائق الثبوتيّة المدنيّة؛ وعوامل أخرى. وفي الأقسام التالية من هذه الوثيقة، مزيد من المعلومات عن سياق النزوح والعودة.

نُبذة عن النزوح

في ٢٨ شباط ٢٠٢١، بلغ عدد النازحين ١,٢٠٥,٧٦٧ فرداً نازحاً نتيجة صراع داعش في ١٨ محافظة و١٠٥ قضاءً في العراق. أمّا محافظات النزوح الرئيسية فهي نينوى (٢٦٠,٢١٨) ودهوك (٢٥٨,٦٣٣) وأربيل (٢٣١,٦٩٤) والسليمانية (١٣٦,٤٩٦) وكركوك (٩٠,٧٣٨). والأقضية التي تستضيف أكبر عدد من النازحين فهي قضاء أربيل في أربيل (٢١٤,٧٥٥) وسُمّيل في دهوك (١٤٢,٧٣٥) والموصل في نينوى (١٠٦,٧٢٠)[٧].

الشكل ٣: توزيع النازحين على محافظات النزوح الرئيسيّة كما في ٢٨ شباط ٢٠٢١ [٨]

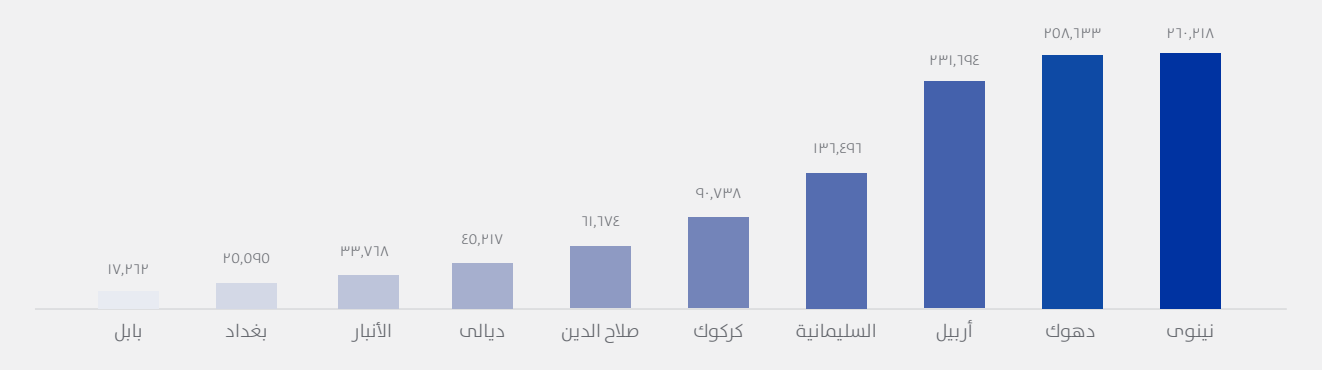

٦ أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

٧ أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

٨ إنّ أهم ١٠ محافظات نزوح فقط هي التي تظهر في الرسم البياني. أمّا المحافظات الأخرى التي تستضيف النازحين فهي: كربلاء (١٢,٨٠٤ نازحاً) والنجف (١٠,٨١٨ نازحاً) والبصرة (٥,٩٢٨) وواسط (٤,٩٦٨) والقادسية (٣,٧١٤) وذي قار (٣,٢٧٠) وميسان (٢,٠٤٠) والمثنّى (٩٣٠). لمزيد من المعلومات، أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

أمّا المحافظات الأصليّة، التي ينتمي إليها أكبر عدد من النازحين فهي؛ محافظة نينوى (٦٨٧,٨٧٥ فرداً، يمثلون ٥٧٪ من عديد النازحين في العراق) وتحديداً من أقضية الموصل (٢٥٥,٩٢١ فرداً) وسنجار (٢٠٢,٢٣١ فرداً) والبعّاج (٩٦,٩٣٩ فرداً). وتأتي ثاني وثالث أكبر نسبة من النازحين من محافظتَي صلاح الدين (١٤١,٤٥٤ فرداً، يمثلون ١٢٪ من عديد النازحين في العراق) والأنبار (١٣٣,٧٠١ فرداً، يمثلون ١١٪ من عديد النازحين في العراق)[٩].

الشكل ٤: توزيع النازحين والمهجريّن من مناطق الأصل على المحافظات كما في ٢٨ شباط ٢٠٢١

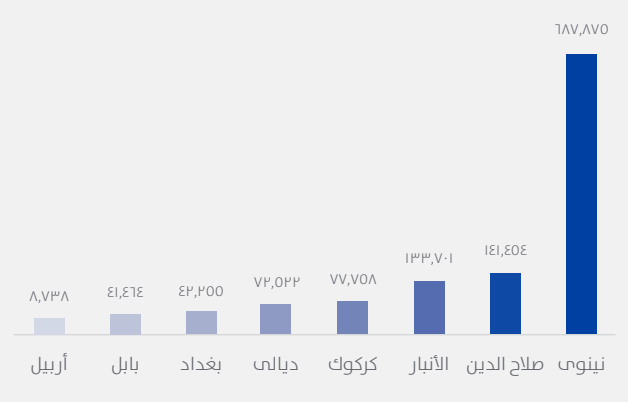

في جميع أنحاء البلاد، يعيش معظم النازحين في أماكن تقع خارج المخيّمات. ويعيش حوالي ٩١٢,٢٣٤ فرداً في أماكن خاصة غير صالحة للسّكن (٧٦٪) ويعيش ١٨٧,٠٠٠ فرداً في المخيّمات (١٦٪). بينما يعيش ٤٦,٨٤٢ فرداً في مستوطنات غير رسميّة (يمثلون ٤٪) فضلاً عن المباني غير المكتملة والمهجورة (٣٤,٢٢٤، يمثلون ٣٪).[١٠]

الشكل ٥: توزيع النازحين والمهجريّن بحَسب نوع المأوى

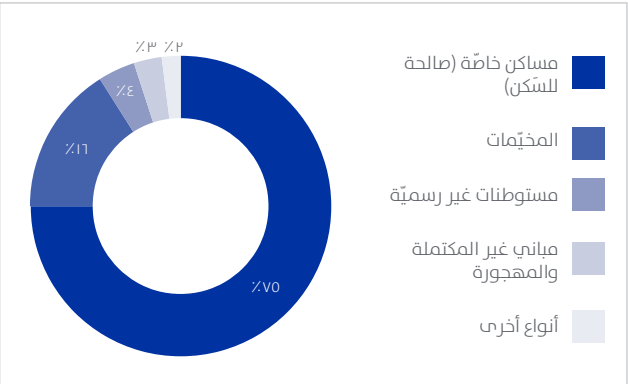

يعيش غالبيّة النازحين الساكنين في ترتيبات إيواء حرجة في محافظات دهوك (٢٦,١٤٦ فرداً، ٢٥٪)، والأنبار (٢٠,٦٢٨ فرداً، يمثلون ٢٠٪) ونينوى (١٩,٦٠٨ فرداً، يمثلون ١٩٪)، وصلاح الدين (١٧,٠١٦ فرداً، يمثلون ١٦٪).[١١]

الشكل ٦: توزيع النازحين والمهجريّن الذين يعيشون في أماكن تقع خارج المخيّمات (في ترتيبات إيواء حرجة) حسب المحافظات

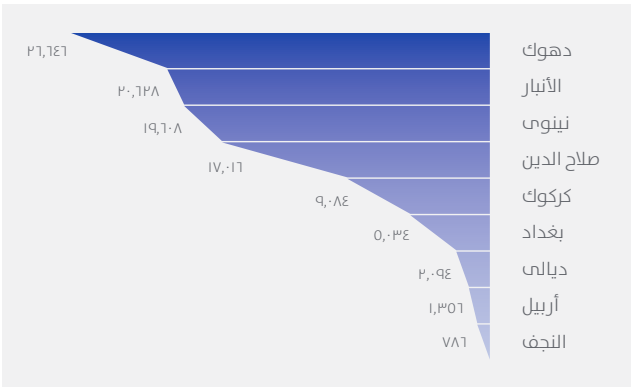

فضلاً عن ذلك، يعيش حوالي ١٨٧,٠٠٠ من النازحين في المخيّمات، لا سيّما في محافظتيّ دهوك (١١٠,٩٠٠ فرداً، يمثلون ٥٩٪)، ونينوى (٤٠٠ ٤٨ فرداً، يمثلون ٢٦٪).

الشكل ٧: توزيع النازحين والمهجريّن الذين يعيشون في المخيّمات حسب المحافظات

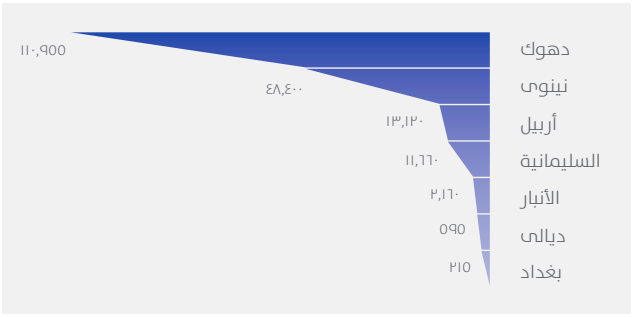

٩ أهمّ أقضية أصل في صلاح الدين هي، طوز خورماتو (٤٠,٠٨١ نازحاً) وبيجي (٣٠,٩٣٩) وبَلد (٢٩,٢٥٣). وفي الأنبار هي، الرمادي (٦٦,٦٥٦) الفلوّجة (٤٨,١٤٧) والقائم (١٠,٠٩٢). لمزيد من المعلومات، أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

١٠ لغاية تاريخ كتابة هذا التقرير، كان عدد أقل من النازحين يقيمون في أنواع المأوى التالية: الأماكن المستأجرة غير الصالحة للسّكن (١١,٧٦٦؛ ١٪) والمستوطنات الرسمية أو المجمعات السكنيّة (٨,٥٠٨؛ ١٪) والمباني المدرسيّة (١,٦٩٢؛ <١٪) والمباني الدينيّة (١,٢٣٠؛ <١٪) وأنواع أخرى غير معروفة (٧٦٨؛ <١٪) تصنّف تحت عنوان «أخرى» في الشكل ٥. لمزيد من المعلومات، أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

١١ يشمل ذلك المستوطنات غير الرسمية أو المجمعات السكنيّة (بما في ذلك المباني والمدارس الدينية) والمباني المهجورة أو غير المكتملة، والمباني غير السكنيّة، والأماكن المستأجرة المصنّفة على أنها لا تصلح للسكن

نُبذة عن العَودة

في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، عاد ٤,٨٥١,٨١٦ فرداً إلى مناطقهم في ٣٨ قضاءً في العراق. واستقبلت محافظة نينوى أكبر عدد من العائدين (١,٩٠٤,٣٥٨ فرداً) خاصة إلى أقضية الموصل (١,٠٥٥,٠٦٤ فرداً) وتلعفر (٣٥٧,٠٤٢ فرداً). وبالإضافة إلى ذلك، عاد عدد كبير من النازحين إلى محافظة الأنبار (١,٥٠٥,٤١٢ فرداً) معظمهم إلى أقضية الرمادي (٦٠٠,٥٤٠ فرداً) والفلوّجة (٥٤١,٧٥٢ فرداً)[١٢].

الشكل ٨: أقضية العَودة الرئيسيّة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ [١٣]

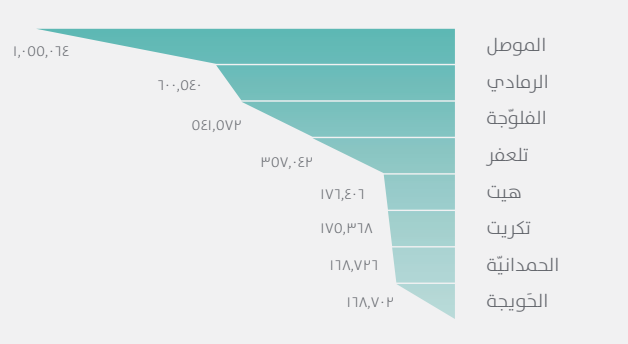

وكان رُبع الذين عادوا إلى مناطقهم الأصليّة تقريباً نازحين في نينوى (١,٣٣٢,٢٦٤ فرداً، ٢٧٪) بينما نزح عدد كبير في الأنبار (٦٤٧,٣٧٦ فرداً، يمثلون ١٣٪) ثُم أربيل (٥٩٢,٥٦٦ فرداً، يمثلون ١٢٪) وكركوك (٥٣٧,٢ فرداً، يمثلون ١١٪)[١٤].

وعاد معظم النازحين إلى مساكنهم الأصليّة الصالحة للسَكن (٤,٥٩٣,٩٢٤ فرداً، يمثلون ٩٥٪). مع ذلك، عاد ١٦٩,٥١٢ فرداً إلى مساكنهم الأصليّة غير الصالحة للسَكن (٣٪) بينما عاد ٦٠,٨٢٢ فرداً إلى مساكن مستأجرة (١٪)[١٥].

الشكل ٩: توزيع العائدين بحَسب نوع المأوى

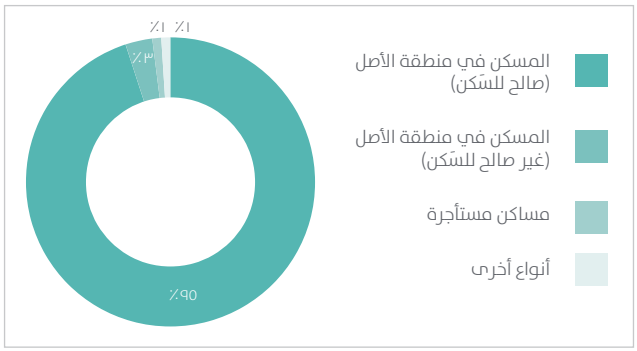

وينتشر العائدون الذين يعيشون في أماكن غير صالحة للسَكن في أربع محافظات أصل، هي: نينوى (٥٦,٥٦٢ فرداً) والأنبار (٤١,١١٨ فرداً) وصلاح الدين (٣٨,٣٩٤ فرداً) وديالى (٢٣,٨٩٢ فرداً)[١٦].

الشكل ١٠: توزيع العائدين الذين يعيشون في أماكن غير صالحة للسَكن في مناطق الأصل[١٧]

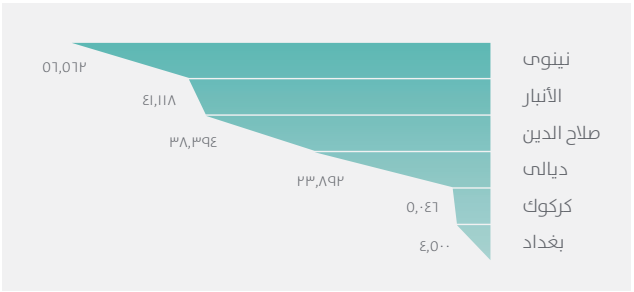

١٢ أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

١٣ لاحظ أنّ الموصل وتلعفر والحمدانيّة تقع في محافظة نينوى؛ والرمادي والفلوّجة وهيت في محافظة الأنبار. وتكريت في محافظة صلاح الدين، والحَويجة في محافظة كركوك. المعروض هو أعلى ثماني أقضية عَودة فقط. أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

١٤ أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

١٥ عاد الباقون إلى الأنواع التالية من المأوى: المستوطنات الرسميّة الأخرى (٣٠٢؛ <١٪)، المباني غير المكتملة أو المهجورة (٤٩٤؛ ١؛ <١٪) المباني غير السكنيّة (٤٨؛ <١٪)، المباني المدرسيّة (٣٦؛ <١٪)، والمباني الدينيّة (٦؛ <١٪). وتصنّف هذه الأنواع بعنوان «أخرى» في الشكل ٩. لمزيد من المعلومات، أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

١٦ لمزيد من المعلومات، أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

١٧ لمزيد من المعلومات، أنظر بيانات القائمة الرئيسية ١٢٠: http://iraqdtm.iom.int/MasterList

العقبات أمام تحقيق حلول دائمة

يواجه النازحون الباقون، سواء منهم المقيمون داخل المخيّمات أو خارجها، مجموعة من التحديّات التي تمنعهم من العودة إلى ديارهم أو الاندماج محليّاً أو الاستقرار في مواقع جديدة. كما يواجه العائدون أيضاً، تحديّات تتمثل في استدامة عودتهم، مما يفاقم من هذه العقبات. لذا يُعّد التصدّي لتلك العقبات أمراً أساسيّاً لحلّ أزمة النزوح المطوّل. ويمكن تصنيف تلك العقبات والعوائق تبعاً لمسارات الحلول الدائمة، وهي: العقبات أمام العَودة إلى الديار، العقبات أمام إعادة الاندماج بعد العَودة، والعقبات أمام الاندماج في مناطق أخرى غير مناطق الأصل، كحالات الاندماج التي حدثت في مواقع النزوح.

العقبات التي تحول دون العَودة[١٨]

موانع العودة معقّدة ومتداخلة ومترابطة في كثير من الأحيان. يضاف إلى ذلك، إنّ الأفراد الباقون في حالة نزوح عادة ما يواجهون تحديّات أكثر خطورة وصعوبة، تتطلّب دعماً أكثر شموليّة. وفيما يلي عرضٌ لهذه الموانع والعقبات.

الشكل ١١: عوائق العَودة[١٩]

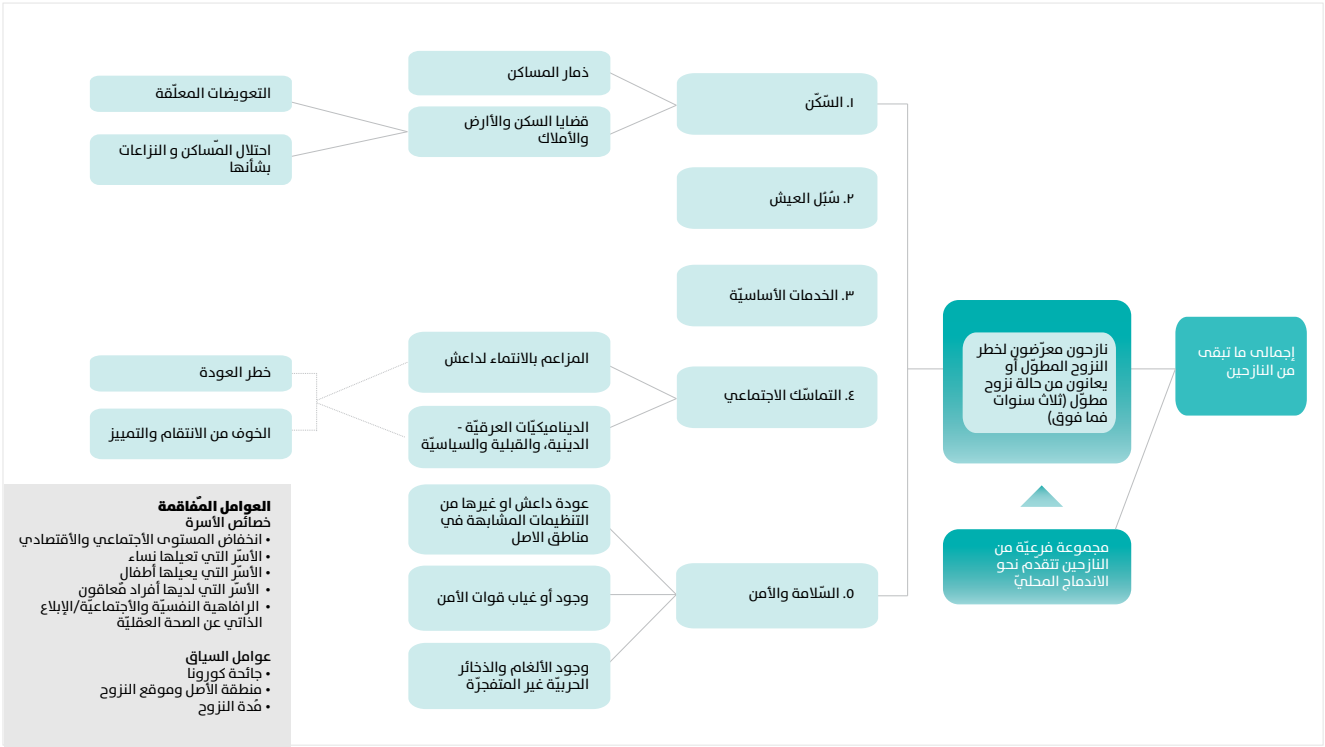

١٨ تمّ جمع البيانات المتعلقة بمواقع النازحين كجزء من التقييم الموقعي المتكامل الخامس الذي أجرته مصفوفة تتبّع النزوح في العراق خلال الفترة تموّز – آب ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، تمّ جمع البيانات المتعلقة بمواقع العودة كجزء من الجولة ١١ لمؤشر العودة. أجري التقييم الموقعي المتكامل الخامس في تموز - آب ٢٠٢٠ وجرت الجولة ١١ من مؤشر العودة في تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠٢٠. المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢٠)، التقييم الموقعي المتكامل الخامس. أنظر: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets . وكذلك: مؤشر العودة، الجولة 11 http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets

١٩ إطار التصنيف هذا معروض في تقرير أصدرته المنظمة الدولية للهجرة عام ٢٠٢١. راجع: المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). النزوح المطوّل في العراق: إعادة النظر في فئات موانع العودة. انظر: https://iraq.iom.int/publications/protracted-displacement-iraq-revisiting-categories-return-barriers

السَكَن

دَمار المَساكن

تفيد التقارير أنّ ٥٣٥,٨٣٢ شخصاً نازحاً (٧١٪) يواجهون عقبات تحول دون عودتهم، تتمثّل في مساكنهم المتضرّرة أو المدمّرة[٢٠]. وقد أفاد بذلك النازحون في دهوك بنسبة (٩٨٪) وفي بغداد (٨٨٪) وفي صلاح الدين (٨٤٪) وديالى (٨٣٪). ويُذكَر أنّ ١,٤٦٢ موقعاً (٧٠٪) من مواقع العودة (التي عاد إليها أكثر من ٣,٨ مليون فرد؛ ٨٠٪) كمواقع ذات خطورة عالية أو متوسّطة من حيث دمار المَساكن[٢١]. وقد أفاد بذلك النازحون في دهوك بنسبة (٩٨٪) وفي بغداد (٨٨٪) وفي صلاح الدين (٨٤٪) وديالى (٨٣٪). ويُذكَر أنّ ١,٤٦٢ موقعاً (٧٠٪) من مواقع العودة (التي عاد إليها أكثر من ٣,٨ مليون فرد؛ ٨٠٪) كمواقع ذات خطورة عالية أو متوسّطة من حيث دمار المَساكن[٢٢] المصنّفة على أنّها شديدة الخطورة[٢٣] حسب مقياس الدَمار السكنيّ[٢٤].

وحيث أنّ العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمّات غير الحكوميّة تعمل على إعادة تأهيل المساكن المتضرّرة من الحرب[٢٥]، فإنّ جهود إعادة الإعمار تستهدف في المقام الأول المَساكن المتضررة جزئياً (الفئتان ٢ و٣) الأمر الذي يترك غالبيّة العائدين والنازحين الذين دُمرّت منازلهم بالكامل (الفئة٤) دون دَعم. من جهة أخرى، يقدّم عدد محدود من المنظمات الدَعم للعائدين والنازحين الذين دُمرّت منازلهم تدميراً كاملاً، إمّا بتوفير مَساكن جديدة لهم أو إعادة بناء مساكنهم نفسها.

وفقاً لدراسات استقصائية[٢٦] أُجريت في المخيّمات خلال الفترة شباط - آذار ٢٠٢٠حول نوايا النازحين[٢٧]:

- أفادت ٥٨٪ من الأسَر النازحة بأنّ ممتلكاتها في مناطقها الأصلية قد دُمّرت بالكامل.
- أفادت ٥٣٪ من الأسَر النازحة بأنّ إعادة تأهيل وإعادة بناء مساكنها، احتياجات أوليّة لتمكينها من العودة.
- أفادت ٤٢٪ من الأسَر النازحة بأنّ الضَرر والدَمار الذين لحقا بالمساكن، من الأسباب الرئيسيّة التي تعيق نواياها في العودة إلى مناطقها الأصليّة.

في سياق العراق هناك عدة معوّقات تطرح تحديات أمام الحقّ في السَكن اللائق، أبرزها عدم تعويض الأهالي المتضررين عن الأضرار التي لحقت بمساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم؛ والقيود المفروضة على حرية التنقل بين المحافظات؛ والتحديّات التي تواجه ضَمان الحيازة؛ وغيرها. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ نقص المَساكن كان مشكلة شائعة قبل النزاع؛ وأنّ هناك أسَراً نازحة لا تملك منزلاً أو عقاراً تعود إليه. وللأسف، لا توجد دراسة دقيقة تساعد على فهم النطاق الكامل للضَرر، وحالة السَكن قبل النزاع. وهكذا، يلزم إجراء تقييم شامل للأضرار في جميع المناطق المتضررة على نطاق العراق، لتوفير خط أساس دقيق، وبذل جهود مُستنيرة لتحديد الثغرات الموجودة، كمبادرة تقودها الحكومة. ومن شأن هكذا تحليل أن يساعد الأسَر التي لا تفكر بالعودة، ويوفر أساساً مستهدَفاً يمكن على أساسه استكشاف حلول دائمة أخرى لهم.

التعويضات المَوقوفة، ومِنحة العودة

إنّ الصعوبات التي تواجه الأهالي في الحصول على التعويض عن المساكن المتضررة، تمنع عودة النازحين. وربما يعزى ذلك إلى عدم معرفة النازحين بوجود هذه التعويضات (حيث أبلغت أسرة واحدة فقط من كل أسرَتين عن علمها بذلك) فضلاً عن الانتظار الطويل لحين تلقي المساعدة بعد تقديم الطلب (حيث أبلغ شخص واحد فقط من كل ١٠٠ مقدّم طلب عن تلقيه المساعدة في الوقت المناسب، بسبب بطء عمليّة فَرز الطلبات وصرف الأموال)[٢٨]. وغالباً ما تُعطى الأولوية للأفراد كالشهداء وأسَرهم، لا لأسَر العائدين. أمّا بالنسبة لمنحة العودة المقدمة للنازحين الذين يسجلون رغبتهم بالعودة، فقد أجرت وزارة الهجرة والمهجرين إحدى عشرة جولة لغاية شهر آذار ٢٠٢١، وزعت خلالها المنحة على ٥١,٦٦٠ أسرة من مجموع ٥٧٣,٤٦٥ أسرة مسجلة، وهي آليّة تعاني من نقص التمويل تماماً كآليّة التعويضات، حيث يكون الصرف بطيئاً ومحدوداً.

احتلال المَساكن، والنزاعات

يصنف عدد صغير من مواقع العودة (٩٩ موقعاً تمثّل ٥٪) على أنها متوسّطة أو عالية الخطورة من حيث الإشغال غير المشروع لمَساكن النازحين. ففي العديد من المواقع في قضائيّ تلعفر وسنجار، تقوم بعض الجهات الأمنيّة باحتلال مَساكن الأهالي كشكل من أشكال الانتقام. وبسبب هذه الديناميكيّات، من المرجّح أن يواجه النازحون الباقون من تلعفر وسنجار، ومعظمهم نازحون في مناطق داخل محافظتي نينوى ودهوك، هذا العائق.

٢٠ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٢١ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

٢٢ الموقع هو وحدة التحليل المستخدمة في القائمة الرئيسيّة لمصفوفة تتّبع النزوح والتقييم الموقعي المتكامل ومؤشر العودة، والموقع هو، منطقة تتطابق مع الناحية (أي التقسيم الإداري الرسمي الثالث) أو القرية في المناطق الريفيّة أو الحيّ السَكني في المناطق الحضريّة (أي التقسيم الإداري الرسمي الرابع).

٢٣ يقيس مؤشر العودة شدّة الأوضاع في مواقع العودة استناداً إلى ١٦ مقياساً مجمعّة في مقياسين: (١) سُبل العيش والخدمات الأساسيّة، (٢) التماسك الاجتماعي وتصوّرات السلامة والأمن. لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الرابط هنا للحصول على نظرة عامة حول منهجيّة «مؤشرّ العودة».

٢٤ نفس المصدر السابق

٢٥ يرجى الاطلاع على مذكرة إرشاديّة تحدّد كفاية المأوى، هنا

٢٦ الدراسات الاستقصائيّة للنوايا هي دراسات استقصائيّة تجرى مع النازحين لقياس نواياهم في العودة إلى مناطق الأصل.

٢٧ نتائج المَسح، الذي أجرته منظمّة REACH، متوفرة على الرابط:
https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/iraq/assessment/reach-iraq-intentions-survey-idps-formalcamps-

٢٨ أظهرت دراسة أجراها فريق المنظمّة الدوليّة للهجرة في تشرين الثاني ٢٠١٨، أنّ ٧٠٪ من أسَر النازحين كانت تملك منزلاً قبل نزوحها، وأنّ نصف هذه الفئة تقريباً (٣٤٪) تقدّمت بطلبات للحصول على تعويض بموجب خطة التعويض التي أقرّتها الحكومة العراقية. مع ذلك، أفاد جميع هؤلاء النازحون تقريباً (٣٢٪) أنهّم انتظروا لفترة تتراوح بين شهر وتسعة أشهر للحصول على نتيجة تلك الطلبات. أنظر المنظمة الدولية للهجرة (٢٠١٩) الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق: أربع سنوات من النزوح. أنظر:
https://iraq.iom.int/publications/access-durable-solutions-among-idps-iraq-four-years-displacement

سُبل العيش

تمثّل محدوديّة فُرص توليد الدخل في مناطق الأصل، عائقاً كبيراً أمام عودة النازحين إلى ديارهم. وقد تأثر بذلك ٤٧٧,٩٦٧ شخصاً نازحاً (٦٢٪) بسبب محدوديّة فرص كسب الدَخل في مناطقهم الأصلية. ويشمل ذلك فُرص العمل والحصول على الأصول الإنتاجية، والخدمات المالية، مما خلق حواجز أمام العائدين ورغبتهم في كسب سُبل العيش المنتِجة. من جهة أخرى، توفر معظم مواقع العودة في جميع أنحاء البلاد (١,٥٣٠ موقعاً، تشكل ٧٤٪) فرصاً محدودة لتوليد الدخل. وهذه المواقع مصنفة على أنها متوسّطة أو عالية الخطورة بالنسبة للحصول على فُرص العمل[٢٩]. ويعني ذلك أنّ ٣,١٣٨,٩٦٦ عائداً (حوالي ٦٥٪ من جميع العائدين على الصعيد الوطنيّ) يعيشون في مواقع يمكن لأقلّ من نصف أسَرهم العثور على عمل. ويوجد جميع العائدين -تقريباً- وعددهم ١١٨,٦٩٨ عائداً، في مواقع مصنفة على أنها شديدة الخطورة من حيث فرص العمل في محافظة نينوى[٣٠].

بمرور الوقت، أصبح توافر سُبل العيش أحد العوامل الرئيسيّة المؤثرة في رغبة النازحين بالعودة إلى مناطقهم الأصليّة[٣١]. فانعدام البنية التحتيّة اللازمة لاقتصاد فعّال، وغياب فرص كَسب العيش، يجعل النازحين يفضلون البقاء في المجتمعات المُضيفة التي يرون فيها أمناً اقتصادياً، حتىّ لو كان ضعيفاً أو مؤقتاً. إذ أظهرت دراسة أجرتها المنظمة الدوليّة للهجرة في العراق خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٥، على السكان النازحين خارج المخيّمات في بغداد والأنبار والسليمانيّة وكركوك، أنّ جميع الأسَر النازحة تقريباً تكسب قوت يومها من عملها في القطاع غير الرسميّ، علماً أنّ هذا القطاع لا يوفر لهم سوى القليل من الأمن على المدى الطويل[٣٢]. وكثيراً ما يضطر النازحون للاستدانة لتغطية نفقاتهم، الأمر الذي يطيل من أمَد نزوحهم. وعادة ما تغيّر الأسَر من أنماط استهلاكها في النزوح، وتعيش الأسَر الكبيرة النازحة (التي تضّم عشرة أفراد أو أكثر) تحت خط الفَقر الذي حددّته الأمم المتحدّة للعراق[٣٣].

وأظهرت دراسة مشتركة[٣٤] أجرتها المنظمة الدوليّة للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة أنّ العديد من الأسَر النازحة من المناطق الريفيّة، التي كانت تعمل في الزراعة سابقاً، تواجه تحديّات في العودة إلى مناطقها واستئناف سُبل العيش بسبب فقدان الأصول الإنتاجية وصعوبات الحصول على الأراضي ومُدخَلات الإنتاج والرّي. وقد ساهم ذلك في توجهها نحو المناطق الحضريّة حيث يختار العديد من النازحين البقاء في المراكز الحضريّة أو الانتقال إليها بحثاً عن سُبل عيش بديلة، ممّا يشير إلى ضرورة بذل جهود مركزة لدعم النازحين من المجتمعات الريفيّة، للتغلب على العوائق التي تعترض عودتهم، إذا كان ذلك هو الحلّ المفضل لديهم.

الخدمات الأساسيّة

يُعّد نقص الخدمات الأساسيّة في مناطق الأصل عائقاً كبيراً آخر أمام العودة. فانعدام أو نقص هذه الخدمات يعيق عودة ٣٠٥,٤٤٠ (٤١٪) نازحاً إلى ديارهم. وكان النازحون في الأنبار (٩٦٪) أكثر عرضة لمواجهة هذا العائق في منطقة الأصل، يليهم النازحون في دهوك (٧٣٪) وأربيل (٤٧٪) وصلاح الدين (٤٥٪)[٣٥]. وهناك ثلاثة مؤشّرات ترتبط بالخدمات الأساسية في مناطق العودة، وهي:

- توفرّ الخدمات الحكوميّة: يُصنَّف ٧٦٣ موقعاً، عاد إليه ٦٩٣,٧٩٨ فرداً، على أنّه متوسّط أو عالي الخطورة وفق مقياس تقديم الخدمات الحكوميّة. وَتقع معظم هذه المواقع في محافظة نينوى (٥٦٧,٢٦٤ فرداً، يشكلون ٨١٪)[٣٦].
- كفاية المياه: يُعزى حجم المشاكل المتعلقة بشّحة المياه في مواقع العودة إلى محدوديّة الخدمات التي توفرّها الحكومة العراقيّة. ويُصنَّف ٧٠٧ مواقع (٣٤٪) على أنهّا متوسّطة أو عالية الخطورة، وتستضيف جميعها ٧١٦,٨٤٤ عائداً (١٥٪). أمّا في محافظة نينوى، حيث يعيش ٣٢٦,٩٨٢ عائداً في مواقع متوسطة أو عالية الخطورة، فأزمة المياه أكثر إشكالية[٣٧].
- كفاية الكهرباء: يُصنَّف ٤١٣ موقعاً للعودة (٢٠٪) بأنّها تعاني من ظروف متوسطة أو قاسية من حيث توافر الكهرباء. ويعيش أكثر من ٤٢,٠٠٠ عائد في مواقع لا توجد فيها كهرباء (خطورة عالية)، لا سيّما في صلاح الدين (٢٩,١٦٦ فرداً) ونينوى (١١,٣١٠ أفراد). وفي الوقت نفسه، تضم كركوك أكبر عدد من العائدين (١٧٤,٦٩٠ فرداً) يعيشون في مواقع ذات إمكانية محدودة للحصول على الكهرباء (متوسطة الخطورة) تليها ديالى (١٠٤,٩٠٢ فرداً)[٣٨].

٢٩ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٣٠ نفس المصدر السابق

٣١ المنظمّة الدوليّة للهجرة في العراق (٢٠٢٠) الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق: سُبل العيش والأمن الاقتصادي في النزوح. أنظر: https://iraq.iom.int/publications/access-durablesolutions-among-idps-iraq-livelihoods-and-economic-security-displacement

٣٢ نفس المصدر السابق

٣٣ نفس المصدر السابق

٣٤ المنظمّة الدوليّة للهجرة ومنظمّة الأغذية والزراعة «لماذا لا يعود المزارعون النازحون إلى الزراعة؟» نظرة فاحصة على تجربة العراق، نيسان ٢٠٢٠

٣٥ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٣٦ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

٣٧ نفس المصدر السابق

٣٨ نفس المصدر السابق

التماسُك الاجتماعي

الاشتباه بالانتماء لداعش[٣٩]

كثيراً ما يكافح النازحون المُشتَبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش لإيجاد حلّ لنزوحهم[٤٠]. والذين لا يستطيعون الحصول على الموافقات الأمنيّة اللازمة العودة، لا يستطيعون إلى مناطقهم الأصليّة. ولا يزال أولئك الذين يحصلون على موافقات أمنيّة يواجهون العديد من الصعوبات، لأنّ وصمة الانتماء لداعش تعني أنهم غالباً ما سيواجهون في حال عودتهم، التهميش والرفض والتمييز وخطر الهجمات الانتقامية. كما إنّ عودة هذه الأسَر، تحتاج إلى إدارة فعالة، وبخلاف ذلك، يمكن أن تُسهم عودتهم في خلق أشكال جديدة من عدم الاستقرار في مناطق العودة. وفي بعض الحالات، حاولت الأسَر العودة إلى مناطقها حيث لم يكن الأهالي مستعدين لقبولهم، أو طلبت منهم السلطات والجهات الأمنيّة اتخاذ إجراءات معينة لم تلاقِ منهم قبولاً؛ وبالتالي أجبِروا على المغادرة. وفي حالات أخرى، أدّت عودة هذه الأسَر إلى حدوث حالات من العنف والنزاع في مناطق الأصل. وفي حالات أخرى، تمكنت بعض الأسَر من العودة لكنّها مُنِعَت من العمل أو الانخراط في الحياة المجتمعيّة، مما جعلها معزولة وتكافح من أجل تلبية احتياجاتها الأساسيّة.

العَودة المَحظورة

يرتبط عجز النازحين عن العودة في بعض الحالات بحَظر عودتهم من قبل جهات سياسيّة وأمنيّة فاعلة، وزعماء العشائر، أو السلطات المحليّة في مناطق الأصل ومناطق العودة. ورغم هذا التحدي، تشير البيانات إلى أنّ العودة المحظورة لا تمثل عائقاً كبيراً بِوَجه العودة مقارنة بالعقبات الأخرى، حيث أفاد ٩,٣٧٣ فقط من النازحين (١٪) بأنّهم عانوا من حَظر العودة من قبل المجتمع المحليّ أو السلطات المحليّة أو قوات الأمن. ومن جهة أخرى، من المرّجح أن يبلغ النازحون في السليمانيّة عن هذا العائق (٣٥٪) وكذلك في نينوى (٢١٪) وديالى (١٢٪). وفيما يتعلق بمناطق العودة، يُصنَّف ٧٦٦ موقعاً على أنها متوسطة أو عالية الخطورة بحَسب مقياس العودة المحظورة[٤١]. والجدير بالذكر، أنّ معظم المواقع المُصنّفة على أنها شديدة الخطورة تقع في محافظة نينوى (١٣ من أصل ٢٠)، بينما تقع المواقع السبعة الأخرى تقع في صلاح الدين[٤٢].

الخوف من الانتقام والتمييز

يُصنَّف ٣٠٢ موقعاً من مواقع العودة (١٥٪) على أنها متوسطة أو عالية الخطورة فيما يتعلق بالخوف من الأفعال الانتقاميّة[٤٣]. وتتركز هذه المواقع في نينوى (١٧١ موقعاً) بوجود ١١٥,٨١٢ فرداً نازحاً، وديالى (٥٦ موقعاً) بوجود ٣٢,٧٠٠ فرداً نازحاً، يعيش منهم ٢٣,٢٤٤ فرداً في مواقع مصنفة على أنها عالية الخطورة[٤٤].

الديناميكيّات العِرقيّة - الدينيّة أو العشائريّة

لا يواجه النازحون المنتمون إلى الأقليات العرقيّة والدينيّة في العراق هشاشة تاريخيّة فريدة فحَسب، بل إنّ العديد منهم ينحدرون من مناطق متنازعٍ عليها تعرضت لمستويات عالية من الدمار خلال النزاع مع تنظيم داعش. وهذه الديناميكيّات تميّز هذه المجموعات عن بعضها البعض، بوصفها مجموعة فرعيّة هشّة مما تبقّى من النازحين. ويوجد عدد من النازحين المنتمين إلى الأقليات العِرقيّة والدينيّة في محافظة دهوك (١٩٤,٠٢٢ فرداً، يمثّلون ٦٤٪) وهم جميعاً إيزيديون من محافظة نينوى[٤٥]. كما يوجد عدد كبير من النازحين داخل محافظة نينوى، المنتمين إلى أقليات عرقيّة ودينيّة (إيزيديون) (١١٣,٧٤٢ فرداً، يمثلون ٣٧٪) ضمن نفس المحافظة[٤٦].

الديناميكيّات السياسيّة

يأتي حوالي ٣٢٪ من النازحين من مناطق مُصنّفة كمتنازَع عليها بين الحكومة العراقيّة وبين حكومة إقليم كُردستان. وقد نزح منهم ٩٪ إلى مناطق أخرى متنازع عليها[٤٧]. وتنتشر المناطق المُتنازع عليها عبر محافظات نينوى وأربيل وديالى وصلاح الدين وكركوك، وتخضع لمنافسات على السيطرة السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، ممّا يخلق عادة ثغرات إداريّة، وعادة ما تكون الأوضاع الأمنيّة فيها متذبذبة[٤٨]. لذلك، غالباً ما نجد أنّ النازحين المنحدرين من هذه المناطق لا يستطيعون العودة إلى ديارهم، فيصبحون بالتالي عرضة لخطر النزوح المُطوّل، في حين يواجه العائدون إلى ديارهم في كثير من الأحيان تحديّات بالنسبة لإعادة الاندماج، بسبب تَسييس تحركاتهم، وما يتبع ذلك من تغيّرات ديموغرافيّة[٤٩].

٣٩ جميع المعلومات الواردة في هذا القسم مستمّدة من المصادر التالية: المنظمة الدوليّة للهجرة في العراق، وآليّات العدالة العشائريّة، والحلول الدائمة للأسَر المُشتبَه بانتمائها إلى تنظيم داعش، ٢٠٢٠.

٤٠ يختلف معنى الانتماء حسب الموقع. في بعض الحالات، يشير التقرير فقط إلى من ارتكب أقاربهم المباشرون (مثل رب الأسرة) جرائم خلال حُكم داعش. في حين أن مجتمعات أخرى ترى أنّ النازحين الذين كانوا يعيشون في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، أو أولئك الذين نزحوا فقط خلال العمليات العسكرية على كانوا منتمين للتنظيم.

٤١ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٤٢ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٤٣ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

٤٤ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

٤٥ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٤٦ نفس المصدر السابق

٤٧ نفس المصدر السابق

٤٨ نفس المصدر السابق

٤٩ نفس المصدر السابق

السلامة والأَمن

عودة ظهور تنظيم داعش أو الجماعات المسلحّة الأخرى في مناطق الأصل

في جميع أنحاء العراق، صُنّف عدد كبير من مواقع العودة (١,٠٨٤ موقعاً، ٥٢٪) على أنها عالية أو متوسطة الخطورة من حيث القَلَق من وقوع هجمات تنظيم داعش في المستقبل. ويعيش في هذه المواقع ٢,٣١٠,٢٢٢ عائداً (٤٨٪)[٥٠] من بينهم ١٢٦,٦٩٦عائداً (٣٪) يعيشون في مواقع ذات مستويات عالية من الخَوف من تكرار هجمات تنظيم داعش، معظمهم في محافظة صلاح الدين (٧٨,٤٨٦ فرداً). وكان تنظيم داعش قد قام في الآونة الأخيرة، بهجمات في محافظات كركوك وديالى وبغداد. وتجدر الإشارة إلى أنّ عدداً كبيراً من العائدين في محافظتي ديالى (٢٤,٥٦٤ فرداً) ونينوى (٢٢,٥٦٠ فرداً) يعيشون أيضاً في مواقع تتسّم بوجود مخاوف من وقوع هجمات خطيرة[٥١].

تكوين قوات الأمن

لم يُسجّل في جميع أنحاء البلاد، سوى ١٤ موقعاً لا توجد فيه جهات أمنيّة فاعلة (١٪)؛ وجميع هذه المواقع تقع في قضاء الحَضَر في محافظة نينوى، الذي عاد إليه ٣,٣٤٢ فرداً (١٪)[٥٢]. كما أنّ هناك ١,٧٢٤ موقعاً تتسّم بوجود جهة أمنيّة واحدة إلى ثلاث جهات فيها (٨٣٪)؛ وتستضيف هذه المواقع ٤,٣٢٨,٢٦٢ عائداً (٩٠٪). أمّا في بقية مواقع العودة البالغ عددها ٣٣٨ موقعاً (١٦٪) حيث يعيش ٥٠١,٢٨٨ عائداً (١٠٪) فيوجد ما بين أربعة إلى ستّ جهات أمنيّة فاعلة[٥٣]. وتقع أغلبية هذه المواقع في محافظة نينوى (١٨٧ موقعاً) وتضم ٢٧٧,٤٩٤ عائداً؛ كما يوجد عدد كبير من المواقع في ديالى (١٢٦ موقعاً) تستضيف ١٦٣,٦٨٢ عائداً[٥٤]. وتجدر الإشارة إلى أنّ معدلات العودة تشير إلى أنّ احتمال عودة الأسَر إلى المواقع التي توجد فيها جهات أمنيّة عديدة فاعلة، أقل من احتمال عودتهم إلى مواقع تحوي أعداداً أقل من الجهات تلك.

مخاطر المتفجرّات

ذكَرَ ٣٨,٢٠٨ نازحاً (٧٪) إنّ وجود الذخائر الحربيّة غير المتفجرة في مناطقهم تعيق عودتهم إليها[٥٥]. وأشار النازحون في نينوى إلى هذا العائق (٥٩٪) يليهم النازحون في دهوك (٢٢٪) وكربلاء (١٠٪). كما صُنِف ١٦٣ موقعاً للعودة (٨٪) على أنها متوسطة أو عالية الخطورة فيما يتعلق بالمخاوف من وجود الذخائر الحربيّة غير المتفجرة[٥٦]. وهكذا، يعيش ٢٧٥,٥٣٨ عائداً (٦٪) في مواقع توجد فيها مستويات معتدلة أو عالية من الخوف من الذخائر الحربيّة غير المتفجرة، ممّا يجعل من هذا التحدّي أقلّ جسامة من التحديّات الأخرى[٥٧]. ويعيش ٣٧,٣١٤ شخصاً من هؤلاء (١٪) في مواقع تتسّم بمخاوف كبيرة؛ معظمهم في صلاح الدين (٢٣,٠٤٦ فرداً) ونينوى (١٠,٤١٦ فرداً). والجدير بالذكر أنّ عدداً كبيراً من العائدين يعيشون في مواقع تتسّم بمستويات عالية من القلق في قضاء بيجي بمحافظة صلاح الدين (٢٢,٨٣٦ فرداً) إضافة إلى قضاء تلعفر بمحافظة نينوى (٧,٦٥٦ فرداً)[٥٨].

الوثائق الثبوتيّة

تلعب القدرة على استحصال الوثائق المدنيّة دوراً حاسماً في العودة المُستدامة؛ ذلك لِما لهذه الوثائق من قوة اثبات للهويّة القانونيّة؛ وتيسير الحصول على الخدمات الأساسيّة، بما في ذلك الخطط الحكومية بشأن الحماية الاجتماعية وتعزيز حريّة التنقل. إضافة إلى ذلك، كثيراً ما تطلب من الجهات العسكريّة الفاعلة من النازحين الراغبين في الحصول على موافقات أمنيّة من أجل العودة، ابراز وثائقهم الثبوتيّة. حيث فقدَ العديد من الأفراد والأسَر وثائقهم الثبوتيّة في سياق النزوح، ولم يتمكن بعضهم من الحصول على وثائق جديدة بسبب الاشتباه بانتمائهم إلى جماعات متطرفة. وفي حال عودتهم دون وثائق ثبوتيّة كاملة، تتعرض الأسَر لعدد من المخاطر الأمنيّة وتواجه صعوبات في الحصول على الخدمات. لذلك، فإنّ من المهم تعزيز وصول النازحين والعائدين إلى السبُل القانونية، بما في ذلك مديريّات الأحوال المدنيّة والمحاكم، لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل. وفي مجالات العودة، لا تزال قضايا التماسك الاجتماعي أو الدَمار الذي لحق بمديريات الأحوال المدنيّة والمحاكم تمثل تحدياً[٥٩].

٥٠ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٥١ نفس المصدر السابق

٥٢ نفس المصدر السابق

٥٣ نفس المصدر السابق

٥٤ نفس المصدر السابق

٥٥ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٥٦ انظر مجموعة بيانات التقييم الموقعي المتكامل الخامس: http://iraqdtm.iom.int/ILA5#Datasets

٥٧ نفس المصدر السابق. تضرر عدد كبير من أسر العائدين بسبب الذخائر الحربية غير المتفجرة. لذلك، ربما تعزى قلة عدد العائدين الذين أبلغوا عن هذه القضية إلى مصادر المعلومات الرئيسيين الذين ذكروا هذه القضية بدلاً من ذكر المستويات العالية من دمار المساكن

٥٨ نفس المصدر السابق

٥٩ لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على: المنظمة الدولية للهجرة (٢٠٢١). النزوح المطوّل في العراق: إعادة النظر في فئات موانع العودة. انظر: https://iraq.iom.int/publications/protracteddisplacement-

العقبات التي تحول دون تحقيق حلول دائمة في مناطق العودة[٦٠]

شهد العراق لغاية تشرين الأوّل ٢٠٢٠، عودة ٤,٧٨ مليون نازح إلى مناطقهم الأصليّة. ورغم أن هذا الرقم كبير، لكنه ليس بالضرورة مؤشراً على الاستدامة على المدى الطويل، رغم أنّ العودة هي الخطوة الأولى نحو إعادة إندماج النازحين. والواقع أنّ أكثر من ٢,٤ مليون عائد يعيشون في مواقع شديدة أو متوسطة الخطورة؛ ويقدّر معدّل النزوح الثانوي عبر مناطق العودة في العراق بحوالي ٢,٦٪[٦١]. وكثيراً ما يواجه العائدون، لدى عودتهم إلى مناطقهم، عوائق تحد من استدامة عودتهم[٦٢]. ويشاطرهم هذه التحديات، العائدون، والذين بقوا في مناطقهم خلال الصراع مع تنظيم داعش. وفيما يلي ملخص لتلك العقبات.

السَكَن

يعيش نحو مليونا عائدٍ في ظروف مأوى غير ملائمة في مناطق العودة. أفاد ٣١٪ منهم باحتياجاتهم العاجلة من حيث المأوى وحمايتهم من الدخلاء والظروف المناخية القاسية. وتتعلّق تلك الاحتياجات بالتعرّض للمخاطر، أو وقوع المأوى في مناطق غير آمنة، أو عدم متانته بما فيه الكفاية، أو تضرره بشدة[٦٣]. ويتركّز ٩٤٪ من هؤلاء العائدين في ١٠ أقضية فقط. ويعيش ٤٪ من مجموع العائدين في ترتيبات إيواء حرجة (١٨٥,٤٦٠ فرداً) نصفهم في مبانٍ غير مكتملة أو مهجورة[٦٤].

وغالباً ما تتعلق عقبات إعادة الإندماج ذات الصِلة بالمأوى، بالحالات التي تضررت فيها مساكن العائدين أو دُمِرّت أو تلوثت بسبب المتفجرات أثناء النزاع مع تنظيم داعش. وقد أعيدَ توطين نحو ٣٪ من الأسَر العائدة في مساكن متضررة أو في حالة سيئة.

وعلى مستوى الأقضية، تحظى أقضية سنجار وبيجي والحَويجة بأعلى نسبة مئويّة من العائدين الذين يعيشون في مساكن مدمرة أو متضررة (أكثر من ٥٪). وتشير التقارير إلى وجود مخاوف بشأن المَساكن المعرضة لخطر المتفجرات أو الملوثة في أربعة أقضية، هي القائم، وبيجي، وتلكيف، وهيت[٦٥].

الشكل ١٢: توزيع العائدين الذين يعيشون في مساكن متضرّرة أو مدمرّة في ١٥ قضاء عودة[٦٦]

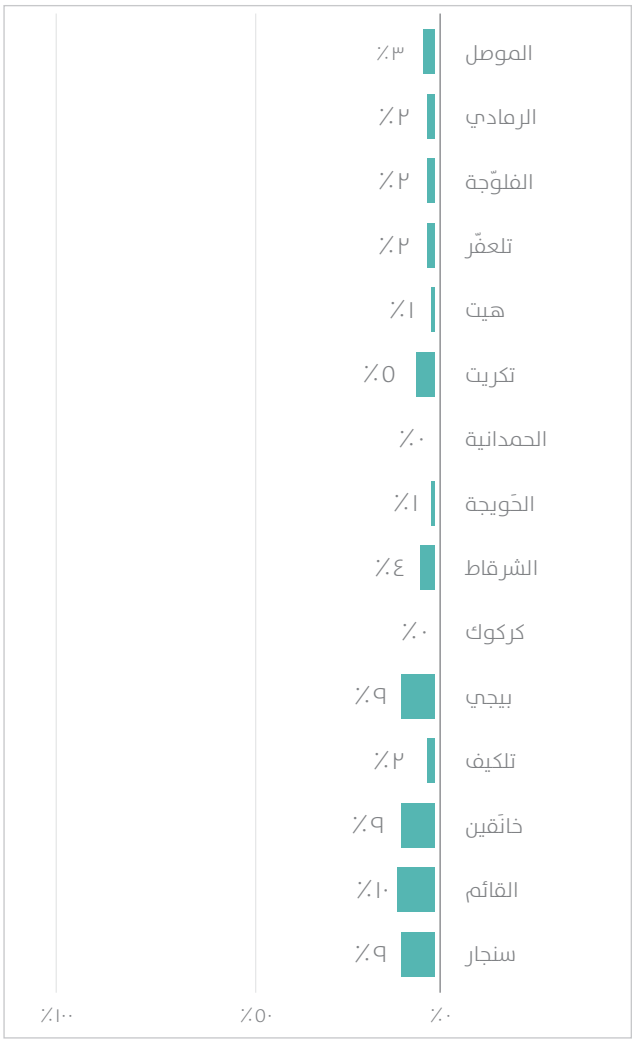

٦٠ المنظمة الدوليّة للهجرة في العراق. الدِيار مرة أخرى؟ تصنيف موانع العودة في العراق. أنظر: https://iraq.iom.int/publications/home-again-categorising-obstacles-returneereintegration-iraq

٦١ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

٦٢ تتقاطع بعض موانع إعادة الاندماج التي يواجهها العائدون مع بعض موانع العودة التي تواجه النازحين عند محاولتهم العودة

٦٣ المنظمة الدوليّة للهجرة في العراق. الدِيار مرة أخرى؟ تصنيف موانع العودة في العراق. أنظر: https://iraq.iom.int/publications/home-again-categorising-obstacles-returneereintegration-iraq

٦٤ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ٢٠٢١، نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية. أنظر: https://reliefweb.int/report/iraq/iraq-humanitarian-needs-overview-february-2021

٦٥ المنظمة الدوليّة للهجرة في العراق. الدِيار مرة أخرى؟ تصنيف موانع العودة في العراق. أنظر: https://iraq.iom.int/publications/home-again-categorising-obstacles-returneereintegration-iraq

٦٦ المنظمة الدوليّة للهجرة في العراق. الدِيار مرة أخرى؟ تصنيف موانع العودة في العراق. أنظر: https://iraq.iom.int/publications/home-again-categorising-obstacles-returneereintegration-iraq

الشكل ١٣: توزيع العائدين في مساكن معرّضة لخطر التلوّث من مخاطر المتفجرّات في ١٥ قضاء عودة[٦٧]

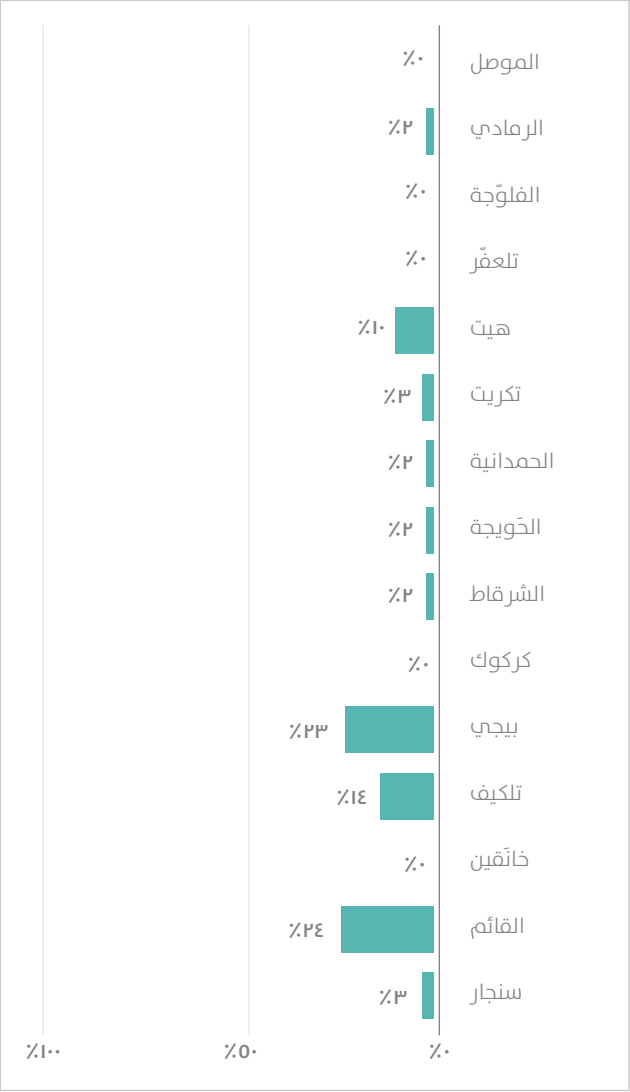

فضلاً عن ذلك، يضطر بعض العائدين إلى العَيش في عقارات مستأجَرة بسبب تعرض مساكنهم للدَمار في مناطق الأصل أو وجود منازعات بشأنها أو احتلالها من قبل الغَير. ويمكن أن يكون مثل هذا الاحتلال ناتجاً عن دَمار المساكن أو أنها كانت محتلة بالأصل. ويلزم لمعالجة هذه الحالات، اتباع نهج عدم الإضرار مع فهم واضح لديناميكيّات المجتمع المحليّ. وينبغي أيضاً أن يؤخذ بنظر الاعتبار، النقص في قطاع السَكن الاجتماعي في قبل نشوب الصراع، لأنّ العديد من الأشخاص المتضررين من النزوح لم يكونوا يملكون عقاراً قبل النزاع، وليس لديهم منازل يعودون إليها.

الشكل ١٤: توزيع العائدين المستأجرين في ١٥ قضاء عودة[٦٨]

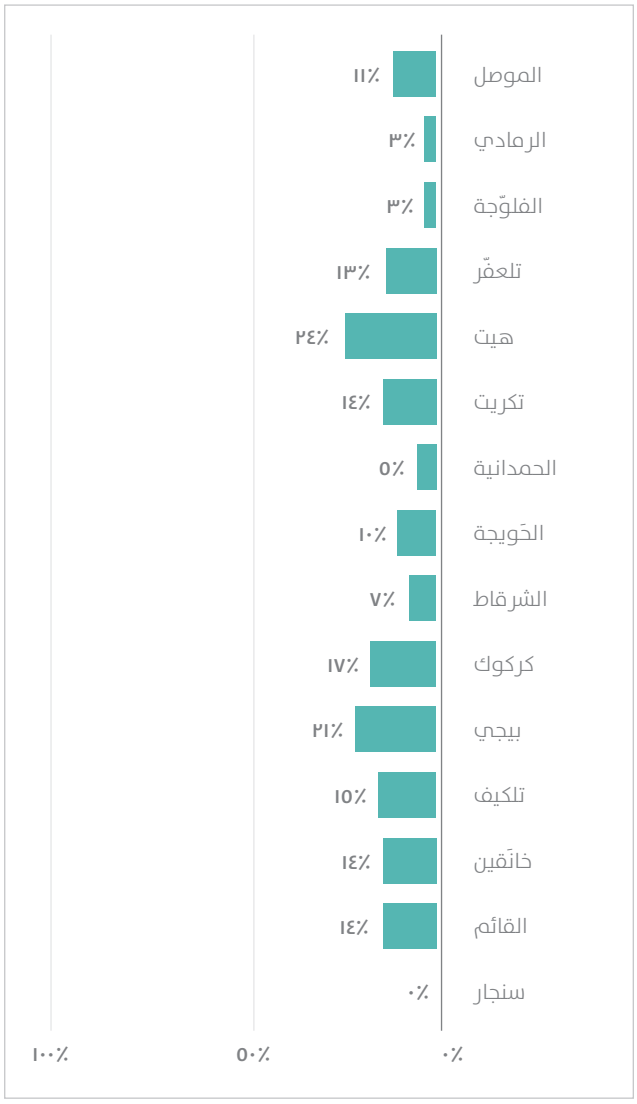

٦٧ المنظمة الدوليّة للهجرة في العراق. الديار مرة أخرى؟ تصنيف موانع العودة في العراق. أنظر:
https://iraq.iom.int/publications/home-again-categorising-obstacles-returneereintegration-iraq

٦٨ نفس المصدر السابق

سُبل العيش

لا يزال الافتقار إلى سُبل العيش وفُرص توليد الدخل من أكثر القضايا التي تؤثر على نوعية العودة. ويتجلى ذلك في انخفاض مستويات العَمالة في مناطق العودة. ففي أكثر من ٩٥٪ من المواقع داخل ١٤ قضاءً من أصل ٣٨ قضاء عودة، لا يزال غالبية العائدين عاطلين عن العمل[٦٩]. وهذه الأقضية، هي: القائم، والرُطبة، والشيخان، وعَنة، وحَديثة، وهيت، والكاظميّة، وخانَقين، وكفري، والمحموديّة، وراوة، وسنجار، وتلعفر، وزاخو. إضافة إلى ذلك، فإنّ فقدان الأصول الإنتاجيّة في القطاع الزراعي، كأنظمة الرّي والآلات والمعدات والأدوات، يؤثر بشكل خاص على فرص العمل في المناطق الريفيّة[٧٠]. كما أنّ فقدان الثروة الحيوانيّة أمر شائع، يفاقم من التحديّات. وفي كثير من الحالات، تضطر الأسَر الريفيّة المعتمدة على الزراعة إلى الاستقرار في المناطق الحضريّة، الأمر الذي يفاقم من استنزاف الإنتاج الزراعي[٧١].

البنية التحتيّة والخدمات

على الصعيد الوطنيّ، لا توجد خدمات أو منشآت كافية سوى في ٢٨٪ من مواقع العائدين[٧٣]. وبحَسب مؤشر العودة، يعيش العائدون في ظروف شديدة الخطورة في ٤٨٠ موقعاً (١٤٪ منهم حوالي ٦٦٠,٠٠٠ فرد)[٧٤]. ومع ذلك، هناك تباين كبير بين الظروف بين المناطق الحضريّة وشبه الحضريّة (حيث يتم توفير الخدمات في معظم المواقع، باستثناء برامج السَكَن والأرض والممتلكات، ومكاتب البطاقة التموينيّة والمناطق الريفيّة، حيث لا يخلو الحصول على هذه الخدمات من صعوبات في كلّ مكان تقريباً (٩٣٪ من المواقع). كما لا تتوفر في نصف هذه المناطق على الأقل، سوى ثمانٍ خدمات من أصل ١٧ خدمة أو منشأة، هي الكهرباء والصرف الصحيّ والتطعيمات والمدارس الابتدائيّة والثانويّة والعيادات والأسواق ودور العبادة[٧٥].

الشكل ١٥: توزيع العائدين في المناطق الحضريّة وشبه الحضريّة والريفيّة حسب الحاجة[٧٢]

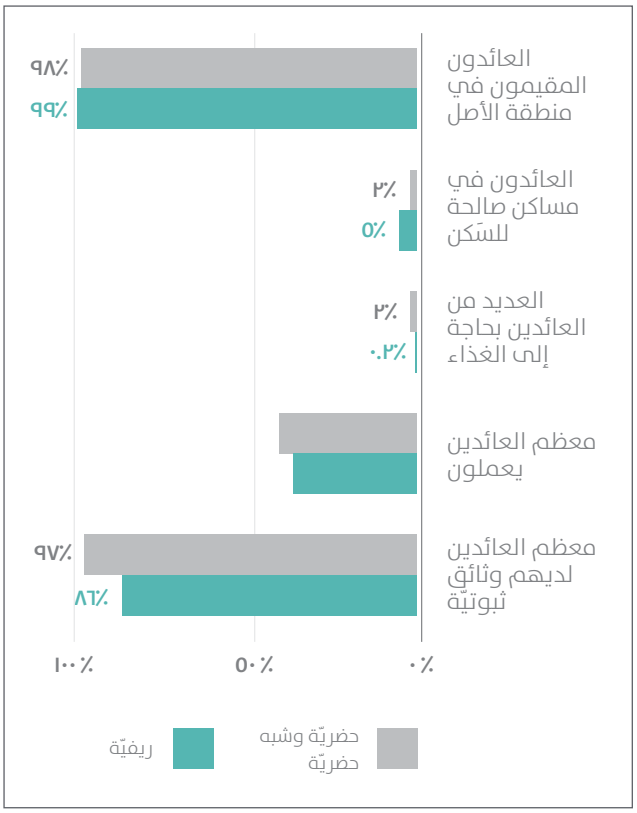

الشكل ١٦: توفرّ الخدمات الأساسيّة في المناطق الحضريّة وشبه الحضريّة والريفيّة[٧٦]

	توفير خدمات كافية	الكهرباء	الماء	القمامة	المراحيض	المياه الثقيلة
حضريّة وشبه حضريّة	٧٢٪	٨٠٪	٧٣٪	٩٤٪	١٠٠٪	٥٠٪
ريفيّة	٧٪	٥٨٪	٣٧٪	٣٢٪	٩٧٪	٢٣٪
	التطعيمات	المدرسة الابتدائية	المدرسة الثانوية	المستوصف	المستشفى	السوق
حضريّة وشبه حضريّة	٨٩٪	٩٩٪	٩٦٪	٩٨٪	٧٩٪	٩٩٪
ريفيّة	٦٧٪	٨٨٪	٥٦٪	٥٠٪	١٨٪	٦٣٪
	دور العبادة	الشرطة	المحاكم	برنامج السَكَن والأرض والممتلكات	مكتب التموين	الدوائر المدنيّة
حضريّة وشبه حضريّة	٩٩٪	٩٥٪	٥٨٪	٢٠٪	٢٤٪	٦٣٪
ريفيّة	٩١٪	٣٥٪	٤٢٪	٧٪	١٦٪	٤٤٪

٦٩ المنظمة الدوليّة للهجرة في العراق. الدِيار مرة أخرى؟ تصنيف موانع العودة في العراق. أنظر: https://iraq.iom.int/publications/home-again-categorising-obstacles-returneereintegration-iraq

٧٠ نفس المصدر السابق

٧١ نفس المصدر السابق

٧٢ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

٧٣ الخدمات والمنشآت تشمل، العيادات الصحيّة والمستشفيات والأسواق ومراكز الشرطة والمدارس الابتدائيّة والمدارس الثانويّة وأماكن العبادة.

٧٤ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

٧٥ رغم أنّ المنشآت قد لا تكون متوفرّة داخل المنطقة (انظر التعريف) إلّا إنّ بإمكان الأسَر العائدة الوصول إليها في معظم الحالات

٧٦ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١٠. http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets

بشكل عام، يتسّم ٢٢ قضاءً (٥٧٪ من جميع الأقضية) بظروف حرجة، من حيث توفر البنية التحتيّة والخدمات المناسبة بشكل ملائم في أقل من ٣٠٪ من المواقع[٧٧]. وفي شهر تشرين الأوّل ٢٠٢٠، وجدت الجولة ١١ من مؤشر العودة أنّ ٢١٪ من مواقع العودة تعاني من ظروف قاسية، وهي نسبة أقلّ من تلك المسجّلة في الجولة التاسعة من مؤشرّ العودة في تموّز ٢٠٢٠ (٢٤٪). وإضافة إلى جميع الأقضية التابعة لمحافظة بغداد، توجد مواقع تعاني من ظروف قاسية في خمسة أقضية رئيسية من أقضية الأصل العشرة، وهي الحمدانيّة والحَويجة والشرقاط والموصل وتلعفر[٧٨].

الصحّة والتعليم

يعيش نحو ٦٠٪ من العائدين في مواقع لا تتوفر فيها خدمات صحية كافية أو ملائمة، ويقيم معظمهم في أقضية البعّاج والشيخان وعَنة وحَديثة والحَضَر وهيت وزاخو. وفي الوقت نفسه، يعتبر التعليم خامس أكثر الاحتياجات في المناطق الريفيّة (٣٥٪ من المواقع الريفيّة إزاء ١١٪ في المواقع الحضريّة)[٧٩]. وفي ٢٣٪ من المناطق الريفيّة، يلتحق أقلّ من ثلاثة أرباع الأطفال بالمدارس الابتدائيّة. ويبدو أنّ هذه النسبة المنخفضة تُعزى بشكل رئيس إلى نقص بنايات المدارس، وصعوبة الوصول إليها، ونقص الوثائق الثبوتية. ورغم أنّ وزارة التربية كانت قد أصدرت تعليمات تسمح بتسجيل الأطفال غير المسجلين في المدارس، إلاّ أنّ الأدلة تشير إلى أنّ تلك التعليمات لم تُفهَم أو تُنفَّذ بشكل جيّد في عدة مواقع. وتبدو الحاجة إلى التعليم أقلّ إلحاحاً في السياقات الحضريّة التي تمتاز بنسبة التحاق أعلى للتلاميذ بالمدارس، في حين يُعّد اكتظاظ المدارس وارتفاع تكاليف الدراسة هي القضايا الرئيسية. أمّا الأقضية الحرجة التي لا تتوفر فيها إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي في أكثر من ٨٠٪ من المواقع؛ فهي أبو غريب والشرقاط والحَضَر والكاظميّة.

الشكل ١٧: الوصول إلى الخدمات والمنشآت الأساسيّة[٨٠]

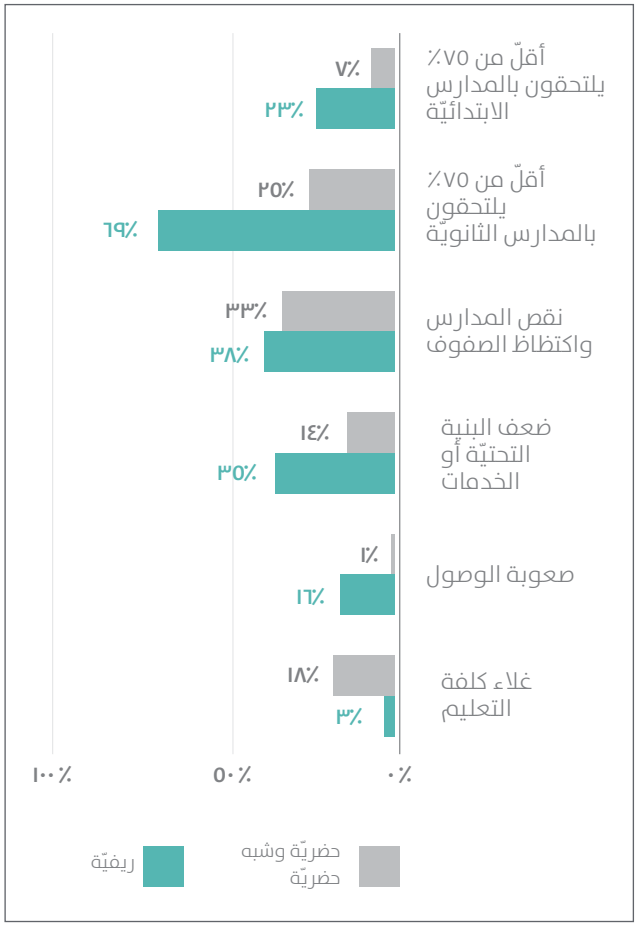

٧٧ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١٠. http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Datasets
٧٨ نفس المصدر السابق
٧٩ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex
٨٠ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

السلامة والأمن

عادة ما يواجه العائدون شعوراً بعدم الأمان لدى عودتهم إلى مناطقهم الأصليّة. ويُعزى هذا الشعور في بعض الأحيان إلى التوتّرات العِرقيّة - الدينيّة أو العشائريّة التي كانت موجودة قبل النزاع مع تنظيم داعش، أو إلى وجود تهديدات خارجيّة بشن هجمات من قبل الجماعات المنتسِبة لتنظيم داعش. كما أنّ غياب آليّات بناء السلام والمُصالحة في بعض المناطق تحول دون تخفيف حدّة التهديدات الأمنيّة المتصورة أو الفعليّة.

إضافة إلى ذلك، يعود النازحون أحياناً إلى المناطق التي تكون حريّة التنقل فيها محدودة، إمّا لكَون الجهات الأمنيّة تفرض قيوداً على الحركة أو بسبب الشعور بانعدام الأمن بسبب التهديدات الأمنيّة المستمرة.

بشكل عام، تُسهم القيود على التنقل (٢٤٪) والجرائم العاديّة الصغيرة (١٤٪) في الشعور بعدم الأمن في المناطق الحضريّة، في حين أفادت المناطق الريفيّة (معظمها في بَلَد وسامراء) أنّ الحوادث المرتبطة بعودة تنظيم داعش (١١٪)[٨١] والحاجة إلى تحسين السلامة والأمن (٣٪) هي التي تُسهم في الشعور بعدم الأمان بنسبة ٥٥٪[٨٢]. وقد ذُكِرَت المخاوف من عودة تنظيم داعش في أكثر من نصف المواقع الريفيّة، أغلبها في البعّاج وبَلَد وطوز. في حين أفاد الأهالي في المناطق الريفيّة في المقداديّة وبيجي وسامرّاء وطوز (١٢٪) بوجود مخاوف من الذخائر الحربيّة غير المتفجرة وأبلغوا عن وقوع حوادث فيها.

الشكل ١٨: قضايا السلامة والأمن بين المناطق الحضريّة وشبه الحضريّة والريفيّة

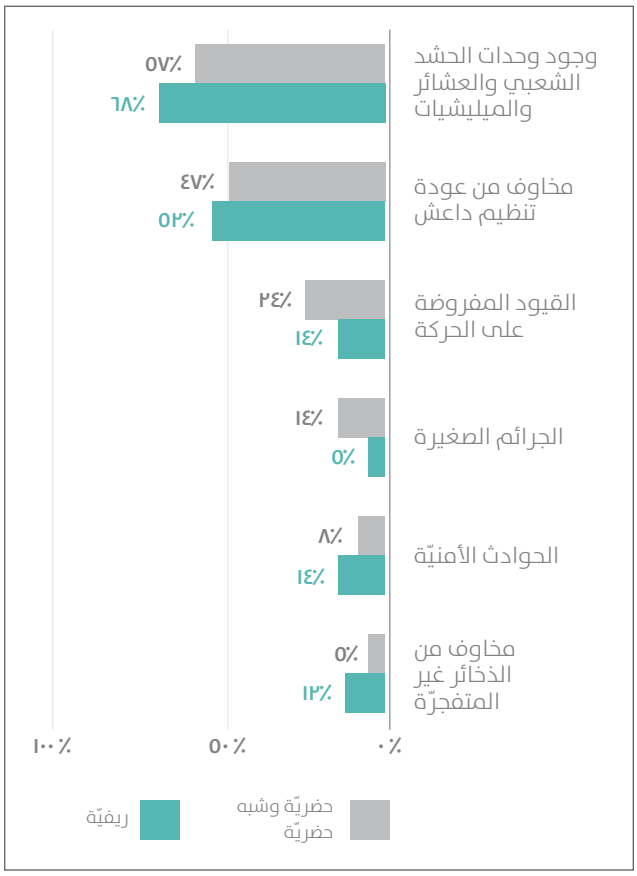

٨١ منذ نهاية الحرب في كانون الأول ٢٠١٧، عاد تنظيم داعش إلى الظلّ واستأنف قتالاً غير متكافئ في جميع أنحاء العراق. وتشمل المناطق التي يجب مراقبتها بحثاً عن علامات على وجود داعش، حدود الأنبار التي يسهل اختراقها مع سوريا، والمنطقة الجبلية بين محافظات صلاح الدين وديالى وكركوك ونينوى، والمناطق التي تفتقر إلى سلطة الدولة - كالمناطق المتنازع عليها أو المناطق ذات الحكم العشائري أو الخاضعة لسلطة أمراء الحرب. وقد تمّ الإبلاغ عن حوادث أمنيّة بالإضافة إلى الانخراط في الجماعات المسلحة وحدوث عمليات اختطاف كدليل على أنشطة «إعادة الإمداد». انظر يونامي، ملخصّات أمنيّة.

٨٢ نظراً لاختيار ثلاث احتياجات فقط، ربما لم يتم ذكر السلامة والأمن بالقدر الكافي في حال كانت الاحتياجات الأخرى أكثر إلحاحاً.

الديناميكيّات المؤثّرة على الاندماج المحليّ في مواقع النزوح[٨٣]

رغم أنّ بعض النازحين المتبقين يمكن أن يسيروا نحو حلول دائمة في مناطق النزوح أو في مواقع أخرى، رغم اندماجهم في المجتمعات المضيفة، إلاّ أنّهم لا يزالون معرضين لخطر النزوح المطوّل في حال فشل اندماجهم. ويواجه هؤلاء النازحون عادة عقبات أمام الاندماج في المجتمع المضيف وقبوله. وحيث أنّ النازحين وأهالي المجتمعات المضيفة قد يواجهون تحديّات مماثلة لتلك الموجودة في سياقات العودة إلى مناطق الأصل، فإنّ العوائق التي تواجههم في كثير من الأحيان أمام الاندماج المحلي ترتبط بمحدوديّة مشاعر الانتماء في المجتمع المُضيف؛ بينما يمكن فَهم التحديّات التي تواجه المجتمع المُضيف من حيث مستويات قبولهم للنازحين.

الشكل ١٩: الإطار التحليلي المطبّق في تقييم الاندماج المحليّ[٨٤]

٨٣ المعلومات الواردة في هذا القسم مستمّدة من: المنظمة الدوليّة للهجرة العراق، المُدن وطناً: فَهم الانتماء والقبول بين النازحين والمجتمعات المُضيفة في العراق، ٢٠٢٠. أنظر: https://iraq.iom.int/publications/cities-home-understanding-belonging-and-acceptance-among-idps-and-host-communities-iraq

٨٤ المنظمة الدوليّة للهجرة العراق، المُدن وطناً: فَهم الانتماء والقبول بين النازحين والمجتمعات المُضيفة في العراق، ٢٠٢٠. أنظر: https://iraq.iom.int/publications/cities-home-understanding-belonging-and-acceptance-among-idps-and-host-communities-iraq

مشاعر الانتماء بين النازحين

كثيراً ما ترتبط مشاعر الانتماء بين النازحين بمستويات التماسُك الاجتماعي مع مجتمعهم المُضيف. وتشمل العوامل التي تؤثر على التماسك الاجتماعي، ثقة النازحين بأفراد المجتمع المضيف وعلاقات الصداقة معهم؛ كما تُعّد عوامل الموقع مهمّة هي الأخرى، ومنها مثلاً مستويات التمييز والإقصاء. إضافة إلى ذلك، يمتاز النازحون الذين لا يتمتعّون بحريّة التعبير أو التنقل في المجتمع المضيف بمشاعر أقلّ من حيث الانتماء للمجتمع المُضيف. ومن العوامل الأخرى التي تحد من شعور النازحين بالانتماء، مدى ثقتهم في السلطات، ورضاهم عن السَكن، والاستقرار المالي، والانتماء العشائري، وشبكات الأمان المتاحة ضمن الشبكات المجتمعيّة في مناطق الأصل[٨٥].

قبَول المجتمع المُضيف

غالباً ما يتمحور قَبول المجتمعات المُضيفة حول الخصائص الهيكليّة والديموغرافية للمكان، والتي كثيراً ما تكون جزءً من ديناميكيّات الهَشاشة القائمة. وقد ترتبط هذه الديناميكيّات بالفَقر والحرمان، وانعدام الأمن، والتنوّع، وضعف الأداء المؤسسّاتي، وتقديم الخدمات، والافتقار العام إلى الثقة والتماسك في المجتمع المحليّ. ومن الأرجح أن تقبل المجتمعات المُضيفة النازحين عندما يكون لديها ثقة عالية بالحكومة المحليّة وقوات الأمن، وراضية عن توفير الخدمات الأساسيّة، ولديها شعور قوي بالاستقرار المالي داخل المجتمع المحلي. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ المجتمعات المُضيفة أقلّ احتمالاً لقَبول النازحين إذا كان المجتمع يرى في النازحين تهديداً أمنيّاً أو تحديّاً للوصول إلى سُبل العيش، أو في حال شعور الأهالي بعدم التوافق الثقافي مع النازحين[٨٦].

التصنيف العمليّاتي لعوائق الحلول الدائمة

بشكل عام، يمكن تقسيم العقبات الخاصة بالأفراد والأماكن التي تواجه النازحين والعائدين في تقدمهم نحو إيجاد حلّ دائم، إلى ثلاث فئات: (١) تحديّات تتعلق الخدمات أو المواد، كالأضرار التي لحقت بالمساكن، وانعدام فرص سبل العيش، ونقص الخدمات الأساسية، وغيرها. (٢) قضايا التماسك الاجتماعي، والتوترّات العِرقيّة والدينيّة، واحتياجات المُصالحة؛ (٣) القضايا المتعلقة بالتحديّات الأمنيّة والسياسيّة التي تحول دون العودة[٨٧].

الشكل ٢٠: العقبات التي تعيق العودة والاندماج حسب الفئات

الفئة	الفئة ١ قضايا الخدمات أو المَواد	الفئة ٢ المُصالحة المجتمعية والحوار والقضايا الاجتماعية	الفئة ٣ التحديّات الأمنيّة والسياسية
معوّقات العودة وإعادة الاندماج	• المساكن المتضرّرة أو المدمرّة • نقص الفرص الاقتصادية والعمل • نقص الخدمات الأساسيّة (الماء والكهرباء والتعليم والصحّة، وغير ذلك) • مشكلات الصحّة العقليّة والنفسيّة • التلوّث بالمتفجرات من مخلفّات الحرب والذخائر غير المتفّجرة والعبوات الناسفة • فقدان الوثائق الثبوتيّة أو تضررّها أو عدم صلاحيتها، وقضايا السَكن والأرض والممتلكات	• التوترّات العِرقيّة - الدينيّة، أو الخلافات العَشائريّة • الاشتباه بالانتماء لداعش (سَمحت لهم السلطات بالعودة، لكنهم يخشون من الانتقام وعدم قبول المجتمع لهم، بما في ذلك النساء والأطفال) • قضايا أخرى تمنع الأهالي من قبول العائدين • الخوف من عودة الصراع	• المناطق المحظورة (الميليشيات) • الاشتباه بالانتماء لداعش (منع من قبل السلطات) • عدم وجود موافقة أمنيّة • القيود على حريّة الحركة والتنقّل • احتلال المنازل (من قبل الجماعات المسلحّة) • النازحون من المناطق المتنازع عليها • تصوّرات التمييز وانعدام السلامة والأمن

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدداً قليلاً من الأفراد النازحين أو العائدين يواجهون تحدياً واحداً أو مجموعة تحديّات تقع ضمن فئة واحدة فقط. بل إنّ تلك التحديّات تميل إلى أن تكون متعددة، أو متداخلة في كثير من الأحيان. وإدراكاً لتقاطع عوائق الحلول الدائمة التي يبتغيها النازحون والعائدون، تستهدف البرامج التي وضعت ضمن هذا الإطار العائدين والنازحين الذين يندرجون ضمن إحدى الفئات الثلاث أعلاه بحَسب الأولويّة.

٨٥ المنظمة الدوليّة للهجرة العراق، المُدن وطناً: فَهم الانتماء والقبول بين النازحين والمجتمعات المُضيفة في العراق، ٢٠٢٠. أنظر:
https://iraq.iom.int/publications/cities-home-understanding-belonging-and-acceptance-among-idps-and-host-communities-iraq

٨٦ المنظمة الدوليّة للهجرة العراق، المُدن وطناً: فَهم الانتماء والقبول بين النازحين والمجتمعات المُضيفة في العراق، ٢٠٢٠. أنظر:
https://iraq.iom.int/publications/cities-home-understanding-belonging-and-acceptance-among-idps-and-host-communities-iraq

٨٧ نفس المصدر السابق

١. الحلول الدائمة: تَجسير المجالات الإنسانيّة، وتحقيق الاستقرار، وبناء السَلام، والتنمية

يُعَّد نهج الحلول الدائمة العراق آليّة مستقلّة تهدف إلى دَعم الحلّ المبدئي للنزوح الداخليّ **والاحتياجات الناتجة أو ذات الصِلة بالنزوح** في العراق. ويعمل هذا النهج كآليّة انتقاليّة، تعمل على ربط الآليّات الإنسانية والإنمائيّة في البلاد.

يندرج الانتقال من المساعدة الإنسانيّة، إلى الاعتماد على الذات في إطار الاستجابة للتنمية والحلول الدائمة، حيث تتداخل العناصر فيما بينها، دون أن تكون متسلسلة بالضرورة. إذ إنّ إدماج مختلف الجهات الفاعلة في عملية متسّقة من التخطيط والتنسيق والتنفيذ، أمر أساسي لتحقيق استراتيجية التنمية واندماج النازحين بشكل مُستدام. ويتطلّب تجسير المساعدات الإنسانيّة والتعافي والتنمية، تحديد النتائج المشتركة والتصنيف المشترك لوَضع المستفيدين واحتياجاتهم. كما يتطلّب أيضاً، إدراج التخطيط المتوسّط والطويل الأجل ضمن الاستجابة الإنسانيّة، وإدماج الاستجابات والأساليب الإنسانية في خطط الحلول الدائمة القائمة على أساس المنطقة. وقد تمّ تصميم الهيكليّات الإنسانية والحلول الدائمة لكي تتعايش، على الأقلّ خلال فترة أوليّة. ويرّكز العنصر الإنساني على الاحتياجات المنقذة للحياة؛ بينما توفرّ الحلول الدائمة، الانتقال من المساعدة المنقذة للحياة إلى المساعدة الانتقاليّة. وكلاهما يسعى إلى تهيئة الظروف التي يمكن فيها للنازحين السابقين الخروج من حالة النزوح، واستئناف حياتهم بكرامة وعلى قَدم المساواة مع الآخرين؛ وفي الوقت نفسه، دَعم المجتمعات المُضيفة للتغلّب على التحديّات الناجمة عن النزوح. وقد صُمِّمت استراتيجية الحلول الدائمة في العراق كإحدى أولويّات استراتيجيّة الحلول الدائمة لإطار عمل الأمم المتحدّة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة؛ وينبغي أن تُدمَج ضمن خطط التنمية الوطنيّة والمحليّة، وأن تدعم قدرة الحكومة على الصعيدَين الوطنيّ والمحليّ.

١-١ السّكان المستهدَفون

تماشياً مع النهج العام الذي يتبّعه فريق العمل من أجل الحلول الدائمة، ومن خلال نهج قائم على المناطق يستهدف كأولويّة، السّكان المتضرّرين من النزوح والمجتمعات المُضيفة، ويعتبر العوائق التي تحول دون تحقيق حلّ دائم، تشمل البرامج والتدخلّات في هذا الإطار النازحين ذوي الأولويّة (في المخيّمات وخارجها) والعائدين، والمجتمعات المُضيفة على حدٍّ سواء. ويواجه العديد من هذه المجموعات قضايا مماثلة، وبالتالي تتلقّى المساعدة على أساس الحاجة والهَشاشة[٨٨].

وأدناه الخطوط العريضة للفئات الفرعيّة ذات الأولويّة، التي تعتبر هشّة جداً لأغراض هذه الاستراتيجية:

النازحون في المخيّمات: مراعاةً لتزايد هشاشة العديد من النازحين القاطنين في المخيّمات، واعتمادهم على الدَعم الخارجي لتأمين احتياجاتهم الأساسية، والتناقص المستمّر والمتوقّع في التمويل الإنساني، وأولويّات الحكومة بشأن إغلاق المخيّمات، وعوامل أخرى، من بينها انخفاض مستويات الحصول على الوثائق الثبوتيّة المدنيّة (التي من شأنها تسهيل حصولهم على المساعدات الحكوميّة والتعويضات).

في شباط ٢٠٢١، بلغ عدد النازحين في المخيّمات ١٨٦,٧٩٩ فرداً يسكنون ٢٩ مخيّماً قائماً أو مخيّماً تمّ تحويره إلى مستوطنات غير رسميّة[٨٩]، يتركزّون أساساً في مخيّمات محافظتَي دهوك (٥٤٪) ونينوى (٣٠٪)، بينما يسكن عدد كبير من النساء النازحات في المخيّمات والمستوطنات غير الرسميّة الواقعة في صلاح الدين والأنبار، مقارنة بالمحافظات الأخرى (٦٠٪ من مجموع السّكان داخل المخيّمات في صلاح الدين و٥٦٪ في الأنبار)[٩٠]. ويوجد في مخيّمات محافظة صلاح الدين أكبر عدد من الأسَر التي تعيلها النساء (٦٢٪من إجمالي الأسَر النازحة داخل المخيّمات) إضافة إلى نسبة عالية من الأسَر التي يعيلها أطفال (٣٣٪) الأمر الذي يسلّط الضوء على الهشاشة الشديدة للنازحين داخل مخيّمات المحافظة. وتتسّم مخيّمات الأنبار بوجود أعلى نسبة من الأسَر التي يعيلها أطفال (٤٧٪ من إجمالي الأسَر النازحة في المخيّمات).

الفئة السكانيّة ذات الأولويّة: ٢٠٨,٤٩٣ نازحاً داخل المخيّمات في ٣١ مخيماً أو مخيّماً محوّراً

النازحون في خارج المخيّمات: يعيش غالبية النازحين الباقين خارج المخيّمات. يعيشون في أوضاع معيشيّة مستقرّة نسبياً، إمّا مع عائلات مُضيفة أو يستأجرون مساكن خاصّة. وتشير احصاءات تشرين الأول ٢٠٢٠، أنّ ١٠١,٥٥٠ فرداً نازحاً يعيشون أوضاعاً أكثر هشاشة، في ترتيبات إيواء حرجة، كالمواقع غير الرسميّة والمباني غير المكتملة أو المهجورة[٩١]. وعلى مستوى المحافظات، يوجد أكبر عدد من النازحين الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة في دهوك بوجود ٢٨,٥٢٤ فرداً خارج المخيّم، تليها الأنبار بعدد ١٨,٢١٦فرداً، ونينوى ١٨,٢٠٤، وصلاح الدين ١٦,٨٣٠[٩٢]. أمّا الأقضية التي تستضيف أكبر عدد من النازحين الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة، فهي سُمّيل (٢٢,٩٩٨) والفلوّجة (١٣,٠٦٨) وسامرّاء (٨,١٤٨) وكركوك (٧,٠٠٢) والموصل (٦,٧٣٨)[٩٣].

٨٨ من المفهوم أنّ المجتمع المضيف الأوسع نطاقاً ليس المجموعة المستهدفة الرئيسية لهذه الاستراتيجية، بل يحظى بالفعل بدعم أفضل من الأطُر الإنمائية، كإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة. لكن المجتمع المضيف بمعناه الضيّق (كأفراد المجتمع المحلي في مناطق العودة ذات الأولوية، وجيران النازحين، وما إلى ذلك، الذين يواجهون القضايا المماثلة التي تواجه النازحين أو العائدين) يمكن أن يُدرَج كجزء من هذا الإطار العملياتي.

٨٩ مجموعة فريق إدارة وتنسيق المخيّمات، القائمة الرئيسية للمخيّم، شباط ٢٠٢١، https://humanitarianresponse.us9.list-manage.com/track/click?u=b4d2a23bd327c3445e980d09d&id=02d91a3670&e=4a554decc1.

٩٠ يستثني هذا التحليل المخيمات التي لا يتوفر فيها توزيع جنساني.

٩١ تشمل ترتيبات الإيواء الحرجة، المستوطنات غير الرسميّة والمباني الدينيّة والمدارس والمباني غير المكتملة أو المهجورة.

٩٢ نفس المصدر السابق

٩٣ نفس المصدر السابق

وتشمل هذه الفئة أيضاً، الأفراد الذين نزحوا بشكل ثانوي بعد عودة غير مُستدامة أو بسبب إغلاق المخيّمات، وآخرين لم يُقبَلوا سابقاً في مخيّمات النازحين. ولأغراض هذه الاستراتيجية، يعتبر هؤلاء النازحون ضعفاء للغاية، وجزءً من عبء القضايا ذات الأولويّة[٩٤]. وقد سُجّل وصول ٥,٣٦٢ أسرة (٢٧,٠٠٠ فرداً) إلى أماكن تقع خارج المخيّمات منذ الشروع بإغلاق المخيّمات في منتصف تشرين الأول[٩٥].

الفئة السكانيّة ذات الأولويّة: ١٢٩,١٠٥ نازحاً من خارج المخيّمات (١٠١,٥٠٠ فرداً في ترتيبات إيواء حرجة و٢٧,٠٠٠ نازحاً ثانويّاً بعد إغلاق المخيّمات)

الشكل ٢١: الكثافة السكانيّة للعائدين بحسب درجة الخطورة الإجمالية[٩٦]

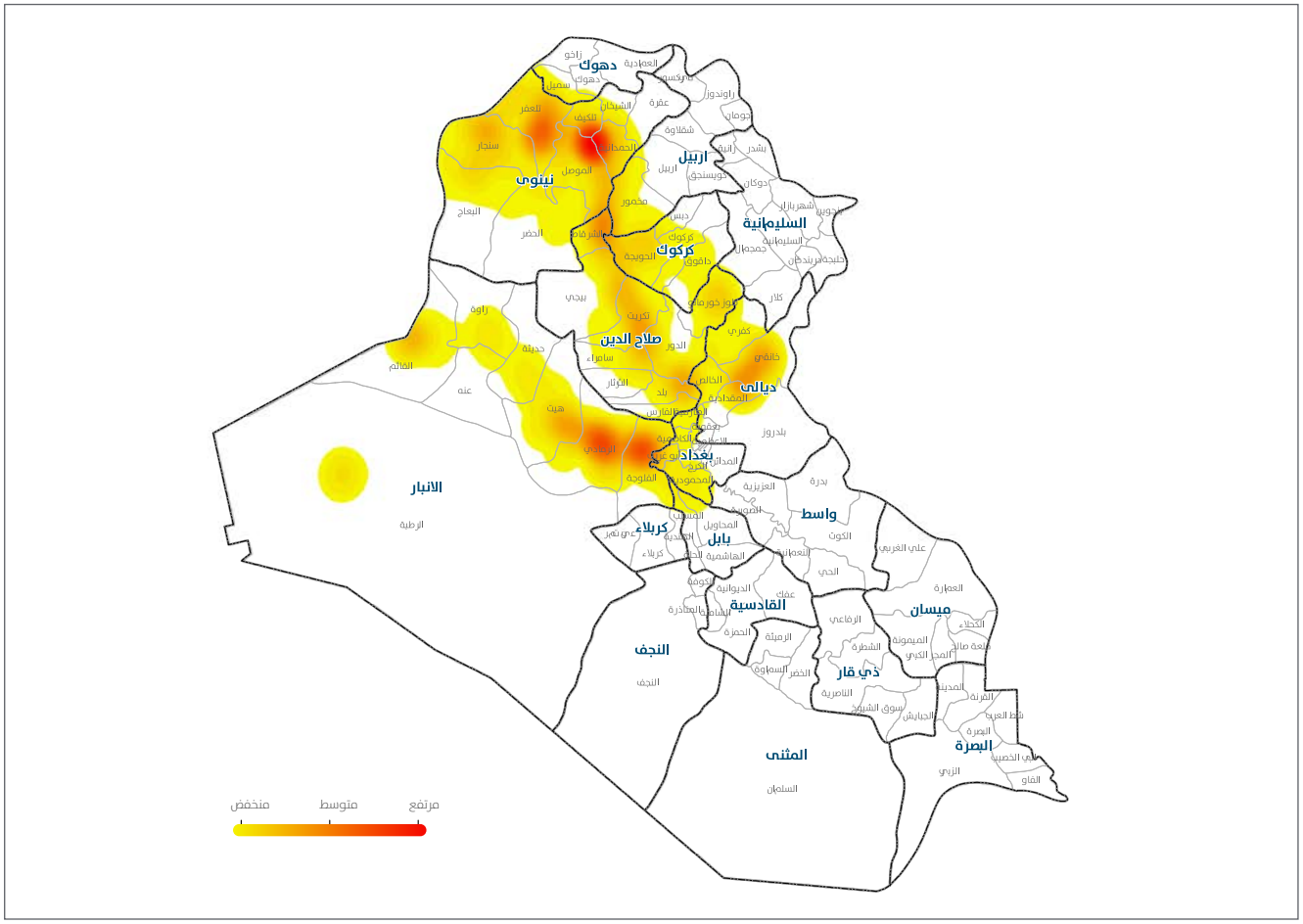

العائدون: العَودة إلى منطقة الأصل، لا تعني بالضرورة سَير العائدين نحو حلّ دائم، ولا تعني أنّ عودتهم مُستدامة. فالتوصّل إلى حلّ دائم من خلال العودة يتطلّب تغلّب العائدين على العقبات الرئيسيّة المتصّلة بالنزوح، بما في ذلك العقبات المذكورة آنفاً (السَكن، والعقبات ذات الصلة بسُبل العيش، والخدمات الأساسيّة، والتماسك الاجتماعي، والسلامة والأمن). إذ توفرّ هذه المؤشرّات الخمسة مجتمعة، صورة إجماليّة عن الأوضاع في مناطق العودة.

يستوفي العائدون الضعفاء بشدّة أحد المعيارين التاليينَ أو كليهما: العائدون في النواحي التي ترتفع فيها درجة الهشاشة على أحد المؤشرات الخمسة؛ والعائدون الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة[٩٧] في النواحي التي لديها مؤشّر واحد أو أكثر بدرجة متوسطة الخطورة.[٩٨]

٩٤ نفس المصدر السابق

٩٥ مصفوفة تتبّع النزوح- تتبّع الطوارئ. حركة النازحين في المخيّم. كانون الأوّل ٢٠٢٠. http://iraqdtm.iom.int/IdpMovements

٩٦ أنظر مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

٩٧ تشمل ترتيبات الإيواء الحرجة، المباني غير السكنيّة، والمباني الدينيّة، والمباني المدرسيّة، أو غيرها من المستوطنات الرسمية والمجمعات السكنيّة.

٩٨ لا يُحسَب العائدون الذين يندرجون ضمن الفئتين مرتين، على سبيل المثال إذا كانوا يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة في موقع ساخن.

وإجمالاً، عاد ٧٧١,٤٠٨ أفراد إلى النواحي التي سجلّت درجة عالية من الهشاشة على أحد المؤشرّات الخمسة. وتتركّز هذه النواحي في محافظات ديالى ونينوى وصلاح الدين. ويعيش ١٠٠,٦٩٢ عائداً في ترتيبات إيواء حرجة في النواحي مع مؤشرّ واحد أو أكثر بدرجة متوسّطة الخطورة، في محافظات الأنبار ونينوى وكركوك وصلاح الدين.[٩٩]

الفئة السكانيّة ذات الأولويّة: ٨٧٢,١٠٠ عائد عبر ٨١ قضاء

أفراد المجتمع المُضيف الضعفاء: إضافة إلى الفئات السكانيّة ذات الأولويّة المذكورة أعلاه، ينبغي أن تشارك التدخلاّت التي يتمّ تنفيذها ضمن هذا الإطار، مع أفراد المجتمع المُضيف الآخرين من الضعفاء الذين يعيشون في نفس المناطق؛ أي الذين يندرجون خارج الفئات المذكورة أعلاه، كالأهالي المقيمين الذين لم ينزحوا أبداً. إذ إنّ إدماج أهالي المجتمعات المحليّة المُضيفة أمر جوهري في المنهج القائم على أساس المنطقة، ويكفل تقديم المساعدة على أساس الضعف والهشاشة التي تتميّز بها فئة ما، لا على أساس وَضعها. كما من شأن هذا النهج أن يقلّل من الوصَم بالعار، ومن خطر التدخلاّت التي تؤدّي إلى توترّات مجتمعيّة وتفاقمها.

كذلك يعتَبر قبول المجتمع المُضيف أيضاً عاملاً حاسماً في إندماج النازحين. حيث إنّ قبول النازحين لا يستند إلى الآراء الفرديّة للمجتمع المُضيف عن النازحين، بل إلى المحيط الاجتماعيّ البيئيّ الشامل الذي يقيمون فيه. لذلك، يرتبط القبول بتقييمات إيجابيّة عن أمن الموقع، وكفاءة إدارته المحليّة، ومستوى الرضا عن تقديم الخدمات الأساسيّة. كما إنّ من شأن التدخلات التي تركز على الحدّ من هشاشة المجتمع بأسره، أن تدعم مُضيّ النازحين نحو حلّ دائم.

لا توجد أرقام شاملة عن المستفيدين المُحتملين من أهالي المجتمعات المُضيفة. لذا، يتعيّن على المنظمّات التي تنفّذ هذه الاستراتيجية أن تجمع البيانات كجزء من عمليات التقييم القائمة على أساس المنطقة أو غيرها من عمليات التقييم، رغم توفرّ بعض المعلومات لدى خطة الاستجابة الانسانيّة التي استهدفت ٢٠٠,٠٠٠ فرد من أهالي المجتمعات المُضيفة في نينوى وكركوك والأنبار[١٠٠].

وباختصار، يمكن القول أنّ تقديم المساعدة في مناطق العودة أو الاندماج أو إعادة التوطين، تعود بالنفع على المجتمع بأكمله بدلاً من أسَر محدّدة أو مجموعات فرديّة. فضلاً عن ذلك، لا يسعى هذا النهج إلى أن تكون المساعدة على أساس وضع النازحين، أو العائدين، أو غيرهم، بل كذلك على أساس شدّة الظروف المعيشيّة، ومخاطر الحماية، واحتياجات السّكان الذين لم ينزحوا من مناطقهم، والمناطق التي تتسّم بمستويات عالية من الفقر.

تستند منهجيّة تحديد أولويّات المجموعات السكانية في الاستراتيجيّة، لا سيّما بالنسبة للعائدين والنازحين في خارج المخيّمات، إلى مجموعات من البيانات عن المواقع وعلى مستوى الأسَر. وفي حالة العائدين، تستخدم الاستراتيجية مؤشرّ العودة التابع لمصفوفة تتبّع النزوح في المنظمّة الدوليّة للهجرة، والذي يعطي بيانات عن درجات الخطورة على مستوى المواقع، ممّا يتيح ترتيب أولويّات المواقع التي يعيش فيها العائدون في ظروف صعبة. إضافة إلى ذلك، تشمل الاستراتيجية العائدين الساكنين في ترتيبات إيواء حرجة خارج المواقع ذات الأولويّة، بغية تجنّب العدّ المزدوج.

وبالنسبة للنازحين، وخاصّة منهم المقيمين خارج المخيّمات، تعطي الصيغة الحالية للاستراتيجية الأولويّة للأفراد في ترتيبات الإيواء الحرجة كبديل للظروف الصعبة للنزوح خارج المخيمّات. وتقوم مصفوفة تتبّع النزوح، وقت كتابة هذا التقرير، بتطوير أداة جديدة من شأنها أن توفرّ درجات خطورة لظروف النزوح على مستوى الموقع. وستسمح هذه الأداة حين توفرّها، بتوسيع منهجيّة تحديد الأولويّات بطرق مماثلة لمنهجيّة مؤشرّ العَودة الموصوفة أعلاه للعائدين. ولحين ذلك، ستُستخدَم ترتيبات الإيواء الحرجة كمنهجيّة لتحديد الأولويّات للنازحين خارج المخيّمات.

إضافة إلى ذلك، ربمّا تقع بعض المجموعات السكانيّة خارج المجموعات ذات الأولويّة المبيّنة هنا. وقد يواجه هؤلاء الأفراد احتياجات ذات أولويّة مرتبطة بأوجه محدّدة من الهشاشة قد لا يتمّ تحديدها كميّاً أعلاه لأسباب تتعلّق بنوع الجنس أو السّن أو الإعاقة أو نقص شبكات الدعم أو عوامل أخرى. وفي الحالات التي يتمّ فيها تحديد الاحتياجات العالية، حتى خارج منهجيّة تحديد الأولويّات، تشجّع الوكالات الداعمة للحلول الدائمة على تقديم الدعم، ضمن حدود ولاياتها وقدراتها.

٩٩ مصفوفة تتبّع النزوح، عوامل الخطورة في النواحي. لمزيد من المعلومات، أنظر: مؤشر العودة، الجولة ١١: http://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex

١٠٠ خطّة الاستجابة الإنسانيّة لعام ٢٠١٩، استهداف ٢٠٠,٠٠٠ فرد من المجتمع المُضيف في نينوى، كركوك، والأنبار.

٢. إطار العمل: الأهداف والأنشطة وطرائق التنفيذ

صُمِّم هذا الإطار الاستراتيجيّ لتوفير نهج شامل وانتقالي ومتوسط الأجل تجاه الحلول الدائمة للسّكان المتضررين، وربط التدخلات من مناطق النزوح بمجالات العَودة والاندماج وإعادة التوطين في مواقع جديدة. وهكذا، فإنّ الاستراتيجيّة وإطار العمل يتطلبان برمجة مشتركة فعّالة من قبل العديد من الجهات الفاعلة ذات الخبرة في قطاعات ومناطق جغرافيّة متعددة. ويشمل ذلك عادة، عدداً من الأنشطة المختلفة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزوح المُطوّل، من إعادة تأهيل أو بناء المَساكن، ومعالجة قضايا السَكَن، وتوفير سُبل العيش القصيرة الأجَل والمُستدامة، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسيّة، ودعم التماسك الاجتماعي (بما في ذلك العمل المتعلق بالأسَر المُشتبَه بانتمائها لتنظيم داعش) ودَعم الحماية.

وتؤكد الاستراتيجية والإطار العملياتيّ أيضاً، أنّ إدارة الحلول الدائمة هدف محدد يمكن أن تساهم فيه الأنشطة الإنسانيّة وأنشطة تحقيق الاستقرار والتنمية وبناء السلام، حتى وإن لم يكن هدفها الرئيسي. وحتىّ عندما تتحقق الحلول الدائمة، يمكن أن تكون للأسَر احتياجات مستمرة لا تتعلّق بالنزوح، كما هو الحال عندما تعود الأسَر إلى مناطق كانت فقيرة بالفعل قبل النزوح. وذلك يعني أنّ السَعي نحو تحقيق حلول دائمة، لن يعالج التحدّيات العديدة التي قد تواجهها الأسَر والمناطق فحَسب، بل سيعالج الاحتياجات ونقاط الهَشاشة الناجمة عن النزوح.

ويهدف النهج المقترح إلى تعزيز **«دَعم النازحين والعائدين وغيرهم من السكان المتضررين من النزوح، بهدف السَعي إلى التوصّل إلى حلّ دائم طوعيّ وآمن وكريم لنزوحهم، من خلال العَودة أو الاندماج المحليّ أو إعادة التوطين في أماكن أخرى من العراق وتحقيق ذلك الحل في نهاية المطاف»**. ويتحقق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال تحقيق أهداف محددة. وحيث سيتم وصف أهداف محددة بمزيد من التفصيل في الأقسام التالية؛ فإنّ قائمة الأنشطة أدناه، وإن لم تكن شاملة، تحدد نطاق التدخلات الشاملة المطلوبة، مع مراعاة أهمية إدماج مركزيّة الحماية في الاستراتيجية وخطة الاستجابة، مع التسليم في الوقت الذي يتعين فيه على المنظمات الشريكة ذات الخبرة التقنية على مستوى المنطقة، وضع نهج مشترك متعدد الطبقات وأكثر تفصيلاً.

ويعتمد دعم التقدم الإيجابيّ نحو الحلول الدائمة على ضمان أن يتمكن النازحون من صياغة الحلول وفقاً لتفضيلاتهم الخاصّة، وتماشياً مع سياسات الحكومات المحليّة التي تتطلّب الاستثمار على قدم المساواة في جميع الأهداف الثمانية.

وتقوم التدخلات على نهج عملي كليّ للنهوض بالحلول التي تراعي الحقائق المحليّة، ونوايا السكان المتضررين، وديناميكيّات النزوح والعودة.

الأهداف الاستراتيجيّة

يتلقّى النازحون والعائدون وغيرهم من السكّان المتضرّرين من النزوح، الدعم بهدف السَعي إلى التوصّل إلى حلّ دائم طوعيّ وآمن وكريم لنزوحهم، من خلال العودة أو الاندماج المحليّ أو إعادة التّوطين في أماكن أخرى من العراق وتحقيق ذلك الحلّ في نهاية المطاف.

الأهداف المحدّدة	الأنشطة
الهدف الأوّل- القيادة الحكوميّة: تتولّى السلطات الوطنيّة والمحليّة قيادة عمليّة تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعّالة وشاملة لدعم حلول دائمة للنزوح في العراق ولجميع الأشخاص المتضرّرين من النزوح	• الدعم التقنيّ لتطوير خطط شاملة للحلول الدائمة تقوم على أساس المناطق • بناء القدرات التقنيّة حسب القطاعات، من خلال التدريب والإرشاد وغيرها من أشكال المساعدة التقنيّة • تنسيق الاستجابة وتصميم الخُطط والتنفيذ مع السلطات • المناصَرة والمساعدة التقنيّة بهدف وضع السياسات
الهدف الثاني- السَكَن والأرض والممتلكات: تمكين السكّان المتضرّرين من النزوح من الوصول إلى السَكن وضَمان الحيازة	• نشر المعلومات والتوعية بقضايا وحقوق السَكَن والأرض والممتلكات • المساعدة والمشورة القانونيّة والتمثيل القانوني للحصول على وثائق السَكَن والأرض والممتلكات أو استعادتها وحلّ قضايا الميراث • فضّ المنازعات الرسميّة وغير الرسميّة ذات الصِلة بقضايا وحقوق السَكَن والأرض والممتلكات (الإشغال غير القانوني لمساكن الغَير، ونزاعات الملكيّة، والبيع غير المشروع للعقارات أو البَيع بالإكراه، وما إلى ذلك) • المساعدة القانونيّة للوصول إلى خطّة التعويضات الحكوميّة • المناصَرة بشأن قضايا وحقوق السَكَن والأرض والممتلكات، بما في ذلك تعزيز الطرائق الحساسّة للنزاعات • بناء قدرات مقدّمي الخدمات والمسؤولين الحكوميّن حول قضايا وحقوق السَكَن والأرض والممتلكات • إعادة تأهيل المَساكن (المساكن الطفيفة أو المتوسّطة أو الشديدة الضرَر، الفئتان ٢-٣)[١٠١] • إعادة بناء المَساكن في الموقع أو توفير مَساكن جديدة (المَساكن المدمّرة بالكامل، الفئة ٤) • المساعدة في الايجار • تحسينات هامّة للمأوى خاصّة بالنازحين في خارج المخيّمات • آليّات التعويض • حلول المأوى الانتقالي للعائدين • إزالة أو إدارة الذخائر الحربيّة غير المتفجرّة
الهدف الثالث- سُبل العيش: تمكين السكان المتضرريّن من النزوح من الحصول على الدخل وسُبل العيش المُستدامة	• توفير المُدخَلات الزراعيّة وتأمين الوصول إلى الأراضي الزراعيّة • حماية الأصول الإنتاجية واستبدالها وإعادة تأهيلها • البرمجة القائمة على السوق، بما في ذلك إعادة تأهيل أو إنشاء خدمات البنية التحتيّة في سلاسل القيمة الإنتاجية • ريادة الأعمال وزيادة الدَعم المخصصّ لتعزيز روابط السوق • الائتمانات الصغيرة والحصول على الخدمات الماليّة • التعليم والتدريب التقني والمهني، وسُبل العيش المُستدامة، وتوفير فرص العمل، ودَعم الإنابة في العمل • تطوير قدرة أصحاب المصلحة المحليينّ من القطاعَين العام والخاص لدَعم انتعاش سُبل العيش

١٠١ مستوى المأوى لتصنيف الأضرار؛ ملاحظات إرشادية حول الإصلاحات الطارئة لترتيبات الإيواء المتضررة من الحرب، مجموعة مأوى العراق، ٢٠١٩.

الهدف الرابع- الخدمات الأساسيّة: إتاحة الفرصة للسكّان المتضرّرين من النزوح للحصول على الخدمات الأساسيّة (المدارس والصحّة والكهرباء والماء والحماية الاجتماعية)	• استعادة توفير الخدمات • إعادة تأهيل البنية التحتيّة • تقديم المنظمّات للمساعدة التقنيّة • الدعم التقني للحكومة المحليّة لتعزيز تقديم الخدمات • إعادة تأهيل البنية التحتيّة وتشييدها لتوفير الخدمات الأساسيّة، بما في ذلك شبكات الكهرباء • إعادة تأهيل أو إعمار مباني الإدارة المحليّة (ذات الصلة بالهدف الأول أعلاه) أو المراكز المجتمعيّة (ذات الصلة بالهدف السادس) • الصحّة: توفير الخدمات الصحيّة الأساسيّة، والفحص الصحّي قبل المغادرة وتوفير الأدوية للفترة الانتقاليّة، والتغذية والتطعيمات، وإعادة التأهيل البدني للمرضى، والصحّة الجنسيّة والإنجابيّة، وعلاج الأمراض الشائعة، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحيّة الأساسيّة - إعادة بناء المنشآت الصحيّة، ومعدّات المنشآت الصحيّة، والدعم التقني للكوادر الطبيّة، ودعم وزارة الصحّة. • المياه والصرف الصحّي والنظافة: إعادة تأهيل أو بناء شبكة ضخّ المياه ومعالجتها وتوزيعها، وإعادة تأهيل وبناء شبكات الصرف الصحّي أو التخلّص من المياه الثقيلة. وضمان الحصول على المواد غير الغذائية ذات الصلة بالنظافة الشخصيّة. • التعليم: دعم التحاق الأطفال النازحين والعائدين بالمدارس، وتوفير صفوف خاصّة بالأطفال للّحاق بالدروس في بيئة غير رسميّة، وتوفير التعليم العلاجي والتعليم المُسرّع للأطفال والشباب، وتوفير الدَعم النفسي الاجتماعي المنظّم القائم على المدارس خارج المخيّمات، وتوفير مواد • التدريس والتعليم خارج المخيّمات، وإعادة تأهيل المباني المدرسيّة، وتوفير الدعم التقني، وبناء قدرات الأساتذة ومديري المدارس • الحماية الاجتماعيّة: المساعدات الغذائية، وبرامج التحويلات النقديّة (أي النقد مقابل العمل، والمساعدة النقديّة المتعددّة الأغراض) وخطط الحماية الاجتماعيّة، وزيادة الروابط السوقيّة
الهدف الخامس- الوثائق الثبوتيّة والحقوق: تمكين السكّان المتضرّرين من النزوح الحصول على الوثائق الثبوتيّة الشخصيّة والمدنيّة، وبفرص متساوية للوصول إلى العدالة	• المشورة القانونية والمساعدة والتمثيل القانوني للحصول على الوثائق الثبوتية المدنية • دعم وتسهيل الوصول إلى الوثائق الثبوتيّة المدنيّة • الدعم التقني والمناصرة لدعم السكان المتضرّرين من النزوح الذين يتمتّعون بفرص متساوية للوصول إلى آليّات ممارسة حقوقهم • تعزيز سلك القضاء ودعم النظام القانوني • المساعدة القانونيّة والوصول إلى العدالة • المساعدة القانونيّة والتمثيل القانوني للأفراد المعتقَلين • المساعدة على تعزيز سيادة القانون • دَعم المؤسسّات وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع وتنفيذ برنامج شامل للتعويض عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع

الهادف السادس- التماسك الاجتماعي: تمكين السكّان المتضرريّن من النزوح على العيش معاً بسلام وأمان، وتعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف المكوّنات	• تحليل النزاعات لإثراء المعرفة بالبرامج الحساسّة للنزاعات (على مستوى المجتمعات المحليّة والأقضية والمحافظات) • دعم مؤسسّات أو منابر السَلام والمصالحة المحليّة (بما في ذلك بناء القدرات) • دعم المؤسسّات الوطنيّة والمحليّة وأصحاب المصلحة في تطوير وتنفيذ مبادرات وبرامج المصالحة والتماسك الاجتماعي (كوزارة الشباب والرياضة ولجنة الحوار والسلام المجتمعي، إلخ. • دعم عمليات التطوير التنظيمي بهدف تحسين الصلة بين منابر السلام والمصالحة الوطنية ودون الوطنيّة والمحليّة (بما في ذلك الاتفاقيات المناسبة، والوَلَاية، عند الاقتضاء، وفقاً لمبادئ التبعيّة) • دعم تطوير وتوقيع اتفاقيّات السلام بوساطة محليّة • جهود إشراك الشباب والنساء أو دعم شبكات المتطوعيّن (بما في ذلك بناء القدرات) • أنشطة التماسك الاجتماعي المجتمعية أو مبادرات السلام المجتمعيّة (أحداث رواية القصص، وأنشطة الرياضة والفنون من أجل السلام، والأحداث الثقافية، والحوار والتشاور، وما إلى ذلك) • التماسك الاجتماعي المشترك، ومبادرات التنمية الاقتصادية، والمشاريع الاجتماعية المصّممة لمعالجة دوافع الصراع • زيادة التنسيق بين التماسك الاجتماعي والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنمائي لتعزيز المبادرات القائمة والجديدة، والبرمجة الرابطة • تعزيز الأدلّة والتعلمّ حول آليّات التماسك الاجتماعي التي تمُكنّ من العودة أو الاندماج • دعم وسائل الإعلام والمُناصَرة من أجل التماسك الاجتماعي • اجتماعات رفيعة المستوى من أجل المصالحة الوطنيّة بين المكونّات المجتمعيّة، وصانعي السياسات، والمسؤولين الحكوميّن
الهدف السابع- السلامة والأمن: شعور السكان المتضرريّن من النزوح بالسلامة والأمن في مناطق استيطانهم	• رَصد الحماية، ورَصد ما بعد العودة • التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرّة • مسح وإزالة الذخائر المتفجرّة • التوعية بمخاطر الألغام • التوعية وتشخيص خدمات الحماية والإحالة • أنشطة الحماية المجتمعيّة • إدارة حالات الحماية (الحماية العامة، العنف القائم على أساس نوع الجنس، الشرطة المجتمعيّة) • بناء القدرات التثقيفية في مجال حماية الطفل، وبرامج الأبوّة والأمومة • إدماج المعوّقين (دعم منظمّات المعوّقين، ومراجعة الحسابات والتدابير المتعلقّة بإمكانية الوصول، وما إلى ذلك) • إصلاح القطاع الأمني • الشرطة المجتمعيّة، منتدى سلامة المجتمع • خدمات الدَعم النفسي والاجتماعي: اتخاذ التدابير لتعزيز الدعم الأسَري والمجتمعي، والدعم المرّكز غير المتخصّص، والخدمات المتخصّصة • خدمات المساعدة في البحث عن المفقودين ولّم الشَمل • بناء قدرات الشرطة على أمن المجتمع المحليّ، وتقديم الدعم التقني للشرطة المجتمعيّة والمستجيبة للفوارق بين الجنسَين، وتعزيز المؤسسّات • المساعدة التقنيّة وبناء قدرات مقدّمي الخدمات

الهدف الثامن - تسهيل التحرّكات: دعم النازحين في مواقع النزوح ذات الأولويّة لمتابعة نواياهم بطريقة آمنة وكريمة	• استقصاءات وتقييمات النوايا • رَصد مرحلة ما بعد العودة وما بعد النزوح • زيارات الذهاب والمشاهدة • تسهيل حركات العودة • توفير المساعدة النقديّة للمغادرة وإعادة الإندماج

الغرض من هذا الإطار هو التأسيس على الاستراتيجيّة والتوجيه اللذيّن توفرّهما الخطّة الوطنيّة لمعالجة النزوح التي وضعتها الحكومة العراقيّة باستخدام نهج قائم على أساس المنطقة، ودعم تنفيذها. ويعمل فريق العمل من أجل الحلول الدائمة على صياغة آليّة على الصعيد الوطني، لضمان استرشاد جميع البرامج المنفذّة وخطط عمل الحلول الدائمة بهذا الإطار، وخضوعها لإشراف مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة، وابلاغها للنظراء الوطنييّن، ودعم السلطات الوطنيّة لها إذا أمكن، حين تتطلّب أنشطة محددّة قرارات مركزيّة، بما في ذلك إضافة أولويّة استراتيجيّة خامسة إلى إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة، بعد موافقة الحكومة.

ويهدف هذا الإطار إلى تطوير خبرات الحكومة ووكالات المعونة، وتوسيع نطاقها لدعم تحسين الظروف المعيشيّة للعائدين في العديد من المناطق المتأثرّة بالصراعات، فضلاً عن دَعم السَعي نحو تحقيق حلول دائمة. ويشمل ذلك مشاريع من قبيل «تَيسير العودة الطوعيّة» في نينوى والأنبار اللتيّن تسعيان إلى تيسير العودة الآمنة والكريمة والمُستدامة للنازحين والمهجريّن في المخيّمات وفي بعض المواقع خارج المخيّمات. ومن الأمثلة الأخرى على العمل الذي قامت به في العراق، دائرة الأمم المتحدّة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) بالتعاون مع مرفق تمويل تحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (FFS) وطهرّت ١,٤٧١ موقعاً في أراضي مجموع مساحتها ٢٧٨ مليون متر مربع، وأزالت ٥٠,٠٠٠ ذخيرة متفجرّة في المناطق المُستعادة منذ عام ٢٠١٦. وقد تمّ إبلاغ التدخلاّت من خلال سَير العمل على مراحل، منذ مرحلة ما قبل المغادرة (بما في ذلك أنشطة زيارات الذهاب والمشاهدة) إلى ما بعد العودة؛ وهي بمثابة نموذج للارتقاء كجزء من هذه الاستراتيجيّة[١٠٢]. وتتعلّق الدروس المُستفادة من هذه التجارب بتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في مناطق الأصل وفي مجالات الاندماج؛ وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال الأسلحة؛ وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال الأسلحة؛ وتعزيز التنسيق مع السلطات الحكوميّة مع تهيئة مُلكيّة حكوميّة أقوى للعمليّات؛ وخلق روابط بين مناطق النزوح والأصل؛ والحاجة إلى دعم إيجاد حلول للأسَر التي تواجه عقبات أمام العودة من الفئتين الثانية والثالثة.

١٠٢ تمّ تنفيذ هذه المشاريع في مخيّم السلاميّة ٢ في نينوى ومخيّم عامريّة الفلوّجة في الأنبار. وقد تمّ تنفيذها بالتنسيق الوثيق مع الحكومة العراقيّة ومجموعة من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتحقيق الاستقرار والتنمية، وشبكة الحلول الدائمة بصورة غير رسميّة. وعملت شبكة الحلول الدائمة بشكل وثيق مع الفريق العامل المعنيّ بالعائدين، والمجموعات، وفريق النقد مقابل العمل، ومركز معلومات العراق، وفريق التواصل مع المجتمعات، والمسؤولية تجاه المجتمعات المتضررة، والشركاء الآخرين من أجل تطوير سَير العمل والأدوات التي يمكن تكرارها في وقت لاحق. تمّ تنفيذ هذه المشاريع التجريبيّة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

١-٢ الأهداف المحددّة

الهدف الأوّل - القيادة الحكومية: تقود السلطات الوطنيّة والمحليّة صياغة وتنفيذ استراتيجيّات شاملة وفعالّة لدَعم النزوح في العراق لجميع الأفراد المتضرّرين من النزوح.

من الفرضيّات الأساسيّة لهذه المسألة، كما هو مبيّن في إطار عمل اللجّنة المشتركة الدائمة بين الوكالات الخاص بالحلول الدائمة، ضمان أن تكون العمليات بقيادة الحكومة قدر الإمكان، مع قيام الجهات الفاعلة غير الحكوميّة بدور متمّم. وسيتم تنفيذ جميع عمليات التخطيط والتنفيذ جنباً إلى جنب مع السلطات المحليّة، تماشياً مع الجهود المبذولة لتشجيع **وتعزيز ودَعم التدخلات التي تقودها الحكومة** في مجال الحلول الدائمة. وسوف توضَع خطط عمل للحلول الدائمة بشكل مشترك مع نظراء الحكومة، وسيتم الاتفاق على المواقع ذات الأولويّة للتدخل، والمجموعات التي تحتاج إلى المساعدة، والتدخلات والآليّات ذات الأولويّة لتتبّع ورَصد التقدم المُحرَز. وسيتم من خلال التخطيط المحليّ، بناء القدرات لتعزيز الفَهم المشترك لمبادئ وأطُر الحلول الدائمة والتخطيط التشاركي القائم على أساس المنطقة، فضلاً عن الرَصد والتقييم الفعالين لتتبّع التقدم المُحرَز بشكل مشترك.

وعلى الصعيد الوطني، وتأسيساً على الخطة الوطنيّة للحكومة العراقيّة، وإدراج أولويّة استراتيجيّة خامسة في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة، ستكون هناك مشاركة منتظَمة مع السلطات الوطنيّة لتقاسُم ومتابعة المسؤوليّات عن تنفيذ الحلول الدائمة. وسيُدرَج ضمن الأولويّة الخامسة، توفير المساعدة التقنيّة وبناء القدرات على المستوى المركزي كعنصر جوهريّ في هذه الاستراتيجية. ويشمل ذلك بذل جهود أوسع لزيادة قدرة الحكومة العراقيّة على تصميم وتنفيذ وتنسيق المشاريع والبرامج التي تسهم في تحقيق الحلول الدائمة في العراق، فضلاً عن وضع حلول لدعم نتائج الحلول الدائمة.

الهدف الثاني - السَكَن والأرض والممتلكات: تمكين السكّان المتضرّرين من النزوح من الوصول إلى السَكن وضَمان الحيازة

حيث إنّ ٧١٪ من النازحين قد ذكروا إمكانية الحصول على السَكن كأحَد العقبات الرئيسيّة التي تحول دون عودتهم[١٠٣]، فإنّ السَعي لتحقيق هذا الهدف يُعّد أمراً أساسيّاً لتحقيق العودة، إضافة إلى الحلول الأخرى ودعم استدامة الحلول على المدى الطويل.

ولتحقيق هذا الهدف، ستشمل التدخلات مزيجاً من المساعدة في مجال المأوى من جهة، والمساعدة القانونيّة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في السَكن من جهة أخرى. وستكون هناك مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك توفير المعلومات والمشورة بشأن حقوق السَكن والأرض والممتلكات، وآليّات العدالة المُتاحة، وتوفير المساعدة القانونية والتمثيل القانوني لاستحصال مستندات السَكن والأرض والممتلكات، وتسهيل تقديم طلبات التعويض، والطرق الرسميّة وغير الرسميّة لحلّ المنازعات وقضايا الميراث واحتلال مساكن الغَير. وينبغي أن تدعم هذه الأنشطة الأشخاص ذوي الصلة بالمُمتلكات في منطقة الأصل وفي منطقة التوطين، ضماناً لعدم تخلّيهم عن حقوقهم في الملكيّة حتى في حال عدم عودتهم. وينبغي تنفيذ تدخلات دائمة وانتقاليّة في مجال المأوى بما يتماشى مع ضمانات السَكن والأرض والممتلكات. ومن أجل تمكين الوصول المُستدام إلى السَكن، ستتراوح التدخلات بين إعادة تأهيل أو إعمار المَساكن، وتوفير خيارات المأوى المؤقت، وتطهير المناطق السكنيّة من المتفجرات، والمساعدة النقديّة للإيجار، والروابط مع الهدف الأساسي الثالث لدعم الوصول إلى سُبل العيش بشكل أكثر استدامة، حسب الاقتضاء.

الهدف الثالث - سُبل العيش: تمكين السكان المتضرريّن من النزوح من الحصول على الدخل وسُبل العيش المُستدامة

إن حصول جميع شرائح السكان على سُبل عيش مُستدامة ودَخل مُستدام، بصرف النظر عن حالة نزوحهم، أمرٌ مهّم لتحقيق عودة مُستدامة واندماج النازحين بشكل مُستدام، وتهيئة الظروف المناسبة لقبول الأفراد الذين ينتقلون إلى مجتمعات أخرى من البلاد ويندمجون فيها محليّاً.

وينبغي تعميم برامج سُبل العيش الرامية إلى تلبية الاحتياجات الفوريّة لتوليد الدَخل (كالنَقد مقابل العمل) وإيجاد سُبل عيش مُستدامة في جميع المواقع الرئيسية. وستتراوح الأنشطة بين دعم إيجاد فرص العمل وتحسين وسائل الحصول على سُبل العيش المُستدامة، بما في ذلك استرداد الموجودات وإعادة تأهيلها، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الماليّة وخدمات العمالة ونوعيتها؛ وإعادة تأهيل وإنشاء الأسواق، وسلسلة القيمة بعد أن تأثرت الأسواق بشكل كبير؛ وإزالة المتفجرات من الأراضي الزراعيّة وغيرها من البنى التحتيّة الإنتاجيّة، كالبنية التحتيّة للرّي؛ واستبدال الموجودات وإعادة التأهيل. وينبغي أن يراعى في استهداف المستفيدين في إطار هذا البرنامج، الجمع بين مواطن الهشاشة الاجتماعيّة والاقتصاديّة وبين آثار النزوح على الأفراد، مع بذل جهود مصممة خصيصاً لإشراك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وإدراج مناهج التخرج كلما أمكن ذلك، فضلاً عن تحليل فرص سُبل العيش المتاحة للمرأة (مع مراعاة الحواجز الاجتماعية والمتعلقة بالحماية). وينبغي السَعي، قدر الامكان، إلى إقامة صِلات وثيقة ببرامج تنمية القطاع الخاص لمواءمة برامج تنمية القدرات (كتنمية المهارات والتدريب المهني) مع احتياجات سوق العمل لاقتصاد يسير نحو الانتعاش.

الهدف الرابع - الخدمات الأساسيّة: إتاحة الفرصة للسكّان المتضرّرين من النزوح للحصول على الخدمات الأساسيّة (المدارس والصحّة والكهرباء والماء والحماية الاجتماعية)

للمساهمة في تحسين مستويات المعيشة، ستكون الأولويّة لمجموعة من برامج البنية التحتية والدَعم لإعادة توفير الخدمات الأساسية على أساس الثغرات التي تمّ تحديدها من خلال الخدمات والتقييمات المُتاحة. وستشمل هذه التدخلات القصيرة الأجل مزيجاً من إعادة البناء المادي والدَعم لاستعادة آليّات تقديم الخدمات، وسوف تُستكمَل بآليّات مُستدامة على المستوى الحكومي لتعزيز الكفاءة في توفير المنشآت الأساسيّة والمساعدة الاجتماعيّة على المدى الطويل.

وستكون أولويّة تعزيز الخدمات والأنشطة الرامية إلى إعادة الخدمات الأساسيّة أو دعمها، على أساس الثغرات الموجودة في الخدمات أو بحسب تقييم الخدمات الأساسيّة المتاحة. ولا يشمل ذلك الأنشطة التي ينفذها الشركاء الدوليون أو غير الحكوميين فحسب، بل يشمل أيضاً العمل الطويل الأجل مع الحكومة لتحسين تقديم الخدمات العامة. وستركز الأنشطة الرامية على تعزيز تقديم الخدمات على تطوير نُظُم

١٠٣ مصفوفة تتبّع النزوح. التقييم الموقعي المتكامل الخامس. آب ٢٠٢٠.

حكومية وطنية، ودَعم مقدّمي الخدمات المحليين لاستعادة تقديم الخدمات وتوسيع نطاق وصولهم للسكان الإضافيين المقيمين في المناطق المُستهدَفة، كلّما دعَت الحاجة. وينبغي تحديد أنواع الخدمات المُتاحة والبرامج الجارية على الصعيد المحلي لتأسيس مسارات الإحالة وتحديد الثغرات في الخدمات التي من شأنها أن تقوّض استدامة إعادة الإندماج، بحسب الاقتضاء. ويتمّ تحديد المنظمات النشطة وأصحاب المصلحة، قبل المشاركة الكبيرة مع السكان لتعزيز الفهم الدقيق للمعلومات حول نقص الخدمات في مناطق الأصل. وتستخدَم هذه المعلومات لتعبئة الموارد والتشجيع على التدخل في المناطق المستهدَفة لصالح جميع شرائح السكان. وستركز الفجوات على استدامة إعادة الإندماج.

وستقترن هذه الأنشطة، كلما أمكن، بإعادة تأهيل وإعادة بناء الهياكل الأساسية. بما في ذلك على سبيل المثال، منشآت توفير الخدمات المتضررة، وتوفير الخدمات الأساسيّة كالماء والكهرباء، وتنظيف المناطق السكنيّة من المتفجرات، وإصلاح المدارس والمنشآت الصحيّة، فضلاً عن توفير الخدمات العامة الأساسيّة والخدمات الاستشارية (كخدمات الإرشاد الزراعي، ومراكز المشورة القانونية) من خلال برامج تدعم تعزيز النُظُم الحكومية لتقديم الخدمات الأساسية للسكان.

ولتمكين الوصول إلى المواقع التي يُشتَبه بتلوثها بالذخائر المتفجرة، ينبغي إجراء دراسات استقصائيّة غير تقنيّة لمعرفة مستوى التلوّث والأولويّات بالنسبة لأيّ عمليّة تنظيف لاحقة للمناطق الملوثة. وينبغي تحديد الأولويّات بالتنسيق مع دائرة شؤون الألغام، بموجب أوامر تكليف تسمح للجهات الفاعلة ذات الصَلة بتطهير المناطق المستهدَفة وتمكين إعادة بناء المنشآت فيها.

الهدف الخامس - الوثائق الثبوتيّة والحقوق: تمكين للسكّان المتضرّرين من النزوح الحصول على الوثائق الثبوتيّة الشخصيّة والمدنيّة، وبفُرص متساوية للوصول إلى العدالة

يُعّد الحصول على الوثائق الثبوتيّة المدنيّة أمراً أساسياً للمجتمعات المتضررة من النزوح لكي يمارس أهاليها حقوقهم كمواطنين، أو لأغراض العودة المُستدامة أو الاندماج المحلي أو إعادة التوطين. إذ تثبت الوثائق المدنيّة الهويّة القانونيّة، وتيسر الحصول على الخدمات الأساسيّة (بما في ذلك خطط الحماية الاجتماعية الحكومية) وتعزز من حريّة التنقل. ويتردد صدى الوصول إلى الوثائق الثبوتيّة في جميع مجالات برمجة الحلول الدائمة، وهي جزء من معايير اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات بشأن الحلول الدائمة.

وتشمل الأنشطة الرامية إلى تحسين إمكانية حصول النازحين والعائدين وأفراد المجتمع المُضيف على الوثائق الثبوتيّة المدنيّة، تقديم المعلومات والمشورة القانونية والتمثيل القانوني، مع تعزيز قبول الوصول غير الموثق إلى الخدمات الأساسيّة، كالتعليم. إنّ توفير المعلومات والمشورة القانونية مسألة ضروريّة للمجتمعات المحليّة المتضررة، بما فيها في مناطق النزوح والإندماج والأصل. ويمكن أن يُطلَب من الحكومة، كمديريّة الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية في بعض الحالات، تقديم دعم تقني أو مادّي لدَعم أداء الدوائر الحكومية الرئيسيّة.

ويمكن أن تشمل التدخلات أيضاً أصحاب مصلحة آخرين في وضع وتنفيذ برامج شاملة للتعويض عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتوفير المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة، والمساعدة التقنيّة المطلوبة لتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات، والدعم التقنّي لأعمال الشرطة الموجهة نحو المجتمع المحليّ والمستجيبة للفوارق بين الجنسين.

ولا تزال التدخلات جارية لتعزيز سُبل الانتصاف والعدالة من خلال تقديم الدعم للمؤسسات. وتشمل هذه التدخلات مسألة الوثائق الثبوتيّة، بتنسيق من الشركاء في المجال الإنساني مع وزارة الداخليّة ومديريات الأحوال المدنيّة على مستوى المحافظات، لتلبية احتياجات المجتمعات المُستهدَفة.

الهدف السادس - التماسُك الاجتماعي: تمكين السكّان المتضرريّن من النزوح على العيش معاً بسلام وأمان، وتعزيز الثقة المتبادلة بين مختلف المكوّنات

يتحقق هذا الهدف من خلال التماسك الاجتماعي وتدخلات بناء السلام، التي تنفذ من خلال نهج يراعي النزاعات، وذي هدف مزدوج يتمثل في تعزيز عمليات العودة في المستقبل، والحفاظ على بيئة آمنة وتمكينيّة على المدى الطويل في مجاليَ العودة ومناطق إعادة التوطين. وتشمل التدخلات، دعم مؤسسات ومنابر السلام والمصالحة المحليّة، ودعم المؤسسات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة بشأن تنمية وتنفيذ العدالة الانتقالية، والمصالحة، ومبادرات وبرامج التماسك الاجتماعي، وأنشطة التماسك الاجتماعي المجتمعيّة ومبادرات السلام المجتمعيّة. ويمكن تقديم الدعم أيضاً لتحسين مبادرات التماسك الاجتماعي التي تقودها الحكومة، وربط الجهات المعنيّة بالحكومة والمجتمع المدني، والشركاء، والمبادرات على مختلف المستويات (الوطنيّة ودون الوطنيّة والمحليّة) وإضفاء الطابع المهني على التبادلات وتعزيز التفاعل على مختلف المستويات. وفي هذا الصَدد، قامت الجهات الفاعلة في مجال التماسك الاجتماعي وبناء السلام باستثمارات كبيرة في دعم تأسيس لجان السلام المحليّة وغيرها من المبادرات على الصعيد المحلي التي أدت بالفعل دوراً هامّاً في تمكين بعض المجتمعات المحليّة من العودة إلى مناطق الأصل، فضلاً عن التحاور بشأن إيجاد حلول تسمح لبعض الأسَر العودة بأمان. وينبغي صياغة تدخلّات التماسك الاجتماعي المُستدامة بهدف تحقيق أيّ هدف من الأهداف التالية بصورة جماعيّة أو مستقلة: تقليل التوترات الطائفيّة، ومنع العقاب الجماعي ضد السكان العائدين، ومنع الاتهامات الكاذبة بشأن الانتماء إلى تنظيم داعش، وتعزيز التعايش السلمّي، ومنع استهداف الأسَر المُشتبَه بانتمائها لداعش والانتقام منها، وأيّ أهداف أخرى ترمي إلى زيادة تعزيز التماسك في المناطق المستهدَفة.

إضافة إلى ذلك، ستنفذ تدابير لتعزيز التشاور والحوار بين الحكومة (بما في ذلك الجهات المكلفّة بمهام الأمن) والمجتمعات المحليّة لدَعم استعادة الثقة على الصعيد المحليّ. وينبغي أن تعزز المشاورات من الثقة في توفير خدمات وبرامج الحكومة العراقيّة ووصول جميع الأهالي إليها، بغض النظر عن حالة نزوحهم، أو كونهم من تلك المناطق أصلاً أو وصولهم إليها مؤخراً. وينبغي أن تسعى المشاورات إلى فسح المجال لإشراك مختلف أفراد المجتمع المحليّ والسلطات في التخطيط وتحديد الأولويّات.

الهدف السابع - السلامة والأمن: شعور السكّان المتضرريّن من النزوح بالسلامة والأمن في مناطق استيطانهم

تسعى التدخلّات في إطار هذا الهدف إلى تعزيز سلامة وأمن النازحين والمهجريّن من خلال دَعم إصلاح قطاع الأمن ومعالجة كيفية تعامل الجهات الأمنيّة مع الأهالي. وسيكون الدَعم من خلال تدخلّات لتعزيز الشرطة المجتمعيّة وأمن المجتمع المحلي، وبناء قدرات الشرطة، والدَعم التقنيّ لأعمال الشرطة الموجّهة نحو المجتمع المحلي والمستجيبة للفوارق بين الجنسين، وتعزيز المؤسسّات.

إضافة إلى ذلك، ستكون هناك أنشطة حماية وخدمات وتدخلّات حماية على مستوى المجتمع المحلي، تستند إلى الرّصد وجمع الأدلّة، تهدف إلى منع المخاطر التي تهدّد الحماية أو انتهاكات الحقوق ضّد الأفراد والاستجابة لها على المستويَين الفردّي والمجتمعّي. وقد تنشأ مخاطر الحماية أو انتهاكات الحقوق التي تهدّد سلامة وأمن الأفراد بسبب وجود جهات مسلّحة وأمنيّة في منطقة معيّنة، أو أن تنجم عن سلطات مدنيّة أو أفراد من المجتمع المحلي، أو عن السِياق الجغرافي (كالحوادث الناجمة عن الذخائر الحربيّة غير المتفجرّة).

لذلك تشمل خدمات الحماية المقدّمة للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، توفير خدمات الحماية الفرديّة (الحماية العامة، والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والتثقيف بمخاطر الذخائر المتفجرّة، والشرطة المجتمعيّة) وتعزيز آليّات الحماية على مستوى المجتمع المحلي، ودَعم الصحة العقليّة والنفسيّة. ويمكن تنفيذ الأنشطة من خلال تنفيذها مباشرة من قبل الجهات الفاعلة في مجال الحماية وإزالة الألغام ودعم الصحّة النفسيّة والعقليّة، وبالتعاون مع المؤسسّات الحكومية ذات الصِلة وغيرها من مقدّمي الخدمات المعنيين على مستوى المجتمع المحلي، بما في ذلك الدعم التقني وبناء القدرات.

وسيسعى الشركاء أيضاً إلى دعم الأسَر المؤّهلة للوصول إلى خطط الحماية الاجتماعية الحكومية، من خلال توفير وسائل النقل والمرافقة والترجمة الشفويّة والتحريرية، وغير ذلك من أنواع المساعدة.

الهدف الثامن - تسهيل التحرّكات: دعم النازحين في مواقع النزوح ذات الأولويّة لمتابعة نواياهم بطريقة آمنة وكريمة

تهدف التدخلّات الداعمة لهذا الهدف إلى تمكين النازحين والمهجريّن من الوصول إلى الحلول الدائمة التي يفضلوّنها بطريقة طوعيّة وآمنة وكريمة، من خلال دَعم مغادرة المخيّمات ومناطق النزوح الأخرى، وتقديم المساعدة في حال عودتهم وإعادة إندماجهم أو توطنّهم في مناطق أخرى بشكل مُستدام[١٠٤]. وإضافة إلى عودة النازحين والمهجريّن، ينبغي أن توفّر التدخلّات على مستوى المنطقة خدمات مماثلة لأفراد المجتمع المُضيف أيضاً، باستخدام نهج قائم على أساس الهشاشة. وينبغي دعم الأنشطة التي تتّم في إطار هذا الهدف من خلال المشاورات المجتمعيّة، والمشاركة في حقوق المجتمع المحليّ والمسارات المُتاحة نحو الحلول الدائمة.

ويبدأ النهج بإنشاء مكاتب مساعدة أو آليّات أخرى للتوعية في المخيّمات وفي مواقع أخرى خارج المخيّمات. وتهدف مكاتب المساعدة إلى توفير مواد إعلاميّة والاجابة على أسئلة متكرّرة حول أنشطة ما قبل المغادرة، لدعمها أثناء العودة وبعدها، فضلاً عن تيسير تسجيل الأسَر في البرنامج. ويشمل التسجيل عادة معلومات أساسيّة عن سِمات الأسَر، بما في ذلك النوايا والمعلومات المتعلّقة بالعقبات الرئيسيّة التي تعترض العودة، والوجهة المحتملة. وتسعى الحركات المُيسَّرة أيضاً إلى ضمان مشاركة المناطق المقصودة في معرفة الاحتياجات والحدّ من مخاطر التوترّات عند وصول النازحين والمهجريّن إلى مواقع معينة.

وبعد التسجيل، يمكن للأسَر أن تشارك في زيارات الذهاب والمشاهدة وفي جلسات حواريّة مع السلطات المحليّة ومقدّمي الخدمات في مناطق الأصل، بحيث يمكنهم معرفة الظروف في مناطقهم الأصليّة أو في مواقع أخرى قبل اتخاذ قرارهم بالعودة أو الاستقرار في أماكن أخرى. ويمكن تنظيم جلسات حواريّة في مناطق الأصل وفي المواقع التي توجد فيها عدّة أسَر، أو في المخيّمات وغيرها من مواقع النزوح، في حال حدوث تحرّكات كبيرة. وفي الحالات التي يشارك فيها عدد كبير من الأسَر في هذه العملية، لا يمكن توجيه النشاط إلا إلى فئات محددّة من الأسَر؛ ومنها على سبيل المثال، الأسَر التي تواجه عقبات أمام العودة من الفئتين الثانية والثالثة. وبدلاً من زيارات الذهاب والمشاهدة في بعض الحالات، أو إضافة إليها، هناك جلسات حواريّة مع السلطات المحليّة والقادة الذين يزورون مواقع النزوح للحوار والتحدّث مع النازحين.

وعند تأكيد نوايا المغادرة، تحصل الأسَر على الدعم المادّي لتنظيم رحلتها. ويتمّ الاتصال بالأسَر لتزويدهم بمعلومات تتعلق بالمغادرة، وإنشاء خطوط طوارئ، وتزويد الأسَر المشاركة بمِنح نقديّة للتعامل بشكل مستقلّ مع حركتها وتلبية الاحتياجات الفوريّة عند الوصول. ومراعاة لسلامة المشاركين، يمكن توفير وسائل النقل للأسَر العائدة، خاصّة في حالة الأسَر الضعيفة أو في حال وجود مخاوف تتعلّق بالسلامة أثناء السَفر. ويتمّ إنشاء مكاتب الوصول أو نقاط الاستقبال داخل مواقع الوصول، بهدف تسجيل العائدين، وتوزيع سِلال المساعدة على الأسَر العائدة، وتوفير خطوط مساعدة لمعرفة ملاحظاتهم وانطباعاتهم، وتسهيل توصيف الأسَر والإحالات.

قد لا تكون جميع العناصر المبيّنة أعلاه ضروريّة لتقديم الدَعم للنازحين والمهجريّن في الانتقال من منطقة النزوح إلى منطقة العودة أو إعادة التوطين. وستعمل مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة على وضع مبادئ توجيهيّة موسّعة، واستعراض الأساليب بحيث تكون مصممّة خصيصاً وقابلة للتكيّف تبعاً لتفضيلات النازحين والمهجريّن.

١٠٤ من أجل انتشار جغرافي أكبر وتغطية متزايدة من حيث عدد وأنواع المشاركين، والسعي إلى إشراك الجهات الفاعلة ذات الخبرة في مجموعة متنوعة من القطاعات. وعند صياغة هذا النهج الذي يركز بشكل خاص على دعم العودة إلى مناطق الأصل، يمكن استخدام مجموعة مماثلة من الأنشطة لمساعدة الأسر التي تنتقل إلى مناطق أخرى كجزء من عملية إعادة التوطين، إذا أمكن ذلك في المستقبل.

٢-٢ التنسيق والتنفيذ

٢-٢-١ هيكليّة تنسيق وحَوكَمة الحلول الدائمة

يُعّد الدَعم المشترك للجهات الفاعلة في مجالات المساعدة الإنسانيّة والتنمية والاستقرار وبناء السلام أمراً ضرورّياً لتحقيق التنمية. وحيث أنّ العديد من هذه الأنشطة ما زالت مستمرّة، فمن المهّم ربطها ودمجها بطريقة تزيد من مساهمتها في الوصول إلى نتائج الحلول الدائمة. ومن المهّم أيضاً، تنفيذ هذه الأنشطة وفقاً للمبادئ التوجيهيّة المتبّعة والأطُر الدوليّة ذات الصِلة بالحلول الدائمة. وعليه، فقد صيغت آليّة تنسيق مكرّسة لدَعم نتائج الحلول من أجل (١) تهيئة المجال لجَمع مختلف الجهات الفاعلة معاً بهدف التصدّي للنزوح المطوّل؛ (٢) دعم تنظيم وتوحيد أنشطة تلك الجهات بطريقة تدعم نتائج الحلول الدائمة؛ و (٣) صياغة وتكييف أُطُر ومناهج محددّة لسِياق العراق، من شأنها أن تعزّز الالتزام بالمعايير المبيّنة في المبادئ التوجيهيّة الدوليّة. وقد صيغت هذه الآليّة لكي تدعم قدرة الجهات الفاعلة في مجال المعونة على أداء دور مكمّل للحكومة العراقيّة على الصعيدين الوطنيّ والمحليّ. وسيتحقّق ذلك من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة على الصعيد الوطنيّ، والعمل المشترك مع الحكومة للاتفاق على جوانب الخطّة الوطنيّة لمعالجة النزوح، التي ستقدّمها الجهات الفاعلة في مجال المعونة، ومن خلال وضع برامج عمل محليّة؛ كتكرار للخطّة الوطنيّة، لدَعم تنفيذ الحلول الدائمة وفق مناهج مشتركة مع السلطات المحليّة في المناطق ذات الأولويّة.

وعلى الصعيد الوطني، ستكون المشاركة في المقام الأول من خلال وزارة الهجرة والمهجريّن التي ستقود تنفيذ الخطة الوطنيّة عن طريق الإشراف على لجنة تمّ تشكيلها لمتابعة الخطّة وتنفيذها. من جهة أخرى، سيقوم فريق العمل من أجل الحلول الدائمة بتكييف نهجه باستمرار، حسب الواقع المتطوّر وقيادة نظراء الحكومة للخطّة وتنفيذها. إضافة إلى ذلك، تستمّر المشاركة التقنيّة مع النظراء الحكوميّن على الصعيدَين الوطني والمحلي؛ ومنهم على سبيل المثال لجنة شؤون العشائر، التي تتصدّى في المقام الأول للتحديّات المتمثلّة بقبول المجتمعات المحليّة للأسَر المُشتبَه بانتمائها لداعش.

وسيتمّ تصميم وتكييف المشاركة على المستوى المحلي مع الحكومة حسب للسياق. ويسبق ذلك تحديد أصحاب المصلحة لتشخيص الشركاء الأنسَب للتخطيط المشترك. وقد أبرزت المشاركة المحليّة السابقة أهمية تكييف النهج وفقاً للسياق بدلاً من التعامل مع كيانات محددّة قد لا تكون بنفس القوة والتأثير. من جهة أخرى، ستكون فرَق التنسيق القائم على أساس المنطقة على دراية بديناميكيّات السلطة المحليّة، وأهمية احترام الهياكل المحددّة، والمسؤوليات المُسنَدة إلى كيانات حكوميّة محددّة.

ولتيسير التنسيق المطلوب لتحقيق نتائج الحلول الدائمة، يدعم فريق العمل من أجل الحلول الدائمة فريقان إضافيّان على الصعيد الوطني، هما مجموعة العمل من أجل العودة (RWG) ومجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة (DSTWG). وقد تمّ إدراج مجموعة العمل ذات العضويّة المفتوحة، ضمن هيكليّة الحلول الدائمة، وتُعّد منصّة أوسع لتبادل المعلومات والتحديثات بشأن التدخلاّت والخطط. وتُعتبر مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة منصّة تشغيليّة وتقنيّة أصغر لتصميم برامج وطرائق الحلول الدائمة، وتعمل كوسيلة أساسيّة لتوجيه تنفيذ الخطط ذات الصِلة. وتتكوّن المجموعة من ٢٤ مقعداً، يشغلها ممثلوّن عن أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدّة والمنظمّات غير الحكوميّة المحليّة والدوليّة، والفِرَق العاملة وغيرها من الكيانات، وقد تمّ ترشيحهم والتصويت عليهم جميعاً. وتضّم المجموعتان أعضاء فاعلين في مجال تحقيق الاستقرار، والشؤون الإنسانيّة، وبناء السلام، والتنمية.

الشكل ٢٢: البنية التحتيّة لتنسيق الحلول الدائمة في العراق

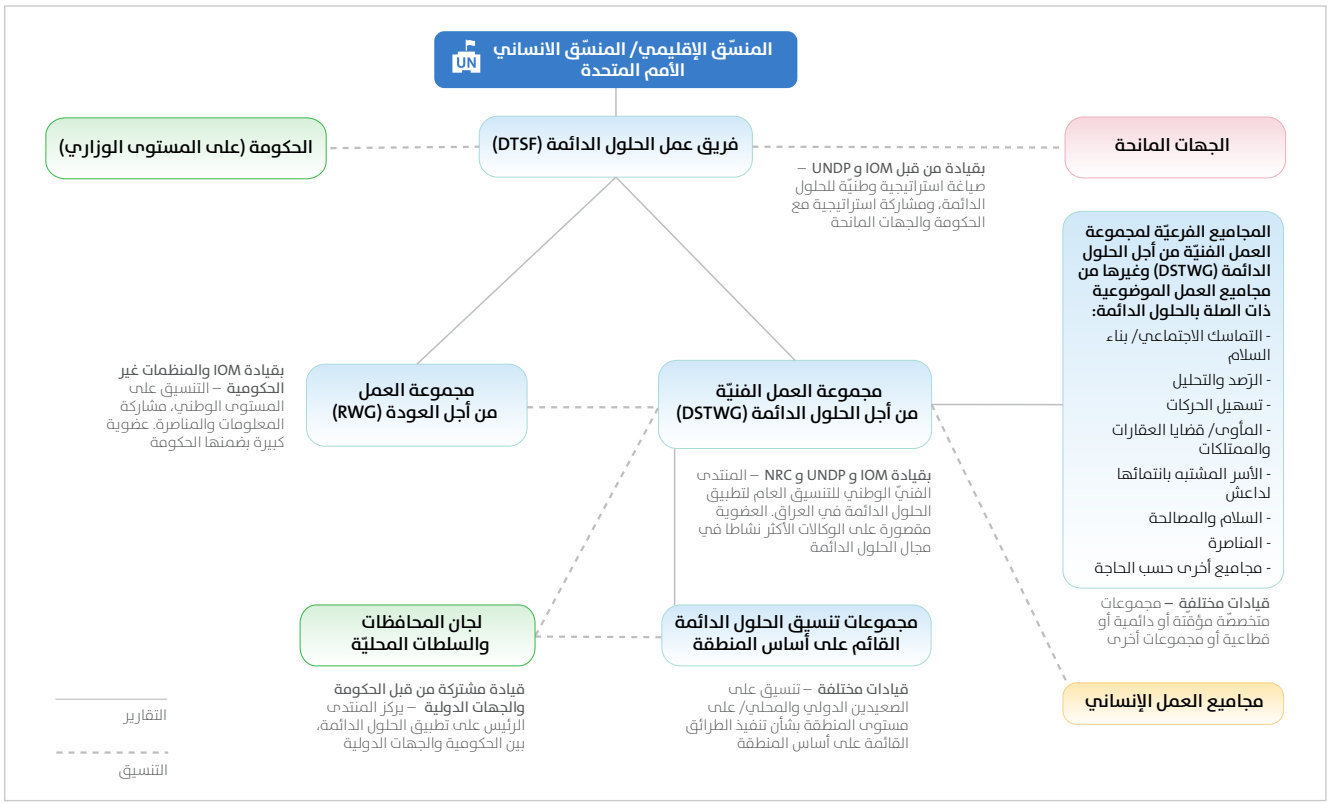

على الصعيد الوطنيّ، تركز مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة على وضع استراتيجيات ومناهج وأدوات وإرشادات تقنيّة. وعلى الصعيد المحليّ، ينبغي التنسيق على أساس المنطقة، لغرض تنفيذ الخطط والمناهج التي تتطلب مُلكيّة وتنسيقاً على المستوى المحليّ، من خلال اللجان الحكوميّة القائمة أو المُشكلة حديثاً، والتي يمكن تركيزها أو إعادة تركيزها لدعم تنفيذ الحلول الدائمة. وتقوم مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة بالإشراف على تنفيذ الحلول الدائمة[١٠٥] ودعم تنفيذ الحلول الدائمة عن طريق مجموعات التنسيق القائم على أساس المنطقة (ABC). وتقوم جهات تنسيق معينة من الجهات الفاعلة التنفيذيّة بتوجيه الفِرَق والمجموعات في المنطقة وبدعم من مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة. وتضم المجموعات، أعضاء يمكنهم دعم وتوجيه وتطوير برامج عمل الحلول الدائمة. وتشمل معايير اختيار المجالات المستهدَفة ذات الأولويّة، وجود جهات فاعلة يمكنها دَعم تدخلات الحلول الدائمة، ولديها الرغبة والقدرة على العمل كجهات تنسيق على أساس المنطقة؛ ترغيب السلطات في المشاركة؛ وتعمل كقاعدة أدلة على مستويات خطورة الظروف في مناطق إعادة الإندماج؛ وقادرة على الوصول إلى البرمجة المُستدامة. وستتّم مراجعة أولويّات المجالات باستمرار، استناداً إلى هذه العوامل.

١٠٥ سيتم دعم مجموعات التنسيق على أساس المنطقة بعدة طرق، بما في ذلك الفرق الميدانية للارتباط الحكومي، وتوقف صياغة خطط العمل، ودعم إدارة المعلومات، وما إلى ذلك. وقد تمت صياغة اختصاصات وواجبات مجموعات التنسيق القائم على أساس المنطقة، ووضع مبادئ توجيهية للتخطيط على مستوى المنطقة تحدد الخطوات المرجوة من المجموعات للعمل على وضع خطة عمل منسقة للحلول الدائمة، بالاشتراك مع السلطات.

٢-٢-٢ تصميم الاستجابة المحليّة: التنسيق على أساس المنطقة، وخطط العمل

المرحلة الأولى من تخطيط الحلول الدائمة على مستوى المنطقة، هي تحديد نظير حكومي رئيسي يعمل بشكل مشترك لوضع وتنفيذ ورَصد خطط العمل. عند ذاك، ستكون مجموعات التنسيق القائم على أساس المنطقة على دراية كاملة بأصحاب المصلحة وستأخذ في الاعتبار ديناميكيّات النفوذ القائمة، وأهميّة العمل داخل الهياكل القائمة وحولها. وتتطلّب المشاركة الأوليّة مع الجهات النظيرة، مناقشات مستفيضة لتحديد الاحتياجات والمواقع والمجموعات ذات الأولويّة من منظور الجهات الفاعلة الدوليّة وغير الحكوميّة، وتقديم عرض متماسك ومنسَّق لبدء المناقشات الأوليّة. وسيتّم تحديد العرض الأولي من خلال الاجتماعات الأوليّة لمجموعات التنسيق القائم على أساس المنطقة، وسيُستخدَم كأساس للحصول على الآراء والانطباعات والاتفاق على طريقة للمضيّ قُدماً لتطوير خطط العمل التي تشمل آراء النظراء الحكوميين وممثلي المجتمّع والسكّان المتضرّرين من النزوح وأصحاب المصلحة الآخرين.

وبعد تحديد النطاق الأولي، وإضافة إلى تحديد نظراء حكوميين إضافيين، سيُعقَد اجتماع مع أصحاب المصلحة الحكوميين الإضافيين للبحث المستفيض في القضايا الرئيسة التي تستند إلى مجموعات البيانات القائمة، وتحليل الاحتياجات والمعلومات لزيادة التوسّع في عملية تحديد النطاق، ووضع الأساس لمزيد من المشاورات المجتمعيّة. وستجري بعد ذلك، مشاورات مع النازحين والعائدين والمجتمعات المُضيفة والجهات الفاعلة الدوليّة وغير الحكوميّة الأخرى، والسلطات المحليّة في مناطق النزوح أو المقصَد لمعرفة تصوّرات واحتياجات جميع أصحاب المصلحة بشكل دقيق.

ومن الأهميّة بمكان، إشراك المجتمع المحليّ مباشرة في تحديد النهج المقصود، والبحث عن مُدخَلات بشأن التحديّات والحلول الرئيسية للنزوح المطوّل. وإذا كان لدى المجتمعات المتضرّرة ممثلوّن يمكنهم حضور حلقة عمل أوليّة لبدء العمل، فسيكون ذلك مسار العمل المفضّل، مع الأخذ بنظر الاعتبار مشاركة الفئات الهشّة. أم إذا لم يكن الأمر كذلك، فيمكن ترتيب مشاورات مع مختلف ممثليّ المجموعات، وتعزيز الشموليّة والتنوّع استناداً إلى الثغرات في المعلومات المحددّة أثناء تحليل الحالة. وقد يختلف مستوى المشاورات المجتمعيّة بحسب توفرّ المعلومات الحديثة حول تفضيلات الأهالي والعقبات التي تواجههم، وما إلى ذلك.

ويمكن جَمع النتائج والمشاورات والبيانات القائمة وتحليلها وفق ما يتماشى مع السِياق المحلي، بما في ذلك العوامل والديناميكيّات السياسية والاقتصادية والأمنيّة، والاجتماعية والجنسانية والمتعلّقة بالصراع. ويمكن أن يحدّد التحليل الناتج عن ذلك أنواع التدخلاّت التي من شأنها أن تكون أكثر صِلة بالموضوع، والمواقع ذات الاحتياجات أو الهشاشة، ومعلومات أصحاب المصلحة عن الأفضليّات والنوايا والعقبات التي تحول دون معالجة أزمة النزوح. وعند الانتهاء من تحليل السِياق ومراجعة البيانات، سيكون من الممكن تحديد المناطق التي لا تزال توجد فيها فجوات في المعلومات، من شأنها أن تساعد في توجيه جمع البيانات الأوليّة الإضافيّة.

وينبغي تجميع تحليل السياق، ونبذة عامّة عن الوَضع، والأهداف، وجداول أعمال محدّدة تفصّل أنشطة والتزامات مختلف الجهات الفاعلة، وتحددّ نقاط التنسيق، والجداول الزمنيّة، ومؤشرّات الانجاز. ويجب أن تحدّد الخطة بوضوح: (١) الإجراءات اللازّمة بمرور الزمن لتحقيق الأهداف؛ (٢) الجهة أو الجهات المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة لكلّ هدف؛ (٣) مؤشرّات رَصد التقدّم المُحرَز، وأية نتائج غير مقصودة للأنشطة؛ (٤) الإطار الزمني لتحقيق أنشطة كلّ هدف؛ و(٥) الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة. وينبغي أن يكون تنفيذ خطة العمل مرِناً وقابلاً للتعديل، استناداً إلى مراجعة منتظمة لتغيرّات في السياق، ورَصد التقدّم المُحرَز نحو تحقيق الأهداف، على النحو الذي يراه الفريق ضرورياً[١٠٦]. وقد وضعت مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة مبادئ توجيهية لإعداد خطط العمل، من أجل تعميم وتنسيق المناهج عبر المناطق، مع وجود جهات تنسيق في مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة على الصعيدين الوطني والميداني، لدعم المجموعات القائمة على أساس المنطقة ودعم هذه العملية. وتشمل المبادئ التوجيهيّة للتخطيط، تحديد لجنة حكومية (قائمة أو حديثة) للتخطيط المشترَك المنتظَم، ورَصد التنفيذ، مع مراعاة تحديد أصحاب المصلحة وأصحاب النفوذ.

وعلى نطاق أوسع، تمّ تحديد اختصاصات وواجبات المجموعات على مستوى المنطقة، فضلاً عن المبادئ التوجيهية للتخطيط على مستوى المنطقة، ودور الحكومة في العمليّة، بما في ذلك اتخاذ خطوات محدّدة لضمان المشاركة الفعالّة، وتحديدها وتعميمها. وكجزء من هذه العمليات، ستكون هناك أنشطة توعية وبناء قدرات وتوجيه تقنيّ، بدعم من مجموعة العمل الفنيّة الوطنيّة من أجل الحلول الدائمة، بناء على مواد التدريب وورش العمل التي وُضِعَت سابقاً. ويشكلّ الاتفاق على المسؤوليّات وتقاسمها مع النظراء الحكوميّين جانباً رئيسياً من جوانب ضمان استدامة النهج والمشاركة الحكوميّة النشطة. وحيثما تعقد الاجتماعات بدون نظراء حكوميّين، ينبغي أن يكون الهدف هو التنظيم المتماسك للعروض المقدّمة من الجهات الدوليّة وغير الحكوميّة، بقصد مراجعة القرارات المتخذّة على أساس الحوار مع النظراء الحكوميين الرئيسيين، وتعديل تلك القرارات.

١٠٦ مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة، التخطيط على مستوى المنطقة. مسودة للمدخَلات، كانون الأول ٢٠٢٠

٣-٢-٢ التغييرات في السياسات، وأولويّات المُناصَرة

بغية إحراز تقدّم نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي والأهداف المحدّدة حسب الإطار العملياتي، ينبغي أن يقترن تنفيذ الأنشطة المبيّنة أعلاه بالمناصَرة والتأثير الهادفَين إلى تهيئة بيئة مواتية. كما إنّ معالجة بعض العقبات القائمة أمام الحلول الدائمة، يتطلّب إدخال تغييرات على بعض السياسات الحالية التي يتعيّن تشخيصها، فضلاً عن وضع سياسات وتشريعات وممارسات جديدة تنظّم النزوح والاحتياجات ذات الصِلة على الصعيدَين الوطنيّ والمحليّ.

المنهَجيّة

ستكون أهداف المُناصرة وفق الهدف الاستراتيجي والأهداف المحدّدة المبيّنة في هذا الإطار العمليّاتي. وسيتمّ تحديد أولويّات تلك الأهداف والتخطيط لها استناداً إلى تشخيص شامل لأصحاب المصلحة والقوى. وسيقوم بتحديد ذلك صانعو القرار والحلفاء والمعارضة المعنيّون، فضلاً عن القنوات الرئيسيّة لدَعم السياسات ذات الصِلة وعمليّات صنع القرار الأوسع نطاقاً.

وقد تتطلّب أهداف المُناصرة إجراء تغييرات في السياسات أو الممارسات على مستوى الحكومة الوطنيّة أو المحليّة، أو الجهات المانحة، أو الأمم المتحدّة، أو المنظمّات غير الحكوميّة. فعلى سبيل المثال، قد يتطلّب دَعم الأشخاص المتضرّرين من النزوح في الحصول على سُبل العيش المُستدامة والدَخل (الهدف الثالث) إحداث تغييرات في السياسات الوطنيّة، وخدمات الحكومات المحليّة، والمساعدة الدوليّة. وستتقدّم الأهداف في آن واحد، مع جهود متضافرة سعياً إلى تحقيق أهداف محدّدة، كلمّا ومتى كانت الفرص ذات الصِلة موجودة أو أمكن تأمينها.

وستقود مختلف الجهات الفاعلة، الخطوات الرامية لتحقيق الأهداف، استناداً إلى الأدوار والمسؤوليات والعلاقات المتميّزة لأعضاء فريق العمل من أجل الحلول الدائمة ومجتمع المعونات الأوسع نطاقاً. مع ذلك، ستقود المجموعة الفرعيّة للمُناصرة من أجل الحلول الدائمة عمليّة تنسيق الجهود وتوفير الدَعم التقني. كما سيتمتّع فريق العمل من أجل الحلول الدائمة بقدرة تفاعليّة للمُناصرة من أجل تحديد الأولويّات المخصّصة، الناشئة عن مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة. وستراجع وتنقّح الأولويّات بشكل دوريّ إذا لزِم الأمر وفقاً للتغييرات الحاصلة في السياق.

الرَصد والتقييم

ستقوم المجموعة الفرعيّة للمُناصرة من أجل الحلول الدائمة بصياغة خطّة عمل قصيرة الأجل (من ثلاثة إلى ستة أشهر) ذات أدوار ومسؤوليّات واضحة، على النحو الذي استرشد به تشخيص أصحاب المصلحة وتحليل القوى. وفي نهاية كل فترة من فترات خطّة العمل، تجتمع المجموعة الفرعيّة للمُناصرة من أجل الحلول الدائمة لاستعراض التقدّم المُحرَز والدروس والتغيّرات ذات الصِلة بالسياق. وستُعرَض خطّة العمل التالية على فريق العمل من أجل الحلول الدائمة لغرض مراجعتها وتصديقها.

٤-٢-٢ أدوات التنفيذ ونَهجه

ينبغي أن يسعى وضع برامج عمل قائمة على أساس المنطقة، وجميع التدخلاّت المتعلقّة بالسياسات والمناصرة، وجميع أشكال المساعدة التقنيّة إلى اتبّاع مناهج محدّدة والنظر في عدد من المسائل المتقاطعة، كما يأتي:

- **حساسيّة النزاع:** كجزء من تصميم خطط العمل والبرامج اللاحقة، ينبغي إجراء تحليلات مُحدّثة لمخاطر النزاع وحساسيّته لكلّ منطقة مستهدَفة. وبخلاف ذلك ينبغي أن تؤخذ التقييمات الموجودة بعين الاعتبار، للتأكد من أنّ الخطط والتدخلاّت حساسّة للنزاعات على الأقل. أي ينبغي أن يكون هناك فهم كافٍ للطريقة التي تتفاعل بها خطط العمل أو التدخلاّت المقترحة مع السِياق المحلي (بما في ذلك دوافع النزاع، ومصادر التوترّ، وهياكل السلطة، وغير ذلك) وينبغي اتخاذ تدابير تخفيفيّة منذ الشروع بالأنشطة، مع النظر أيضاً في السُبل التي يمكن من خلالها للأنشطة تعزيز التماسك الاجتماعي. وفي الحالات التي تُكتشف فيها توترّات متزايدة أثناء التنفيذ، سوف تُدعى الجهات الفاعلة في مجال التماسك الاجتماعي وبناء السلام إلى تحديد المسارات المناسبة لمعالجة التوترّات أو التخفيف منها بواسطة تدخلاّت محدّدة وتكييف الأنشطة حسب الحاجة.
- **تعميم مراعاة المنظور الجندري:** عادة ما يكون لدى الرجال والنساء والفتيان والفتيات احتياجات مختلفة، إضافة إلى التحديّات التي تواجههم في الوصول إلى مساراتهم المفضّلة والسَعي نحو إيجاد الحلول، بسبب المعايير والقوانين والممارسات الاجتماعيّة ذات الصلة بالجنسَين، والتي يمكن أن تكون تمييزيّة. واعترافا بخصوصّية التحديّات، ينبغي أن تسترشد جميع خطط العمل وما يتصّل بها من أنشطة وتدخلاّت ضمن هذا الإطار بتحليل تلك الاحتياجات، وتعزيز البرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسَين، والسَعي إلى الإسهام في النهوض بالمساواة بين الجنسين.
- **إدماج ذَوي الإعاقة:** نظراً للأثَر الكبير للنزاع والنزوح على الأشخاص ذوي الإعاقة[١٠٧]، ورغم قلّة الاحصائيّات الموثوقة عن أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في العراق، يتعيّن على الخطط القائمة على أساس المنطقة، وجميع الأنشطة ذات الصِلة أن تراعي في تصميم البرامج والأنشطة، وجود نهج شامل بشأن الإعاقة، وتنفيذه. وينبغي أن تسعى جميع العمليّات المنفذّة كجزء من هذا الإطار الاستراتيجي إلى استشارة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد العقبات التي تواجههم والأولويّات.
- **المشاركة المجتمعيّة والتوطين:** في ضوء التركيز المحليّ على خطط العمل والبرامج الخاصّة بالحلول الدائمة، وتماشياً مع الالتزامات الدوليّة المتعلقة بالتوطين، يتمّ تشجيع البرامج في هذا الإطار على «الاعتراف بالقيادة واحترامها وتعزيزها من قبل السلطات المحليّة وقدرة المجتمع المدني المحليّ». وينبغي أن تقرّ التدخلاّت بأهميّة دعم وتعزيز الخدمات والمنظمّات والشبكات المجتمعيّة المحليّة، إضافة إلى الحاجة لاستخدام مناهج معيّنة، كخدمات التواصل مع المجتمع مثلاً، لأنهّا يمكن أن تكون مفيدة لبناء القدرة على الصمود والاستدامة.
- **المساءلة تجاه السكّان المتضررين:** إضافة إلى أهداف المشاركة المجتمعيّة والتشاور المذكورة آنفاً، ستُبذل الجهود للتعريف بالخطط القائمة على أساس المنطقة، وإشراك مجموعات متنوّعة في عمليات صنع القرار، حسب الاقتضاء والقابلية للتنفيذ. وسيتمّ صياغة آليّات لرفع الشكاوى وإبداء الملاحظات، وتعزيزها عند الضرورة.

١٠٧ تعرّف اتفاقية حقوق الأشخاص ذَوي الإعاقة، الأشخاص ذَوي الاعاقة بأنهم «كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسيّة، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين». (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٠٦، ص ٤)

٣. رَصد التقدّم والجَودة

قامت مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة، بتشكيل مجموعة فرعيّة لدَعم تشخيص وتحليل الثغرات الموجودة في استجابات الحلول الدائمة، فضلاً عن الاتفاق على مجموعة من المؤشرات تخص سياق العراق، للمساعدة في قياس الجهود المبذولة من أجل تحقيق الحلول الدائمة. وترتبط هذه المجموعة بتحقق النتائج، كجزء من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المُستدامة، الذي سيشتمل على أولويّة استراتيجيّة خامسة. وحيث أنّ أنشطة الحلول الدائمة تتألف من تدخلات في المجالات الإنسانيّة، وفي التنمية، والاستقرار، وبناء السلام، فإنّ العديد من هذه الأنشطة تجري ويبلّغ عنها بواسطة الآليّات القائمة. وعلى هذا النحو، وبغية تجنب ازدواجية الإبلاغ، وللتأسيس على العمل القائم، وتحديد الأماكن التي يجري الإبلاغ فيها حالياً عن الأنشطة، ولتبسيط آليّات الإبلاغ، وتحديد الثغرات في المعلومات، وستكون الخطوة الأولى صياغة نهج لتحديد طرق الاستجابة للحلول الدائمة. وقد صاغَ عدد من الجهات الفاعلة في العراق مؤشرات ومناهج لجمع البيانات وقياس التقدم المُحرَز نحو الحلول الدائمة. وستقوم المجموعة الفرعيّة المختصة بالرَصد والتحليل، عليها، بصياغة نقطة مرجعيّة ومجموعة من المؤشرات التي ستُستخدَم لتعزيز المواءمة أو الحد الأدنى من المعايير في كيفية جمع المعلومات وتحليلها لمعرفة التقدم المُحرَز نحو تحقيق أهداف الحلول الدائمة.

٣-١ تحديد الخدمات وتحليل الثغرات

ستقوم مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة بصياغة آلية محددة لإدارة المعلومات بهدف تيسير تحديد طرق الاستجابة وتحليل الثغرات وقياس التقدم المُحرَز نحو الحلول الدائمة، بالشكل الذي يمكّن من تتبّع الاستجابة المقدّمة من خلال مجموعات التنسيق القائم على أساس المنطقة. ويتم التقاط بعض التدخلات، بما في ذلك المساعدات الإنسانيّة وبناء السلام والتنمية والاستقرار، من خلال آليات الإبلاغ القائمة. وينبغي الجَمع بين تحديد طرق الاستجابة وبين تقييم الاحتياجات، لقياس التقدم المُحرَز مقارنة بالمؤشرات، مما يتيح إجراء تحليل أوسع لأنشطة ونتائج الحلول الدائمة.

٣-٢ رَصد التقدّم المُحرَز نحو تحقيق نهاية الحلول الدائمة

تُعّد العَودة والاندماج المحليّ وإعادة التوطين في الحقيقة مَسارات نحو الحلول، لا حلولاً بحدّ ذاتها. إذ قد تتولد لدى النازحين احتياجات مستمرّة أثناء محاولتهم الاندماج بعد عودتهم إلى مناطقهم الأصليّة أو بعد إعادة توطينهم. وتأسيساً على معايير اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات ومبادرات القياس المختلفة[١٠٨]، تقوم مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة بوضع مؤشرات سِياقية لقياس الإنجازات المتحققة نحو الحلول الدائمة في العراق. وتستند هذه العملية إلى المنهجيّات والدروس المُستفادة والبحوث القائمة؛ ومنها مثلاً مؤشر العودة الخاص بمصفوفة تتبّع النزوح، والتقييم الموقعي المتكامل، وملامح العَودة والحلول الدائمة، إضافة إلى البحوث المواضيعيّة الأخرى التي أجريَت في السنوات الماضية.

وسيكون رَصد التقدم المُحرَز نحو مجموعة مشتركة من المؤشرات أمراً أساسياً في تعزيز المساءلة الجماعيّة في تنفيذ التدخلات، وتمكين الجهات الفاعلة من أجل الحلول الدائمة، من خلال مجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة، على تصميم التدخلات بشكل أكثر فعاليّة، وقياس أثرها على المجتمعات المستهدَفة، وتحديد الأولويّات والثغرات على نطاق أوسع.

وتعتبر أنشطة الرَصد مزيجاً من رَصد النتائج على مستوى البرنامج ورَصد التحسينات على مستوى المجتمعات المحليّة والمنطقة، من أجل تحسين الأوضاع لجميع المقيمين في كل منطقة مستهدَفة. وستُستخدَم النتائج المُستخلَصة من الرَصد المُنسَّق لتكييف المناهج وتحديد ثغرات الاستجابة والعقبات المحددة أو المناطق الجغرافيّة التي تتطلب مزيداً من التدخلات. وإدراكاً منّا بأنّ تحقيق الحلول الدائمة عمليّة طويلة الأمَد، فإنّ الرَصد سيكون دوريّاً مع مرور الوقت لتقييم السياقات المتغيّرة ومستويات الحاجة.

إضافة إلى ذلك، سيواصل ممثلو فريق العمل من أجل الحلول الدائمة ومجموعة العمل الفنيّة من أجل الحلول الدائمة الانخراط مع الحكومة والعمل نحو فَهم مشترك حسن تحقيق حل دائم. إذ ينص إطار عمل اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات على أنّ التوصل إلى حل دائم للنزوح يتحقق عندما لا تكون لدى النازح «احتياجات محددة للمساعدة والحماية ترتبط بنزوحه، ويمكنه أن يتمتع بحقوقه كإنسان دون تمييز بسبب نزوحه». إنّ وَضع هذا التعريف الفضفاض في سياقه المطلوب بالاشتراك مع الحكومة، من شأنه أن يساعد الجهات الفاعلة على العمل من أجل تحقيق أهداف مشتركة وقابلة للقياس.

١٠٨ على سبيل المثال: مكتبة مؤشّرات IPS، وضعت تحت قيادة المقرر الخاص المعنيّ بحقوق الإنسان للنازحين؛ عمل فريق الخبراء المعنيّ بإحصاءات اللاجئين والنازحين (EGRIS).

الملحق ١ - الأنشطة المُساهِمة في نتائج الحلول الدائمة

فيما يلي، قائمة بالأنشطة التي يجري تنفيذها في جميع البرامج الإنسانية وبرامج التعافي والانتعاش وتحقيق الاستقرار والتنمية وبناء السلام، كمُساهمة في تحقيق حلول دائمة للمجتمعات المتضرّرة من النزوح في العراق. وهي قائمة ليست شاملة. ويشير العمود الأخير منها إلى إدراج الأنشطة كليّاً أو جزئياً ضمن خطة الاستجابة الإنسانيّة. وليس المقصود بـ»نعم» ادراج النشاط بأكمله في خطة الاستجابة الإنسانية، وكذلك لا يعني تطبيق نفس النهج في التنفيذ والاستهداف.

القطاعات	الأنشطة	ضمن خطة الاستجابة الإنسانية
فريق إدارة وتنسيق المخيمات/ آخرون	استبيان وتقييم النوايا	نعم
الجميع	رَصد ما بعد العودة/ ما بعد النزوح	لا
فريق إدارة وتنسيق المخيمات/ آخرون	زيارات الذهاب والمشاهدة	لا
فريق إدارة وتنسيق المخيمات/ آخرون	تيسير حركات العودة	لا
النقد/ غير ذلك	توفير المساعدة النقديّة للمغادرة وإعادة الإندماج	جزئياً
الحماية العامّة	مراقبة الحماية	نعم
الحماية العامّة	التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة	
الحماية العامّة	التوعية وإحالة الحالات	نعم
الحماية	شمول المعاقين (دعم منظمات المعاقين، ومراجعة الحسابات والتدابير المتعلقة بإمكانية الوصول، وما إلى ذلك)	جزئياً
الحماية العامّة، وحماية الطفل، والعنف القائم على أساس نوع الجنس	الأنشطة المجتمعيّة الجماعيّة، بما في ذلك التعايش السلمي	نعم
الحماية/ العنف القائم على نوع أساس نوع الجنس/ حماية الطفل	إدارة حالات الحماية	نعم
حماية الطفل	بناء القدرات التثقيفيّة في مجال حماية الطفل	نعم
حماية الطفل	برنامج الأبوة والأمومة	نعم
حماية الطفل	الدعم النفسي الاجتماعي المُنظم	نعم
الحماية العامة والعنف القائم على أساس نوع الجنس	تدخلات الدَعم النفسي والاجتماعي	نعم
دَعم الصحة النفسيّة والعقليّة	تدابير تعزيز الدَعم الأُسَري والمجتمعي	نعم
دَعم الصحة النفسيّة والعقليّة	الدعم المركز غير المتخصّص	نعم
دَعم الصحة النفسيّة والعقليّة	الخدمات المتخصصة	نعم
دَعم الصحة النفسيّة والعقليّة	المنشآت الصحية التي تقدّم خدمات متكاملة للصحّة النفسيّة والعقليّة/ والعنف القائم على أساس نوع الجنس؛ الجلسات الفرديّة والجماعيّة	نعم
دَعم الصحة النفسيّة والعقليّة	بناء قدرات مقدّمي الخدمات	جزئياً
دَعم الصحة النفسيّة والعقليّة	التوعية بعوامل الانتحار والوقاية منه والاستجابة له	جزئياً
السلامة والأمن	الوقاية/ مكافحة التطرف	لا
السلامة والأمن	الشرطة المجتمعيّة وأمن المجتمع	لا

المأوى	توفير المأوى للنازحين في المخيمات	نعم
المأوى	إعادة تأهيل المَساكن (المَساكن المتضررة بشكل طفيف أو معتدل أو شديد، الفئات ٢-٣)	نعم
المأوى	إعادة بناء المَساكن في الموقع أو بناء مَساكن جديدة (المَساكن المدمرة بالكامل، الفئة ٤)	لا
المأوى	المساعدة في الأجرة	جزئياً
المأوى	بناء القدرات بشأن الحلول التقنية لترتيبات الإيواء	نعم
المأوى	إحداث تحسينات هامة على المأوى للنازحين خارج المخيمات	نعم
المأوى	حلول المأوى الانتقالي للعائدين	نعم
المأوى	إزالة وإدارة الذخائر الحربيّة غير المتفجرة	نعم
الخدمات الأساسية	إعادة تأهيل البنية التحتيّة وتشييدها لتوفير الخدمات الأساسية – أي الكهرباء	جزئياً
الخدمات الأساسيّة - الصحة	توفير الخدمات الصحية الأساسية	نعم
الخدمات الأساسيّة - الصحة	الفحص الصحيّ قبل المغادرة وتوفير الأدوية للفترة الانتقالية	نعم
الخدمات الأساسيّة - الصحة	التغذية والتطعيمات	جزئياً
الخدمات الأساسيّة - الصحة	إعادة التأهيل البدني للمرضى	نعم
الخدمات الأساسيّة - الصحة	الصحة الإنجابية	نعم
الخدمات الأساسيّة - الصحة	دعم المنشآت الصحية	جزئياً
الخدمات الأساسيّة - الصحة	علاج الأمراض الشائعة	نعم
الصحة	زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية الأساسيّة - إعادة بناء المنشآت الصحية وتجهيزها، والدَعم التقني للعاملين في المجال الطبي، ودعم وزارة الصحة	جزئياً
الخدمات الأساسيّة – الماء والصرف الصحي والنظافة	الماء والصرف الصحي والنظافة - إعادة تأهيل أو بناء شبكات توزيع المياه والصرف الصحي	جزئياً
الخدمات الأساسيّة - التعليم	دعم التحاق الأطفال النازحين والعائدين بالمدارس	لا
الخدمات الأساسيّة - التعليم	توفير التحاق الأطفال بالمدارس في بيئة غير رسميّة على مدى ٣ أشهر	نعم
الخدمات الأساسيّة - التعليم	توفير الاجراءات التصحيحية للأطفال على مدى ٩ أشهر	نعم
الخدمات الأساسيّة - التعليم	توفير المساعدة النفسيّة الاجتماعيّة المُنتظمة القائمة على المدرسة خارج المخيمات	نعم
الخدمات الأساسيّة - التعليم	توفير مواد تعليميّة خارج المخيمات	نعم
الخدمات الأساسيّة - التعليم	إعادة تأهيل المباني المدرسيّة	لا
الخدمات الأساسيّة - التعليم	الدعم التقنيّ وبناء قدرات العاملين في مجال التدريس	لا
الأمن الغذائي	المساعدات الغذائيّة أو التحويلات النقديّة	نعم
سُبل العيش	النَقد مقابل العمل	نعم
سُبل العيش	سُبل العيش المُستدامة وخلق فرص العمل	جزئياً
سُبل العيش	تطهير الأراضي الزراعيّة والبنية التحتيّة الإنتاجيّة	لا
سُبل العيش	استرداد الموجودات وإعادة تأهيلها	لا
سُبل العيش	إعادة تأهيل أو إنشاء الأسواق وسلاسل القيمة	لا
السَكَن والأرض والممتلكات	السَكن والأرض والممتلكات - نشر المعلومات وزيادة الوعي	نعم
السَكَن والأرض والممتلكات	السَكن والأرض والممتلكات- المساعدة والمشورة القانونية (الوثائق الثبوتيّة) والتمثيل القانوني للحصول على سَندات ووثائق السَكن والأرض والممتلكات وحلّ قضايا الميراث	نعم

السَكَن والأرض والممتلكات	حل المنازعات الرسميّة وغير الرسميّة (احتلال مَساكن الغَير، ونزاعات المُلكيّة، وما إلى ذلك)	نعم
السَكَن والأرض والممتلكات	المساعدة القانونيّة للوصول إلى التعويضات الحكوميّة	نعم
السَكَن والأرض والممتلكات	المُناصرة بشأن السَكَن والأرض والممتلكات	نعم
السَكَن والأرض والممتلكات	بناء قدرات مقدّمي الخدمات والمسؤولين الحكوميين حول قضايا السَكَن والأرض والممتلكات	نعم
الحماية	المشورة والمساعدة القانونية والتمثيل القانوني للحصول على الوثائق الثبوتيّة المدنيّة	نعم
الحماية	خدمات أو مساعدات البحث عن المفقودين ولّم الشمل	لا
الحَوكَمة	تسجيل الناخبين	لا
الحَوكَمة	مراقبة الانتخابات	لا
التماسُك الاجتماعي	دعم هياكل/منابر السلام والمصالحة المحلية (بما في ذلك بناء القدرات)	لا
التماسُك الاجتماعي	دعم المؤسسّات الوطنيّة والمحليّة وأصحاب المصلحة في تطوير وتنفيذ مبادرات وبرامج المصالحة والتماسك الاجتماعي (وزارة الشباب والرياضة، مثلاً)	لا
التماسُك الاجتماعي	جهود إشراك الشباب أو دَعم شبكات المتطوعين (بما في ذلك بناء القدرات)	لا
التماسُك الاجتماعي	أنشطة التماسُك الاجتماعي المجتمعيّة، أو مبادرات السلام المجتمعيّة (كأحداث رواية القصص، وأنشطة الرياضة والفنون من أجل السَلام، والأنشطة الثقافيّة، والحوار والتشاور، وما إلى ذلك)	لا
الحماية	الفرق القانونيّة الجوالة	نعم
الحماية	المساعدة القانونيّة والتمثيل القانوني للأفراد المحتجَزين	نعم
العدالة الانتقالية/ التعويضات		
	دعم المؤسسات وأصحاب المصلحة الآخرين في وضع وتنفيذ برنامج شامل للتعويض عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع	لا
الشرطة المجتمعيّة	الأمن المجتمعي - بناء قدرات الشرطة، الدعم التقنيّ لأعمال الشرطة الموجهة للمجتمعات المحليّة والمستجيبة للفوارق بين الجنسين، وتعزيز المؤسسات	لا
حُكم القانون	الوصول إلى العدالة	لا
حُكم القانون	المساعدة على تعزيز حُكم القانون	لا

استراتيجية العراق للحلول الدائمة
إطار العَمل

حلول دائمة في العراق
Iraq Durable Solutions

UNAMI Compound (Diwan 2), International Zone, Baghdad, Iraq